



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة عبد الحفيظ بوصوف ميله
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

تأثير المجموعات والتكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية:
دراسة مقارنة بين البريكس والإتحاد الأوروبي.

المشرف	اعداد الطلبة	
د. هولي رشيد	آية بولعيز	1
	إكرام قرماط	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة	بلعي حسني
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة	هولي رشيد
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة	بوركوو عبد المالك

السنة الجامعية: 2026/2025



شكر وعرفان:

. قال تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، وجعل طلب العلم نوراً نهتدي به في طريق النجاح، نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى كل من كان له فضل في إنجاز هذه المذكرة المتواضعة. ونخص بالذكر الأستاذ المشرف هولي رشيد، على إشرافه القيّم، وتوجيهاته السديدة، ونصائحه العلمية التي كانت عوناً لنا طوال فترة إعداد هذه المذكرة. كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ ربيعة سفيان، لما قدمه لنا من مساعدة ودعم وتشجيع، فله منا كل الاحترام والتقدير. ولا يفوتنا أن نتوجه بالشكر إلى كافة أساتذة قسم العلوم التجارية، على ما بذلوه من جهود في سبيل تكويننا العلمي والأكاديمي، وعلى ما قدموه لنا من معارف طيلة مشوارنا الدراسي. وفي الأخير، نسأل الله أن يجزي الجميع خير الجزاء، وأن يوفقهم لما فيه الخير والنجاح.



اهداء:

الحمد لله يسر البدايات وأكمل النهايات وبلغنا الغايات، الحمد لله ما تم جهد الا بعونه وما

ختم سعيي الا بفضلہ

الى من كلل العرق جبينه وعلمني أن النجاح لا يأتي الا بالصبر والاصرار الى النور الذي أنار دربي

والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي والنفيس الذي استمديت منه قوتي واعتزازي بذاتي

والذي العزيز أدامه الله

الى من جعل الجنة تحت اقدامها وراني قلبها قبل عينيها وسهلت لي الشدائد بدعائها الى

الانسانة العظيمة التي لطالما تمنيت أن تقر عينها لرؤيتي في يوم كهذا الى أعظم نعمة

رزقني الله بها أدامك الله تاجا فوق رأسي

الى أمي العزيزة حفظها الله

الى ضلعي الثابت وأمان أيامي ومن شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي منها الى خيرة

أيامي وصفوتها

الى اخواني وأخواتي الغاليين

لكل من كانوا عوناً وسندا في هذا الطريق والى من كاتفنتي ونحن نشق الطريق معا نحو

النجاح في مسيرتنا العلمية، الى رفيقة دربي: بولمعزيز اية

اليكم عائلتي أهدي هذا الإنجاز وثمره النجاح التي لا طالما تمنيتها ها أنا اليوم أكملت

وأتتممت أول ثمراته بفضلہ سبحانه وتعالى الحمد لله على ما وهبني وأن يعينني أينما كنت

فمن قال أنا لها نالها فأنا لها وان أبت رغما عنها أتيت بها فالحمد لله شكرا وحبا وامتنانا

على البدء والختام واخر دعواهم أن "الحمد لله رب العالمين

إكرام قمرمات

اهداء:

ما سلكنا البدايات إلا بتسييره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضلته فالحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية.

أهدي ثمرة جهدي إلى من انحنى لكي أستقيم... أمي وأبي

اليوم، وأنا أقف في هذا الرداء الأسود، أرى فيه سواد الليالي التي سهرتها لأنام، وأرى في لمعة خيوطه عرق جبينك يا أبي، ودعاء سجودك يا أمي. هذا اليوم ليس يومي، بل هو يوم جبر خاطركما بعد سنين من الصبر.

إلى حبيبي الأول... سندي الذي لم يملّ يوماً من حملي، إلى منارة وجودي ومنبع عزمي، وسندي الذي استندت عليه كلما مالت بي الأيام، إلى والدي وقرة عيني.

إلى جنتي في الأرض... نبض قلبي والسرّ الذي بيني وبين السماء، مصدر الطمأنينة في قلبي أمي الحبيبة، هذا اليوم يومك قبل أن يكون يومي. شكراً لأنك كنت الحزن الذي ألجأ إليه كلما أرهقني المسير. إلى جدتي الغالية... يا دعوة جميلة رافقتني في كل خطوة، ويا قلباً امتلأ حباً وحناناً عليّ. وجودك في حياتي كان دائماً طمأنينةً وسكينة.

إلى أخي البعيد... والقريب من قلبي دائماً، يا من كنتَ دعماً لي رغم المسافات، وسنداً لا يغيب حضوره عن أي خطوة في حياتي

وإلى أخواتي العزيزات... يا دفء الأيام وجمال العائلة، يا من شاركتني التعب والفرح والخوف والدعوات، شكراً لكنّ لأنكنّ كنن دائماً مصدر راحة وسعادة وقوة. وجودكن في حياتي نعمة لا تُقدّر، وفرحتي اليوم تكتمل بكنّ وبفخركن بي.

وإلى أصدقائي الأوفياء... يا من كنتم سنداً خفياً في طريق النجاح، ورفقاء لحظات التعب والضحك والأمل، شكراً لكل كلمة دعم، ولكل لحظة تشجيع، ولكل وقوف صادق معي.

إلى زميلتي ورفيقة دربي في هذه الرحلة الدراسية، يامن كان وجودها سنداً ودافعاً لإتمام هذا العمل: إكرام قرماط

الصفحة	العنوان
I	البسمة
II	الشكر والعران
III	الإهداءات
V	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الأشكال
X	قائمة الجداول
XII	الملخص
أ - ز	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية
03	المطلب الأول: نشأة وتطور التكتلات الاقتصادية
05	المطلب الثاني: مفهوم التكتلات الاقتصادية وأهميتها وأهدافها.
11	المطلب الثالث: مراحل ونماذج التكتلات الاقتصادية
17	المطلب الرابع: دوافع التكتلات الاقتصادية وشروط الاندماج بها
23	المبحث الثاني: عموميات حول التجارة الدولية
23	المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية
27	المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية
28	المطلب الثالث: سياسات التجارة الدولية
30	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على التجارة الدولية

33	المبحث الثالث: أثر التكتلات الاقتصادية على توسيع حجم التجارة الدولية
33	المطلب الأول: الآثار السائدة للتكتلات الاقتصادية
36	المطلب الثاني: الآثار الديناميكية
37	المطلب الثالث: أثر التكتلات الاقتصادية على زيادة معدلات التوظيف وزيادة التخصص
39	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مقارنة بين البريكس والاتحاد الأوروبي	
41	تمهيد:
42	المبحث الأول: أثر تكتل البريكس على التجارة الدولية
42	المطلب الأول: مفهوم ونشأة تكتل البريكس (دول البريكس)
46	المطلب الثاني: مؤسسات تكتل البريكس
48	المطلب الثالث: أثر تكتل البريكس على التجارة الدولية
63	المبحث الثاني: أثر تكتل الاتحاد الأوروبي على التجارة الدولية
63	المطلب الأول: تعريف ونشأة وتطور الاتحاد الأوروبي
67	المطلب الثاني: شروط العضوية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي
70	المطلب الثالث: أثر قيام الاتحاد الأوروبي على التجارة الدولية
81	المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين البريكس والاتحاد الأوروبي
81	المطلب الأول: مقارنة بين مجموعة بريكس والاتحاد الأوروبي من حيث درجة التكامل الاقتصادي
83	المطلب الثاني: مقارنة بين مجموعة البريكس والاتحاد الأوروبي من حيث اتجاه التجارة الدولية
84	المطلب الثالث: مقارنة أثر الاتحاد الأوروبي ومجموعة البريكس على تنافسية التجارة الدولية

88	خلاصة الفصل
89	خاتمة
93	قائمة المراجع

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	مراحل التكتلات الاقتصادية	01
38	أثار التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية	02
43	خريطة توضح تكتل دول البريكس	03
50	رسم بياني لتطور صادرات دول البريكس (BRICS) مع العالم خلال الفترة 2014-2021	04
51	رسم بياني لتطور واردات دول البريكس (BRICS) مع العالم خلال الفترة 2014-2021	05
53	رسم بياني لتطور صادرات دول البريكس (BRICS) مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2014-2021	06
54	رسم بياني لتطور واردات دول البريكس (BRICS) مع الولايات المتحدة الأمريكية	07
56	رسم بياني لتطور صادرات دول البريكس (BRICS) مع اليابان خلال الفترة 2014-2021	08
57	رسم بياني لتطور واردات دول البريكس (BRICS) مع اليابان خلال الفترة 2014-2021	09
59	رسم بياني لتطور صادرات دول البريكس (BRICS) مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2014-2021	10
60	رسم بياني لتطور واردات دول البريكس (BRICS) مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2014-2021	11
62	الميزان التجاري لتكتل البريكس (BRICS) مع العالم، و.م.أ، اليابان والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2014-2021	12
66	خريطة توسع الاتحاد الأوروبي للفترة (1957-2013)	13
72	تطور تجارة الاتحاد الأوروبي مع بقية دول العالم خلال الفترة 2014-2021	14

قائمة الاشكال

15	تطور حجم المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والو.م.أ. خلال فترة 2014-2021	76
16	تطور حجم المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي والصين خلال فترة 2014-2020	78
17	تطور حجم المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي واليابان خلال 2014-2021	80

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي	14
02	الخصائص الرئيسية لمراحل التكتلات الاقتصادية	16
03	أثر خلق التجارة بين بلدين "أ" و "ب"	34
04	تكاليف استيراد سلعة "ع" للبلد "أ"	35
05	مقارنة المؤسسات التكتل بريكس + البديلة لمؤسسات بريتن وودز	47
06	تطور صادرات دول البريكس (BRICS) مع العالم خلال الفترة 2014-2021	49
07	تطور واردات دول البريكس (BRICS) مع العالم خلال الفترة 2014-2021	50
08	تطور صادرات دول البريكس (BRICS) مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2014-2021.	52
09	تطور واردات دول البريكس (BRICS) مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2014-2021	53
10	تطور صادرات دول البريكس (BRICS) مع اليابان خلال الفترة 2014-2021	55
11	تطور واردات دول البريكس (BRICS) مع اليابان خلال الفترة 2014-2021	56
12	تطور صادرات دول البريكس (BRICS) مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2014-2021	58
13	تطور واردات دول البريكس (BRICS) مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2014-2021	59

قائمة الجداول

14	الميزان التجاري لتكتل البريكس (BRICS) مع العالم، و.م.أ، اليابان والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2014-2021	61
15	تطور تجارة الاتحاد الأوروبي مع بقية دول العالم خلال 2014-2021	71
16	أثر قيام الاتحاد الأوروبي على تبادل التجاري ما بين الدول الأعضاء	73
17	المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والو.م.أ خلال الفترة 2014-2021	75
18	المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والصين خلال الفترة 2014-2021	77
19	المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي واليابان خلال الفترة 2014-2021	79
20	مقارنة درجة التكامل الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة بريكس وفق مجموعة من المعايير	81
21	مقارنة اتجاه التجارة الدولية بين البريكس والاتحاد الأوروبي	83
22	مقارنة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة البريكس من حيث محددات التنافسية ومكانتهما في التجارة الدولية	84
23	حصة الاتحاد الأوروبي ومجموعة البريكس من الصادرات العالمية %	87

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التكتلات الاقتصادية في ظل التحولات الراهنة في الاقتصاد العالمي، مع التركيز على أثرها في توجيه وتنشيط التجارة الدولية. تتمحور إشكالية البحث حول مدى مساهمة التكامل الاقتصادي في تعزيز القوة التجارية للدول الأعضاء، وكيف يختلف هذا الأثر بين نموذج "الاتحاد الأوروبي" ككتلة اقتصادية تقليدية ومتقدمة، ومجموعة "البريكس" كقوة صاعدة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض المفاهيم النظرية، والمنهج المقارن لتحليل الإحصائيات التجارية خلال الفترة (2014-2021). وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن التكتلات الاقتصادية تساهم بشكل مباشر في زيادة حجم المبادلات التجارية من خلال تحرير التجارة، إلا أن الفوارق في درجات التكامل تمنح الاتحاد الأوروبي استقراراً هيكلياً أكبر، بينما تظهر مجموعة البريكس نمواً ديناميكياً سريعاً يشير إلى تحول تدريجي في موازين القوى الاقتصادية العالمية لصالح التكتلات الصاعدة.

الكلمات المفتاحية:

التكتلات الاقتصادية، التجارة الدولية، التكامل الاقتصادي، الاتحاد الأوروبي، مجموعة البريكس.

Abstract:

This study aims to highlight the role of economic blocs in light of current shifts in the global economy, focusing on their impact on guiding and revitalizing international trade. The research problem centers on the extent to which economic integration contributes to enhancing the trade power of member states, and how this impact differs between the "European Union" as a traditional advanced economic bloc and the "BRICS" group as an emerging power.

The study relied on the descriptive-analytical approach to present theoretical concepts and the comparative approach to analyze trade statistics during the period (2014-2021). The study reached several results, the most important of which are: economic blocs contribute directly to increasing the volume of

trade exchange through trade liberalization. However, differences in integration levels grant the European Union greater structural stability, while the BRICS group shows rapid dynamic growth, indicating a gradual shift in global economic power balance in favor of emerging blocs

Keywords: Economic Blocs, International Trade, Economic Integration, European Union, BRI

.



مقدمة



مقدمة عامة:

يشهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تحولات عميقة ومتسارعة، فرضتها ظاهرة العولمة وتزايد الترابط بين مختلف الدول والأسواق، مما جعل التجارة الدولية أحد أهم المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي و التنمية، و في ظل اشتداد المنافسة الاقتصادية، اتجهت العديد من الدول الى انشاء تكتلات ومجموعات اقتصادية بهدف تعزيز قدراتها الإنتاجية و التجارية، و تحقيق مصالح مشتركة، و رفع مكانتها في النظام الاقتصادي العالمي، و تعد التكتلات الاقتصادية من أبرز الظواهر التي ميزت الاقتصاد الدولي المعاصر، حيث ساهمت في إزالة الحواجز الجمركية، وتسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، إضافة الى تنسيق السياسات الاقتصادية بين دول الأعضاء، وقد أثبتت التجارب الدولية أن نجاح هذه التكتلات يمكن أن ينعكس إيجاباً على حجم المبادلات التجارية و على تنافسية الدول المنضوية ضمنها.

وتعد المجموعات و التكتلات الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة في حركة التجارة الدولية، اذ تعمل على إزالة أو تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين دول الأعضاء، وتسهيل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، بما يساهم في تنشيط المبادلات التجارية ورفع حجم البينية و الخارجية، كما أن نجاح بعض التكتلات الاقتصادية الكبرى، مثل الاتحاد الأوروبي، دفع العديد من الدول الناشئة الى البحث عن صيغ تعاون جديدة، من بينها مجموعة البريكس التي تضم قوى اقتصادية صاعدة تسعى الى إعادة التوازن في الاقتصاد العالمي و تعزيز مكانتها في التجارة الدولية.

وتبرز أهمية دراسة هذا الموضوع أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية، التي تسعى الى الاستفادة من فرص الاندماج الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الانضمام الى تكتلات اقتصادية أو بناء شراكات استراتيجية تعزز من قدرتها التنافسية، كما أن نجاح اخفاق هذه التكتلات ينعكس بشكل مباشر على استقرار الأسواق المالية، وعلى قدرة الدول الأعضاء في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في ابراز الدور الذي تؤديه التكتلات الاقتصادية في تنشيط التجارة الدولية، توضيح أثر التكامل الاقتصادي على حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، التعرف على مكانة البريكس والاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي، الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التعاون الاقتصادي، اثناء الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي.



إشكالية الدراسة:

يعد موضوع التكتلات الاقتصادية من أبرز المواضيع التي حظيت باهتمام كبير في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، لما لها من دور فعال في تعزيز المبادلات التجارية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، الأمر الذي جعل العديد من الدول تتجه نحو إنشاء تكتلات اقتصادية قوية قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية الدولية وتحسين مكانتها في الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق برز كل من الاتحاد الأوروبي ومجموعة البريكس كنموذجين بارزين لهما تأثير واضح على التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، مما يطرح الإشكالية التالية:

- كيف تؤثر التكتلات الاقتصادية لمجموعة البريكس والاتحاد الأوروبي على حركة التجارة الدولية؟

وللإحاطة بجوانب هذه الإشكالية، نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أوجه الاختلاف بين تجربة الاتحاد الأوروبي ومجموعة البريكس من حيث درجة التكامل الاقتصادي؟

- ماهي مراحل نشأة وتطور مجموعة البريكس والاتحاد الأوروبي؟
- ماهي أبرز الخصائص التي تميز مجموعة البريكس و الاتحاد الأوروبي؟
- ماهو أثر مجموعة البريكس و الاتحاد الأوروبي على تنافسية التجارة الدولية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة، نقترح الفرضيات التالية:

- ساهمت التكتلات الاقتصادية لمجموعة البريكس والاتحاد الأوروبي في تنشيط التجارة الدولية ؛
- تؤثر درجة التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء للتكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية؛
- يؤدي ارتفاع حجم التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية إلى تعزيز القدرة التنافسية للدول الأعضاء في السوق العالمية؛
- توجد فروق جوهرية في الأثر التجاري بين التكتلين، من حيث الاستقرار و النمو المتسارع.

أهمية الدراسة : تكتسي هذه الدراسة أهمية علمية وعملية بالنظر إلى الدور المتزايد الذي أصبحت تؤديه التكتلات الاقتصادية في توجيه حركة التجارة الدولية والتأثير في الاقتصاد العالمي.

أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية، من أهمها:
- التعرف على مفهوم التكتلات الاقتصادية وأهم خصائصها وأهدافها؛
- إبراز دور التكتلات الاقتصادية في تنشيط حركة التجارة الدولية؛
- دراسة واقع ومكانة كل من مجموعة البريكس والاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي؛
- تحليل أثر كل من البريكس والاتحاد الأوروبي على التجارة الدولية خلال الفترة 2014-2021؛
- المقارنة بين مجموعة البريكس والاتحاد الأوروبي من حيث درجة التكامل الاقتصادي وحجم واتجاه التجارة الدولية؛
- توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين التكتلين في التأثير على تنافسية التجارة الدولية؛
- إثراء الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالتكامل الاقتصادي والتجارة الدولية.

المنهج المتبع:

- اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية المناسبة لطبيعة الموضوع، والمتمثلة فيما يلي:
- المنهج الوصفي:** من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية، والتطرق إلى خصائص كل من مجموعة البريكس والاتحاد الأوروبي.
 - المنهج التحليلي:** لتحليل أثر التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية، ودراسة المؤشرات التجارية والاقتصادية المتعلقة بالبريكس والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2014-2021.
 - المنهج المقارن:** بهدف إجراء مقارنة بين مجموعة البريكس والاتحاد الأوروبي من حيث درجة التكامل الاقتصادي، واتجاه التجارة الدولية، ومدى تأثير كل منهما على التجارة العالمية.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

- يرجع اختيار هذا الموضوع إلى مجموعة من الأسباب والدوافع العلمية والموضوعية، من أهمها:
- لأهمية المتزايدة للتكتلات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي المعاصر؛
 - الاهتمام بدراسة أثر التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية؛

- المكانة الاقتصادية التي يحتلها كل من الاتحاد الأوروبي ومجموعة البريكس في الاقتصاد العالمي؛
- الرغبة في معرفة أوجه التشابه والاختلاف بين البريكس والاتحاد الأوروبي من حيث التكامل الاقتصادي والتأثير التجاري؛
- تنامي دور مجموعة البريكس كقوة اقتصادية صاعدة في التجارة الدولية؛
- الاستفادة من التجارب الاقتصادية الناجحة في مجال التكامل الاقتصادي؛
- توافق الموضوع مع التخصص الأكاديمي وميولات البحث في مجال الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية.

حدود الدراسة:

- من أجل الإحاطة بموضوع الدراسة وتحقيق أهدافها، تم تحديد حدود الدراسة فيما يلي:
- **الحدود الزمنية:** تمتد الدراسة خلال الفترة الزمنية من سنة 2014 إلى سنة 2021، وذلك بهدف تحليل أثر التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية خلال هذه الفترة.
 - **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية للدراسة في تكتلين اقتصاديين هما: مجموعة البريكس والاتحاد الأوروبي، باعتبارهما من أبرز التكتلات الاقتصادية المؤثرة في التجارة الدولية.
 - **الحدود الموضوعية:** تركز الدراسة على تحليل أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية، مع إجراء مقارنة بين مجموعة البريكس والاتحاد الأوروبي من حيث درجة التكامل الاقتصادي وحجم واتجاه التجارة الدولية.

صعوبات الدراسة:

- واجهت هذه الدراسة عدة صعوبات أثرت في إعدادها وإنجازها، ومن أبرزها:
- محدودية توفر مراجع حديثة ودقيقة تتناول التكتلات الاقتصادية وتأثيرها على التجارة الدولية، خاصة مجموعة البريكس التي تشهد تطوراً مستمراً يجعل معطياتها الإحصائية غير مستقرة نسبياً؛
 - اتساع الموضوع وتشعبه، بسبب ارتباطه بجوانب اقتصادية وتجارية وسياسية متداخلة، مما استلزم جهداً كبيراً في تنظيم وترتيب المعلومات بطريقة منهجية؛

- صعوبة جمع البيانات والإحصائيات المتعلقة بالمبادلات التجارية بين التكتلات محل الدراسة خلال الفترة 2014-2021؛
- تباين بعض المعطيات بين المصادر المعتمدة، مما فرض التدقيق والمقارنة بين عدة مراجع لضمان الدقة والموضوعية.

الدراسات السابقة:

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا عدة دراسات تناولت جوانب من الموضوع ونذكر منها ما يلي:

الدراسة الأولى: عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكتل الاقتصادي في الدول النامية "دراسة تجارب مختلفة"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006-2007، حيث تناولت الدراسة عرض مفصل للإطار النظري للتكتل الاقتصادي معرض لبعض تجارب التكتل الاقتصادي في الدول النامية كالأسيان ومنطقة التجارة الحرة العربية وغيرها، ومن بين النتائج التي تحصلت عليها الدراسة.

- معظم تحارب الدول النامية باءت بالفشل نظرا لغياب آلية التنسيق والتجانس بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.
- حرص الدول المتقدمة على تواجدها ضمن أكبر قدر من التكتلات الاقتصادية.

الدراسة الثانية: وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، 2018-2019، تناولت هذه الدراسة موضوع العلاقة بين حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية، مع تطبيق على حالة الجزائر، حيث سعى الباحث إلى توضيح كيف يمكن التوفيق بين متطلبات الانفتاح التجاري والالتزامات البيئية الدولية، ومدى استعداد الجزائر لتطبيق تلك المعايير ضمن سياساتها الاقتصادية والبيئية، وخلصت الدراسة إلى أن تحقيق التوازن بين حماية البيئة وتحرير التجارة يتطلب إصلاحات تشريعية ومؤسسية، وتحديث البنية الإنتاجية بما يضمن الالتزام بالمعايير البيئية دون التأثير السلبي على التجارة الخارجية.

الدراسة الثالثة: عاشق آسيا، خروبي نور الهدى، أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية في بعض المتغيرات الاقتصادية الحديثة - دراسة حالة الاتحاد الأوروبي (2010-2019) -، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم



الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون - تيارت -، 2019-2020. حيث تناولت هذه الدراسة ظاهرة التكتلات الاقتصادية وعلاقتها بالتجارة الدولية من خلال دراسة الاتحاد الأوروبي كنموذج يصبو إلى تكتل اقتصادي حقيقي ونموذج على مستوى إقامة تكتلات عالمية يهدف إلى إنعاش التجارة الدولية نتيجة إلغاء القيود والحواجز الجمركية. هدفت الباحثتان من خلال دراستهما إلى:

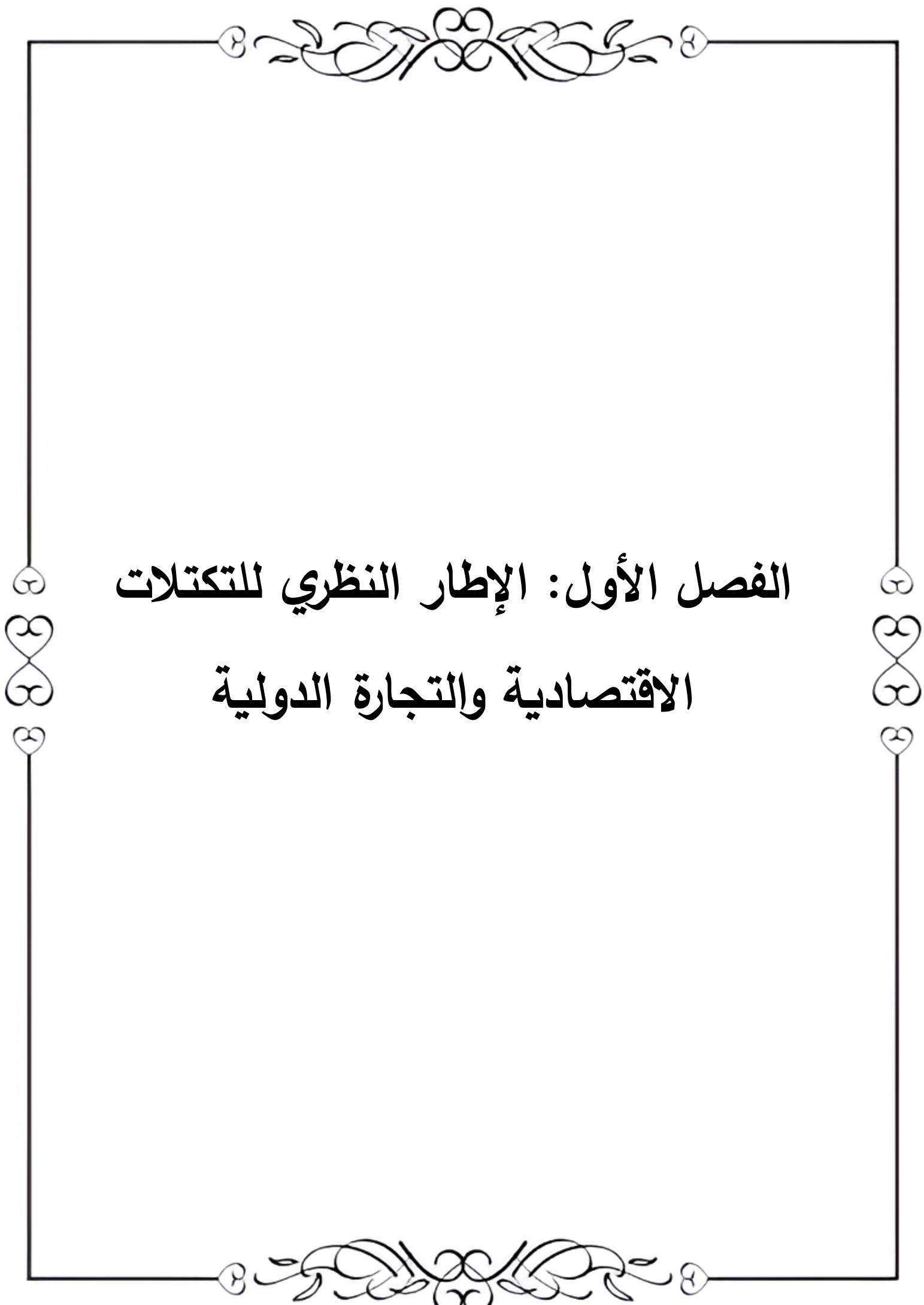
- تسليط الضوء على الأساس النظري للتكتل الاقتصادي وأهم مراحله.
 - تسليط الضوء على مدى قدرة التكتل الاقتصادي في تفعيل مستوى التجارة الدولية.
 - دراسة تجربة الوحدة الأوروبية واستبيان أهم إنجازاتها على الساحة الدولية في مسيرة تكتلها.
- الدراسة الرابعة:** بن كرو فاتح، صحراوي شروق، التكتلات الاقتصادية وانعكاساتها على حركة التجارة الدولية: دراسة حالة الاتحاد الأوروبي للفترة 2014-2021، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، الموسم الجامعي: 2021-2022. " تناولت هذه الدراسة ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وعلاقتها بحركة التجارة الدولية، مع التركيز على تجربة "الاتحاد الأوروبي" كنموذج رائد استطاع تحقيق مستويات متقدمة من التكامل وصولاً إلى الوحدة النقدية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لجمع وتحليل البيانات الخاصة بالمبادلات التجارية البينية والدولية للدول الأعضاء.

هدفت الدراسة من خلال فصولها إلى:

- تأصيل الإطار النظري: تسليط الضوء على المقاربة النظرية للتجارة الدولية ونظرياتها، وتوضيح ماهية التكتلات الاقتصادية، نشأتها، خصائصها، وأشكالها.
- تحليل أثر التكتلات إقليمياً وعالمياً: رصد انعكاسات التكتلات الاقتصادية الإقليمية على توجهات وكثافة التجارة الدولية، ومكانتها في التجارة العالمية للسلع والخدمات.
- تقييم تجربة الاتحاد الأوروبي: دراسة التطور التاريخي والمؤسساتي للاتحاد الأوروبي ومراحل نموه، وتحليل واقع مبادلاته التجارية البينية ومع بقية دول العالم الكبرى (مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، وروسيا) خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2021.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة، فصلين رئيسيين والخاتمة، وذلك وفقاً لطبيعة الموضوع وأهدافه. يتناول الفصل الأول، "بمعنوان الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية"، ماهية التكتلات الاقتصادية، وعموميات حول التجارة الدولية، بالإضافة إلى أثر التكتلات الاقتصادية على توسيع حجم التجارة الدولية. أما الفصل الثاني: بعنوان مقارنة بين مجموعة البريكس والاتحاد الأوروبي، وتم فيه دراسة أثر كل من البريكس والاتحاد الأوروبي على التجارة الدولية، ثم إجراء مقارنة بين التكتلين من حيث درجة التكامل الاقتصادي وحجم واتجاه التجارة الدولية ومدى تأثيرهما على تنافسية التجارة الدولي.



الفصل الأول: الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية

تمهيد:

تشكل التكتلات الاقتصادية الدولية ظاهرة راسخة في تاريخ الاقتصاد العالمي، حيث شهدت المناطق المختلفة محاولات عديدة للتعاون الاقتصادي، بعض هذه المحاولات انهار في بداياتها، بينما نجحت أخرى في التطور نحو مراحل اندماج متقدمة، لتصبح نماذج مرجعية في تجارب التكامل الإقليمي. فقد نشأت فكرة التكامل الاقتصادي أساساً من رغبة الدول في بناء روابط ثنائية ومتعددة الأطراف ذات طابع تكاملي، وقد ازدهرت هذه الظاهرة بشكل ملحوظ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، مما عزز التقارب بين الدول.

أمام هذه التغيرات العالمية، التي تميزت بتوجه قوي نحو عولمة الاقتصاد، لجأت بعض الدول إلى تشكيل تحالفات اقتصادية مشتركة، يهدف ذلك إلى تعزيز القدرة التنافسية، وتأكيد الحضور في الساحة الدولية، ومواجهة التحديات الرئيسية مثل تحدي العولمة الاقتصادية. كما يسعى إلى تحقيق أكبر المنافع المالية والتجارية، وسط تعقيد شبكة المصالح الاقتصادية، وتنشيط التجارة والاستثمارات بين الأعضاء، إلى جانب تحرير تدفق السلع والخدمات. وفي الوقت نفسه، يعوض هذا النهج عن القصور في الأسواق الوطنية المحدودة، ويفتح أبواب الاستفادة من امتيازات الاقتصاد العالمي الشاسع. وسنتناول في هذا الفصل النقاط التالية:

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية

- **المبحث الثاني:** عموميات حول التجارة الدولية.
- **المبحث الثالث:** أثر التكتلات الاقتصادية على توسيع حجم التجارة الدولية.

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية

التكتلات الاقتصادية تعد من أبرز الظواهر البارزة في مجال التعاون الإقليمي والدولي، حيث يتجه الدول نحو تشكيل اتحادات اقتصادية وتجارية تهدف بشكل أساسي إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بينها وتسهيل حركة التبادل التجاري والاقتصادي فيما بين أعضائها، ويأتي هذا التوجه كاستجابة طبيعية ومنطقية للتحديات المتزايدة التي تفرضها الأسواق العالمية مثل اتساع نطاق المنافسة الشديدة والحاجة الماسة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل بالإضافة إلى دعم التنمية المستدامة في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة.

لقد أصبحت هذه التكتلات سمة مميزة وأساسية في النظام الاقتصادي الدولي المعاصر إذ تسعى الدول من خلالها إلى التغلب على العقبات الاقتصادية الرئيسية وخلق بيئة مواتية وداعمة للتنمية المستدامة، وذلك يتم عبر تنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة بين الدول الأعضاء وتيسير حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بحرية أكبر، بل وفي بعض الحالات المتقدمة يصل الأمر إلى توحيد السياسات النقدية والمالية لتحقيق أعلى درجات التكامل

المطلب الأول: نشأة وتطور التكتلات الاقتصادية

تعود فكرة التجمعات الاقتصادية إلى ما يناهز المائة عام¹، أي إلى ثلاثينيات القرن الماضي ففي هذه الفترة تكون أول تكتل من هذا النمط في الدول الألمانية قبل توحيد ألمانيا، ثم تبعها تجمعات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة الحماية الإمبراطورية، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات المتنوعة، غير أن ما يميز هذه التجمعات أنها كانت محاولة لربط الدول المستعمرة ببلدانها الأم، ولأجل إبقاء تواجدتها في هذه الدول واستغلال ثرواتها وضبط السيطرة عليها وبالتالي يمكن وصفها بأنها كتل استعمارية أكثر مما هي تجمعات اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة الأطراف وعليه فإن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بظاهرة حديثة.

ويمكن القول إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بجديدة ولكن ظهورها كفكرة اقتصادية قد حصل بعد الحرب العالمية الثانية، فقد شكلت مجموعة من الدول هذه التكتلات نتيجة للتغيرات التي حدثت عالمياً في تلك الفترة، وقد جاءت هذه التكتلات كاستجابة للقيود التي واجهتها الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول .

¹ - عبد القادر علة محمد أحمد وآخرون، التكتلات الاقتصادية الدولية (الاتحاد الأوروبي نموذجاً)، بحث تخرج لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، قسم الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان 2022، ص211.

ظهر مفهوم التكتلات الاقتصادية من خلال مشروعات فردية قدمتها الولايات المتحدة لدول أوروبا والشرق الأوسط، مثل خطة مارشال التي تهدف إلى تقديم مساعدات اقتصادية مع شروط سياسية وعسكرية، وكان الشعب الأوروبي هو أول من ساهم في تكوين هذه التكتلات، نظرا لما واجهته هذه الشعوب من أزمات اقتصادية بسبب الحرب العالمية الثانية، فقد عانت تلك الدول من الهزائم الاقتصادية وأصبحت منهارة وعاجزة عن النمو مما جعلها تدرك أهمية الاندماج لتجديد اقتصاداتها ومواجهة السيطرة الأمريكية والسوفيتية، بالإضافة لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الكبيرة.¹

انطلقت دول أوروبا الغربية في عملية التكامل عبر تشكيل سوق مشتركة في عام 1957، وكان هذا نموذجا رائدا اعتمد عليه العديد من الاقتصاديين والسياسيين، وبعد ذلك انتقلت ظاهرة التكتلات لتشمل دولاً أخرى مثل منطقة التجارة الحرة في أمريكا اللاتينية والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى كذلك قامت دول أوروبا الشرقية بإنشاء منظمة الكوميكون (Comecon)، أما في العالم العربي فقد تم تأسيس السوق العربية المشتركة كما ظهرت اتفاقات إقليمية في مناطق أفريقيا وآسيا، وقد تطور مفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا في البلدان الصناعية وأصبح يعتبر ضرورة ملحة خاصة في مراحل تقدم القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور، حيث ساهم العلم والتقنية وزيادة الإنتاج في تعميق عملية تقسيم العمل الدولي.² أضاف انهيار الشيوعية وتزايد الدول التي تتبنى نظام الاقتصاد الحر أديا معا إلى التفكير في تشكيل تكتلات اقتصادية بحجم أكبر وعلى نطاق أوسع، فبرزت في أمريكا اللاتينية تجمعات مثل السوق الجنوبي ميركوسور (Mercosur)، والسوق الكاريبي كاريكوم (CARICOM)، وتجمع الأنديز، وفي آسيا ظهر تجمع الأسيان لدول جنوب شرق آسيا، وتجمع السارك (SAARC) لدول جنوب آسيا، وفي إفريقيا السوق المشتركة لجنوب وشرق إفريقيا، وتجمع الجنوب الإفريقي للتعاون والتنمية، والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا.

مع العلم بأن بعض هذه التكتلات أنشئت في وقت مبكر قبل الانهيار الشيوعي، إلا أن الاتجاه المستجد نحو التكتلات الاقتصادية في صفوف الدول النامية تحديدا يعود أساسا إلى ما شهدته الأعوام الأخيرة من عقد الثمانينيات وأوائل التسعينيات من توجه واضح نحو تعميق التكامل الاقتصادي بين مجموعات الدول المتقدمة، بعد أن حل التحدي الاقتصادي محل التحدي الأمني والإيديولوجي توصلت دول السوق الأوروبية المشتركة إلى معاهدة ماستريخت سنة 1991م التي تم بموجبها تحول السوق إلى

¹ - السبتي وسيلة، التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية، دار الإيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص30.

² - عمر حسين، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 144.

اتحاد أوروبي، وبعد فترة قصيرة أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1992م تأسيس منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، وفي ظل الاتجاه نحو مزيد من التكتل الاقتصادي ظهرت تكتلات ضخمة كتجمع الأيبك (APEC) الكبير الذي يشمل أغلب دول آسيا والمحيط الهادئ.¹

المطلب الثاني: مفهوم التكتلات الاقتصادية وأهميتها وأهدافها.

الفرع الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية.

أولاً: تعريف التكتلات الاقتصادية

نشأت فكرة التكتلات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، مع ظهور عدة تكتلات أوروبية رئيسية مثل الاتحاد الجمركي لدول البينيلوكس، والسوق الأوروبية المشتركة، ومنظمة التجارة الحرة الأوروبية، ومجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (كوميكون).²

يشير مصطلح "التكتل" أو "الحلف" إلى تجمع يضم دولتين أو أكثر، يفرض مصلحة مشتركة ومتساوية وخطاً استراتيجياً محدداً، يختلف التكتل عن الحلف بأن الأخير يشير إلى تجمع ذي أغراض سياسية وعسكرية يستلزم معاهدة ملزمة بينما يركز التكتل على التعاون الاقتصادي أو السياسي دون اشتراط معاهدة.³

التكتل الاقتصادي بين الدول يسمى كذلك بالتكتل الإقليمي والتبادل بين الدول منطقة جغرافية واحدة، ويجب ألا ينظر إليه كبديل للتنمية بل هو استمرار ودرجة أعلى من التنمية، ويظهر هذا المفهوم كأحد أبرز الأشكال التي ظهرت لتسيير العلاقات الاقتصادية وتقوية اقتصاديات الدول المتكتلة. عرفه بعض الباحثين بأنه: عملية تنسيق متواصلة مترابطة وشكل من أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية، كما يعرفه آخرون بأنه يشمل جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر

¹ - بن ناصر محمد، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل العربي، مذكرة ماجستير، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص: 9 - 10.

² - إسماعيل نزار العرموطي، نظرية التكامل الاقتصادي والعربي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2021، ص 2.

³ - النجاح نت، التكتلات الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد، النجاح نت، آخر تعديل في 22 مارس 2022 .

لإزالة الحواجز أمام حركة التجارة وعوامل الإنتاج بينها، وللتنسيق بين سياساتها الاقتصادية المختلفة سعياً لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع.¹

يعرف التكتل الاقتصادي بأنه مستوى محدد من مستويات التكامل الاقتصادي الذي يحدث بين مجموعة من الدول المتشابهة اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً وثقافياً واجتماعياً، حيث تربطها مصالح اقتصادية مشتركة تهدف إلى تعظيم هذه المصالح من خلال زيادة حجم التجارة الدولية بينها لتحقيق أكبر عائد ممكن وصولاً إلى أعلى درجات الرفاهية الاقتصادية لشعوب هذه الدول.²

ويعرّف أيضاً التكتل الاقتصادي بأنه تجمع يضم عدة دول تتوحد من خلال روابط وثيقة ترتبط إما بالقرب الجغرافي بينها أو بالتشابه الكبير في الظروف الاقتصادية التي تواجهها أو بانتمائها إلى حضارة مشتركة تجمعها، يتشكل هذا التجمع عادة ضمن إطار تنظيمي محدد مثل الاتحاد الجمركي الذي يوحد التعريفات الجمركية أو منطقة التجارة الحرة التي تسمح بتدفق السلع دون عوائق أو غيرها من الأشكال المتقدمة مثل السوق المشتركة أو الاتحاد الاقتصادي الكامل، وبهذا المعنى يمثل مفهوم التكتل الجانب العملي والتطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي بشكل عام إذ يعبر عن مستوى معين من مستويات التكامل بين الدول الأعضاء، حيث يبدأ من تبادل السلع والخدمات ويصل إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية في بعض الحالات.³

ويمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية نموجاً تنموياً هاما يعتمد على عدد من الدول حيث تدخل هذه الدول في اتفاقيات خاصة بها تقوم بتنسيق السياسات الاقتصادية عبر جوانبها المتعددة والمتنوعة، كما تشمل هذه الاتفاقيات إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بشكل تدريجي أو كامل، وذلك من أجل تحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام في اقتصاديات الدول الأعضاء، بالإضافة إلى ذلك تهدف هذه التكتلات إلى تعزيز التعاون والتكامل بين الدول المشاركة مما يساعدها على مواجهة التحديات والتغيرات المتسارعة والتطورات الجديدة التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية بكل فعاليتها.⁴

¹ - حمد متولي، دكروري محمد، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الثاني عشر "إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية"، يومي 1، 2 ديسمبر 2007، القاهرة، مصر، ص 212.

² - حميد الجميلي، مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات القرن العشرين، مجلة الشؤون العربية، العدد 100، 1999، ص 201.

³ - إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي والعولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2002، ص 45.

⁴ - دودين أحمد يوسف، كافي مصطفى يوسف، التكتلات الاقتصادية الدولية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص 39.

مما سبق نعرف التكتلات الاقتصادية بأنها تجمعات إقليمية تضم دولتين أو أكثر متشابهة جغرافيا واقتصاديا وثقافيا، تركز على التعاون الاقتصادي دون اشتراط معاهدات عسكرية كالحلف وتهدف إلى إزالة الحواجز التجارية وتنسيق السياسات وزيادة التجارة لتحقيق نمو مستدام ورفاهية أعلى، كما في أشكال الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة مع تمييزها كامتداد للتنمية لا بديل عنها.

ثانيا: خصائص التكتلات الاقتصادية

تكونت العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية في النظام الاقتصادي العالمي الحديث، وبالتأمل الدقيق في كل هذه التكتلات بشكل منفصل يلاحظ المرء بوضوح أنها تميزت بمجموعة واسعة من الخصائص البارزة والمميزة، أهمها وأبرزها ما يلي بالتفصيل:¹

- أن هذه التكتلات الاقتصادية تعد تكتلات قارية بامتياز، بمعنى أنها تنشأ وتتطور داخل إطار جغرافي قاري محدد داخل قارة معينة واحدة مثل التكتل الاقتصادي الأوروبي الشهير الذي نشأ في قارة أوروبا تحديدا؛
- أن هذه التكتلات تنقسم إلى فئتين رئيسيتين، مجموعة من التكتلات التي تضم دولاً متقدمة اقتصاديا بشكل كامل، ومجموعة أخرى تضم دولاً نامية، بالإضافة إلى وجود تكتلات هجينة تمثل خليطا متوازنا بين الدول المتقدمة والدول النامية معا؛
- أن كل تكتل اقتصادي يعتمد ويتبنى استراتيجية تجارية وسياسية معينة ومحددة تجاه باقي التكتلات الاقتصادية الأخرى في العالم، مما يعكس رؤيته الخاصة في التعامل مع المنافسة العالمية؛
- تتصف جميع التكتلات الاقتصادية بحجومها الضخمة والمتناهية، سواء من حيث مواردها الطبيعية الوفيرة وإنتاجها الصناعي الهائل أو اتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية الشاسعة، بالإضافة إلى تنوع هياكلها الاقتصادية المتعددة ومواردها المتنوعة وكثافة حجم سكانها الكبيرة جدا التي توفر قاعدة بشرية قوية؛
- حرية كاملة وشاملة في تنقل السلع والخدمات والإفراد، بالإضافة إلى رؤوس الأموال والاستثمارات المتنقلة بحرية تامة بين الدول الأعضاء في الدول المتكتلة مما يعزز التدفق الاقتصادي الداخلي؛

¹ - المخادمي عبد القادر رزيق، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص ص : 23 - 24.

- المنافسة الحرة والمفتوحة بين الدول المتكتلة داخل المنطقة التكاملية الواحدة، مع وجود سياسة تجارية موحدة ومنسجمة تجاه جميع الدول الأخرى الموجودة خارج نطاق التكتل الاقتصادي نفسه؛
- ارتفاع نسبة التجارة البينية بشكل ملحوظ داخل مجمل تجاراتها الخارجية الإجمالية، وهذا الارتفاع يجعلها قادرة على خفض التبعية الاقتصادية للخارج بشكل كبير أو يمنحها درجة عالية جداً من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجية عن المنطقة التكاملية، ومن ثم يؤدي ذلك إلى تعزيز الارتباط الوثيق بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصاداتها وأسواقها المشتركة بشكل متزايد؛
- قوتها الاستثنائية في التفاوض على المستوى الدولي الواسع، وذلك للدفاع الفعال عن مصالحها الجماعية ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى المنافسة، مما يضع الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع تفوق استراتيجي من ناحية المساومة أو التفاوض بأي شكل كان سواء كان تجارياً أو سياسياً؛
- توفير مجموعة كبيرة من المزايا والمكاسب الاقتصادية الملموسة التي تعجز أي دولة منفردة ومنعزلة تماماً عن تحقيقها بمفردها في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الحالية؛
- الاستفادة المثلى والشاملة من رؤوس الأموال المتاحة والأيدي العاملة الماهرة والمختصة، بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل والفعال لجميع الموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة داخل المنطقة التكاملية بأكملها؛
- تحقيق نمو اقتصادي مستمر ومستدام على المدى الطويل، كنتيجة مباشرة للآثار الديناميكية الإيجابية المتعددة المتعلقة بتوسع حجم السوق الإجمالي، وتحسين مناخ الاستثمار بشكل ملحوظ وزيادة المنافسة الإيجابية الناتجة عن فتح الأسواق المشتركة أمام بعضها البعض.

الفرع الثاني: أهمية التكتلات الاقتصادية وأهدافها

أولاً: أهمية التكتلات الاقتصادية

في ظل تسارع العولمة وتنامي التحديات الاقتصادية الدولية أصبحت التكتلات الاقتصادية الحديثة خياراً استراتيجياً تلجأ إليه الدول من أجل تعزيز قدراتها التنافسية ومكانتها في الاقتصاد العالمي، إذ تساهم هذه التكتلات في تحقيق تكامل الموارد وتوسيع الأسواق المشتركة بما يدعم النمو الاقتصادي

والاستقرار المالي، وفيما يلي يمكن إبراز أهميتها والدور الحيوي الذي تؤديه في المنظومة الاقتصادية العالمية:¹

- تعميق وتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية ضمن إطار مؤسسي مستقر ومنظم؛
- تحسين تخصيص الموارد المتاحة واستغلالها بكفاءة أكبر داخل الدول الأعضاء؛
- تعبئة مختلف عناصر الإنتاج وتكاملها بين الدول، بحيث تتوافر بعض الموارد في دولة معينة مثل الأراضي الواسعة أو وفرة اليد العاملة في حين يتوافر رأس المال أو التكنولوجيا في دولة أخرى بما يحقق استفادة متبادلة أكثر فعالية؛
- تهيئة مناخ أفضل للتجارة البينية بين الدول المتكاملة وكذلك بين هذه الدول وباقي دول العالم؛
- مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى المنتشرة عالمياً بما يتيح للدول الأعضاء أن تكون في موقع تفاوضي أكثر توازناً؛
- الإسهام في بناء اقتصاد قوي قادر على التفاعل مع الاقتصادات الأخرى من موقع تفاوضي أفضل والتوصل إلى شروط تعامل أكثر ملاءمة؛
- كما يساهم التكامل الاقتصادي في رفع حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ويعزز من قوتها التفاوضية، فكلما اتسع نطاق التكتل وزاد عدد أعضائه ازدادت قدرته على التفاوض مع الأطراف الخارجية، وبذلك تتحسن شروط التجارة مع العالم الخارجي ويتعزز أداء التجارة الدولية للدول الأعضاء مما يجعل التكامل الاقتصادي أداة فعالة لرفع معدل التبادل التجاري وتحسين موقع الدول في السوق العالمية.²

ثانياً: أهداف التكتلات الاقتصادية

تشكل التكتلات الاقتصادية أداة قوية لتعزيز النشاطات الاقتصادية في الدول الأعضاء مما يساهم في نمو متوازن وصحي يتوافق مع المبادئ الاقتصادية النظرية الراسخة، وبهذا الشكل يصبح تحقيق

¹ - حيزية هادف، التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلاً، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدينة، العدد 4، ديسمبر 2013، ص ص 14 - 15 .

² - فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2004، ص 49 .

الرفاهية الشاملة لشعوب هذه الدول هدفا قابلا للتحقيق، ومع ذلك لكي تتجح هذه التكتلات في بلوغ أهدافها يتعين عليها اتباع خطوات منهجية ومدروسة بعناية تشمل الآتي:¹

1. يجب أن تتبنى دول التكتل سياسة تجارية مشتركة وموحدة تجاه الدول والكيانات الخارجية، مع الحرص على جعل هذه السياسة مرنة وقابلة للتعديل باستمرار يأتي ذلك استجابة للتغيرات المتسارعة في الظروف الاقتصادية العالمية والعلاقات الدولية المتشابكة، مما يضمن استدامة السياسة وفعاليتها على المدى الطويل؛
2. ينبغي الالتزام التام بالمنافسة الحرة والنزاهة داخل حدود المنطقة التكاملية، هذا الالتزام يتطلب من الجهات المنتجة الامتناع تماما عن ممارسات التقسيم التعسفي للأسواق أو التلاعب في تحديد الأسعار ليتمكن السوق من العمل بكفاءة عالية ويحقق أقصى استفادة للاقتصاد الإقليمي.
3. ضرورة إزالة جميع القيود والعوائق أمام حركة السلع وعناصر الإنتاج الأساسية بين الدول الأعضاء، أما بالنسبة لحركة الأفراد فيجب أن تخضع للقوانين والتشريعات المعمول بها في كل دولة عضو على حدة مع الحفاظ على التوازن بين التدفق الحر والأمن الوطني؛
4. يجب تعزيز التعاون المشترك بين الدول الأعضاء لتحقيق التوازن في موازين المدفوعات، خاصة لصالح تلك الدول التي تعاني من عجز في هذه الموازين خلال المراحل الأولى من تشكيل التكتل الاقتصادي، هذا التعاون يساعد في تجنب الاختلالات المالية ويمهد الطريق للاستقرار الاقتصادي؛
5. إقامة صندوق موحد للتعاون الاجتماعي يركز جهوده على تدريب العمالة وتأهيلها تكنولوجيا على أسس متقدمة ليصبح العنصر البشري أكثر إنتاجية وقدرة على مواجهة التحديات الحديثة؛
6. تأسيس بنك استثمار إقليمي متخصص يقدم التمويل اللازم لإنشاء الصناعات الجديدة التي تستغل الإمكانيات الصناعية المتوفرة في الدول الأعضاء، كما يساهم هذا البنك في إعادة تأهيل وترميم الصناعات الحالية مع دمج التقدم العلمي والتكنولوجي المتطور لتعزيز القدرة التنافسية؛
7. بناء هيكل إداري متكامل يشمل أجهزة إدارية متنوعة إلى جانب إدارات فنية متخصصة تلبي احتياجات تنفيذ الأهداف المتنوعة التي يرسمها التكتل في كل مرحلة من مراحل تطوره التدريجي؛

¹ - عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية، مؤسسة طبية للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص 50.

8. لا يكفي أن تقتصر مهام هذه الإدارات والأجهزة على وضع خطط التنسيق والتنمية فحسب بل يجب أن تمتد مسؤولياتها إلى مراقبة التنفيذ الفعلي، وتقييم النتائج المحققة بناء على البيانات الإحصائية والمعلومات المتاحة، لضمان التقدم المستمر والتصحيح الدوري.

ومع ذلك قد يكمن التحدي الأبرز الذي تواجهه دول التكتلات الاقتصادية ليس في تسهيل حرية التبادل أو انتقال عناصر الإنتاج، بل في بناء شراكات حقيقية لإقامة المشاريع الإنتاجية الضخمة، كما يشمل ذلك تبني التكنولوجيا الحديثة المتقدمة وتطوير الأراضي الشاسعة المتاحة واستغلال الموارد الطبيعية والاقتصادية بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق الإمكانيات الكاملة للدول الأعضاء.

المطلب الثالث: مراحل ونماذج التكتلات الاقتصادية

يمكن تصنيف درجات التكتلات الاقتصادية بناء على سلم التكامل الاقتصادي الذي يتكون من مراحل أو مستويات متدرجة، تتزايد درجة التكامل مع الانتقال من مرحلة إلى أخرى لتصل إلى الاتحاد الاقتصادي الكامل كأعلى مستوى في هذا السلم، تتراوح درجات التكامل بين تخفيف القيود التجارية بين الدول الأعضاء تدريجياً وصولاً إلى إلغائها نهائياً ودمج اقتصاداتها في كيان اقتصادي موحد، تختلف التكتلات الاقتصادية في مدى تحقيقها لهذه الدرجات، والتي سنلخصها فيما يلي:

أولاً: منطقة التجارة التفضيلية

لتنشيط التبادل التجاري وزيادة حجم التجارة بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الدول بإقامة منطقة تجارة تفضيلية والتي تعرف أيضاً بمنطقة التفضيل الجمركي، وهي عبارة عن اتفاقيات تجارية تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية الجمركية مثل الرسوم والضرائب، وكذلك العوائق غير الجمركية مثل الحصص والمعايير التنظيمية على الواردات والصادرات التي تتم بين الأعضاء دون إلغائها كلياً، وفي الوقت نفسه تحافظ هذه الدول على هذه العوائق أو تزيدها تجاه السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء مما يعزز التجارة الداخلية ويحمي الاقتصادات المحلية، من أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات التجارية التفضيلية تلك العوائق التي فرضتها الدول الأوروبية على وارداتها من الدول النامية¹، وسمي بنظام تفضيل الكومنولث الذي أقامته بريطانيا في عام 1932 مع مستعمراتها والبلدان التابعة لها من دول الكومنولث البريطاني، حيث خفضت هذه البلدان التعريفات الجمركية على تجارتها المتبادلة لكنها رفعتها أو احتفظت بها عالية تجاه الواردات من الدول الأخرى غير الأعضاء.²

¹ - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، ط 2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1994، ص 286.

² - علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، ج 1، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004، ص 243.

ثانياً: منطقة التجارة الحرة

تمثل منطقة التجارة الحرة الدرجة الثانية في سلم التكامل الاقتصادي حيث تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على تدفق السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، مع الاحتفاظ لكل دولة عضو بتعريف جمركية مستقلة تجاه بقية دول العالم غير الأعضاء.¹

إن تشكل منطقة التجارة الحرة إطاراً يقوم فيه الأعضاء بإزالة العوائق التجارية المتبادلة بينهم مع الاحتفاظ بحرية كل دولة عضو في تبني سياستها التجارية الخاصة تجاه الدول غير الأعضاء، وفي هذا السياق يتفق الأعضاء على تطبيق قواعد المنشأ التي تحدد أن السلع المصنعة داخل أراضي دولة عضو تتدفق عبر الحدود الداخلية للمنطقة دون رسوم جمركية، بينما تخضع السلع المستوردة من خارج المنطقة لرسوم جمركية عند عبورها الحدود الداخلية وتعرف مناطق التجارة الحرة بأنها اتحاد جمركي ناقص، إذ تشبهه في إلغاء القيود الجمركية الداخلية بين الدول الأعضاء وتختلف عنه في عدم إلزام الأعضاء بتوحيد الرسوم الجمركية الخارجية.²

لذلك يمكن اعتبار منطقة التجارة الحرة أبسط صيغ التكامل الاقتصادي إذ تمهد الطريق لمراحل أكثر تقدماً في درجات التكامل الاقتصادي، وقد شهدت العديد من دول العالم خلال العقدين الأخيرين جهوداً واسعة نحو إقامة مناطق تجارة حرة انسجماً مع التوجهات العالمية نحو تحرير التجارة³، ومن أمثلة هذه المناطق اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) تضم كل من و.م.أ، كندا والمكسيك إضافة إلى منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)، التي أنشئت عام 1960 على يد المملكة المتحدة والدنمارك والنمسا والبرتغال والسويد والنرويج وسويسرا وأيسلندا.⁴

¹ - رميدي عبد الوهابي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية - دراسة تجارب مختلفة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006/ 2007، ص 11.

² - كامل بكري، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 195.

³ - رميدي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 11.

⁴ - إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 64.

ثالثاً: الاتحاد الجمركي

إن الاتحاد الجمركي هي الدرجة الثالثة من درجات التكامل¹، حيث يمثل هذا المستوى مرحلة متقدمة عن منطقة التجارة الحرة، إذ يتضمن توحيد التعريفات الجمركية الخارجية لدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي مع إزالة جميع الحواجز والقيود على التجارة البينية بينها²، يعني ذلك أن دول الاتحاد الجمركي تتفق على إلغاء كل القيود التجارية بينها (مثل الرسوم والحصص)، وتضع سياسة تجارية خارجية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء كما يساعد هذا على تقسيم العمل الدولي داخل الكتلة، حيث تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تتميز فيها نسبياً مما يزيد الكفاءة والاستفادة المشتركة، كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي تفقد حريتها في عقد أو تجديد الاتفاقيات التجارية مع الدول الخارجية غير الأعضاء مما يعزز المركز التنافسي لهذه الدول، ولهذا السبب تعد الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة وفعالية مقارنة بالاتفاقيات الأقل تكاملاً إذ تتيح تكاملاً أعمق للأسواق على الرغم من الحاجة إلى تنظيم أكثر صرامة وقيود إضافية تؤثر على سياسات الدول الأعضاء وسيادته، يتكون الاتحاد الجمركي من أربعة عناصر رئيسية :

1. وحدة تداول السلع الحر بين الدول الأعضاء.
 2. وحدة القانون الجمركي المشترك والتعريفات الخارجية الموحدة.
 3. وحدة الحدود الجمركية الخارجية والإقليم الجمركي المشترك تجاه بقية دول العالم غير الأعضاء.
 4. آلية توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من الخارج وفق معادلة يتفق عليها الأعضاء، حيث تتولى الجهات المختصة توزيع هذه الأرصدة بين الدول الأعضاء.³
- ومن أبرز الأمثلة للاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ وبلجيكا لسنة 1922 مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد سنة 1947 ودخل حيز التنفيذ سنة 1948 ويسمى بـ "اتحاد البينيلوكس - Benelux".

¹ - عمر حسين، مرجع سبق ذكره، ص 43.

² - Jean, Francois Mittheine, Francois pequerul, **Les unions économiques régionales**, paris, Armand colin, 1999, P16.

³ - فيصل مطلق واخرون، إطار نظري للتكامل الاقتصادي والنظريات المفسرة له، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، المجلد 8، العدد 1، يوليو 2024، ص 5.

بعد التطرق إلى كل من منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، بفضل التقارب بينهما يتوجب إبراز أوجه التشابه والاختلاف من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مقارنة بين منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي

العنصر	الاتحاد الجمركي	منطقة التجارة الحرة
التعريف	إلغاء الرسوم + توحيد التعريفية تجاه الخارج	اتفاق بين الدول لإلغاء الرسوم الجمركية بينها فقط
الرسوم بين الدول الأعضاء	محررة	محررة
الرسوم تجاه الدول الخارجية	موحدة بين كل الدول	كل دولة تحددها بنفسها
الاستقلال في السياسة التجارية	أقل استقلال (سياسة مشتركة)	كل دولة مستقلة
درجة التكامل	أقوى من منطقة التجارة الحرة	ضعيف

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق.

يتضح من خلال المقارنة أن هناك تشابهاً كبيراً بين منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي خاصة فيما يتعلق بإلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وهو ما يعكس جهودهما المشتركة لتحرير التجارة البينية، يكمن في أن الاتحاد الجمركي يتجاوز هذا الإطار من خلال توحيد التعريفية الجمركية تجاه الخارج واعتماد سياسة تجارية مشتركة، مما يجعله أكثر تقدماً ويعكس درجة أعلى من التكامل الاقتصادي.

رابعاً: السوق المشتركة

مما تناولنا سابقاً فإن مرحلة "منطقة التجارة الحرة" تتسم بحرية تنقل السلع بين الدول الأعضاء، بينما يطبق "الاتحاد الجمركي" تعريفية جمركية موحدة تجاه الاقتصاد العالمي الخارجي، أما مرحلة "السوق المشتركة" فتشمل إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج (العمالة، رؤوس الأموال، والتكنولوجيا) بين هذه الدول، وبهذا يتشكل سوق داخلي موحد يتيح تدفقاً حراً للسلع والأشخاص ورؤوس الأموال.

في مرحلة السوق المشتركة يتم دمج أسواق السلع والخدمات مع أسواق عوامل الإنتاج مما يحول المنطقة التكاملية إلى سوق واحدة متكاملة ينجم عن ذلك مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية، وهو ما يجذب رأس المال والقوى العاملة الماهرة نحو الأقاليم المتقدمة داخل الاتحاد، ومع ذلك تولد حرية انتقال المنتجات تحديات إذ تقيد الصناعات الناشئة لصالح الصناعات القوية خاصة في الأقاليم الفقيرة مما يعمق التفاوت في مستويات المعيشية بين المناطق ورغم هذه

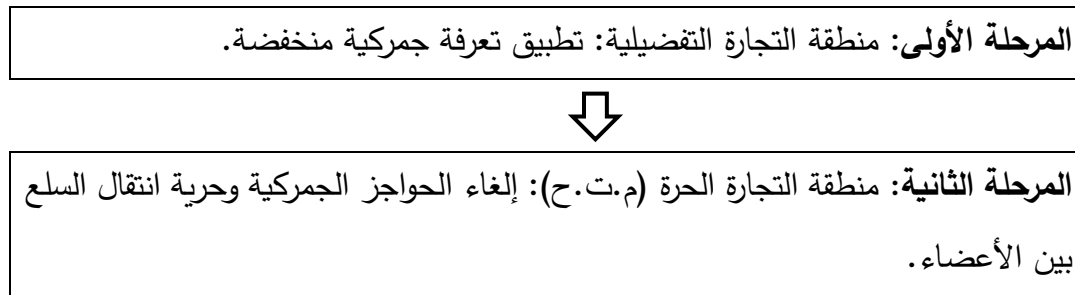
التحديات تمثل الأسواق المشتركة خطوة أساسية نحو تحقيق وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طابع فيدرالي، ومن أبرز الأمثلة السوق الأوروبية المشتركة التي أنشئت بموجب معاهدة روما الموقعة في عام 1975.¹

خامسا: الوحدة الاقتصادية

يعد الاتحاد الاقتصادي درجة أعلى من السوق المشتركة، وهو يتمثل في تنظيم يقوم فيه أعضاء الاتحاد بتوحيد جميع سياساتهم الاقتصادية بما في ذلك السياسات النقدية والمالية والاجتماعية²، وهو في جوهره يهدف إلى خلق الانسجام والتطابق في السياسات الاقتصادية مما ينتج عنه تشريعات موحدة للعمل والضرائب وإنشاء اتحاد مدفوعات بين الدول المتكاملة يعتمد نظام مقاصة لتسوية الحسابات، كما يشمل تنسيق السياسات الإنتاجية عبر استغلال عوامل الإنتاج بكفاءة مثالية مع مراعاة الميزة النسبية ليتخصص كل عضو في إنتاج السلع ذات التكلفة المنخفضة ويمتد ذلك إلى سياسات أخرى تشمل الجوانب القانونية والاجتماعية بين الدول الأعضاء.³

في الواقع تفرض ديناميكيات السوق المشتركة على الدول الأعضاء الارتقاء إلى الاتحاد الاقتصادي، إذ يشترط نجاحها تنسيقا متكاملا تشريعيا وإداريا وقضائيا في القطاعات الأساسية بأي خلل في هذا التنسيق قد يقوض آليات السوق جذريا، ويجسد الاتحاد الأوروبي هذه الضرورة من خلال انتقاله الناجح من السوق المشتركة إلى الاتحاد الاقتصادي عبر معاهدة ماستريخت (7 فبراير 1992). ولتوضيح مراحل التكامل الاقتصادي أكثر وتبسيطها يمكن تلخيصها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): مراحل التكتلات الاقتصادية



¹ - إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² - عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 27.

³ - حسن عوض الله زينب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 310.

المرحلة الثالثة: لاتحاد الجمركي (إ.ج): م.ت.ح + تعريف جمركية خارجية موحدة تجاه الدول الثالثة.



المرحلة الرابعة: لسوق المشتركة (س.م): م.ت.ح + إ.ج + حرية انتقال عوامل الإنتاج (عمالة ورأس مال).



المرحلة الخامسة: الاتحاد الاقتصادي (إ.ق): م.ت.ح + إ.ج + س.م + سياسات اقتصادية مشتركة.



المرحلة السادسة: السوق الموحد (الاتحاد التام): م.ت.ح + إ.ج + س.م + إ.ق + سياسة نقدية وعملة موحدة.

المصدر: رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة-أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/ 2006، ص 16.

مما سبق يمكن توضيح خصائص مراحل التكتلات الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

الجدول الرقم (02): الخصائص الرئيسية لمراحل التكتلات الاقتصادية

آليات التكتل مراحل ونماذج التكتل	منهج التجارة الحرّة فيما بين الأعضاء	التعريف الجمركية الموحدة	حرية تنقل عناصر الإنتاج	سياسة نقدية ومالية موحدة
ترتيبات التجارة التفضيلية	انتقائية لبعض السلع أو تعريفية تفضيلية للدول غير الأعضاء	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
مناطق التجارة الحرّة	يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

الاتحادات الجمركية	يوجد	يوجد أحيانا وتوجد سياسة تجارية مشتركة	لا يوجد	لا يوجد
الأسواق المشتركة	يوجد	يوجد	يوجد	لا يوجد
الاتحادات النقدية والاقتصادية	يوجد	يوجد	يوجد	يوجد

المصدر: محمد بن عزوز، الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة (1990-2007)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة دالي براهيم، الجزائر، 2009-2010، ص 13.

المطلب الرابع: دوافع التكتلات الاقتصادية وشروط الاندماج بها

الفرع الأول: دوافع التكتلات الاقتصادية

أولاً: الدوافع الاقتصادية

تسعى الدول من خلال تشكيل التكتلات الاقتصادية إلى تحقيق أهداف اقتصادية رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **تقسيم العمل والتخصص الإنتاجي:** يتمثل ذلك في إقامة مشاريع كبيرة الحجم مشتركة بين الدول الأعضاء مما يعزز الكفاءة الإنتاجية؛¹
- **تعزيز الموقف في السوق العالمية:** يمنح التكتل الدول الأعضاء سيطرة على حصة كبيرة من التجارة الدولية تفوق ما يمكن لكل دولة تحقيقه منفردة؛
- **توسيع القاعدة الإنتاجية:** يتيح توفر سوق واسعة والإمكانيات المالية والمادية والبشرية الهائلة إقامة مشاريع استراتيجية حيوية؛²
- **زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي:** يؤدي ذلك إلى ارتفاع الناتج القومي والدخل الوطني وتحسين معدلات النمو الاقتصادي؛
- **توسيع حجم الأسواق:** يوفر فرصاً أوسع للتداول والتبادل التجاري؛
- **خلق مناخ ملائم للتنمية:** يدعم بيئة مستقرة تشجع على الاستثمار والابتكار؛

¹ - إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 193.

² - كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 709.

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يشمل استقرار الأسعار والإنتاج ومستويات التوظيف؛
- توفير ضمانات ضد المخاطر المستقبلية: يحمي الأعضاء من التقلبات الاقتصادية العالمية والأزمات المحتملة.¹

ثانيا: الدوافع السياسية

- من الواضح أن أي تكتل اقتصادي حتى لو كان بسيطا أو محدود النطاق لا يركز فقط على الأهداف الاقتصادية والتجارية، بل يشمل أيضا أهدافا سياسية رئيسية وهي:
- تقوية الروابط السياسية بين الدول الأعضاء وبناء الثقة والتفاهم المتبادل لتحقيق الاستقرار في المنطقة؛
- يساعد التكتل في زيادة قوة الدول الأعضاء سياسيا وتعزيز دورها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية.

ثالثا: الدوافع الاجتماعية

- يساهم التكتل الاقتصادي في تحقيق حرية انتقال الأفراد والعمالة بين دول التكتل مما يعزز تبادل القيم الحضارية والثقافية بينها كما يتيح التكتل فرصة تعزيز التبادل الثقافي بين دوله، وفي هذا السياق فإن الهدف الأساسي من التكتل الاقتصادي يتمثل في تعزيز علاقات الود والتعايش السلمي وإزالة الخلافات والتوترات بين الشعوب المشاركة.²

رابعا: الدوافع العسكرية

- قد يشمل هدف التكتل الاقتصادي إقامة وحدة عسكرية مشتركة بين دول المنطقة بهدف مواجهة التهديدات الخارجية مما يعزز فرص السلام العالمي، ويعد تشكيل الاتحاد الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية أبرز مثال على ذلك حيث أنشأ وحدة اقتصادية وسياسية وعسكرية تقف كحاجز بين المعسكرين الأمريكي والروسي.³

¹ - عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² - إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 204.

³ - حيزية هادف، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الفرع الثاني: شروط الاندماج في التكتلات الاقتصادية

لتحقيق الأهداف المحددة لدى الدول المتكتلة إقتصاديا يتعين مراعاة شروط التكتل والانتقال التدريجي عبر مراحل مختلفة، فقد أثبتت الدراسات المتعلقة بتجارب التكامل الاقتصادي المتنوعة أن نجاح هذه التجارب يعتمد على مجموعة من الشروط الأساسية، ويمكن إجمال هذه الشروط فيما يلي:

أولاً: توفير البنية التحتية الملائمة

يعد توافر بنية تحتية مناسبة شرطاً أساسياً لنجاح التكتل الاقتصادي الإقليمي، في الواقع لا يتحقق انتقال وفورات الحجم والوفورات الخارجية والتقدم الاقتصادي إلا بشرط وجود شبكة نقل ومواصلات واتصالات فعالة وذلك لأسباب رئيسية تتمثل في:

- غياب وسائل نقل كافية في الدول الأعضاء يُضعف التكامل الاقتصادي؛
- يُعيق توسيع التبادل التجاري بين المناطق داخل التكتل؛
- يمنع التنمية المشتركة للاقتصادات المتخلفة خاصة في تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بشكل موحد.¹

ثانياً: الإرادة السياسية:

يعد غياب الإرادة السياسية بين الدول الأعضاء أحد أبرز أسباب فشل التكامل الاقتصادي الإقليمي من أهم المتطلبات الرئيسية للإرادة السياسية:

- **وعي الحكومات بالالتزامات:** يجب على الحكومات أثناء التفاوض إدراك أن الانضمام يفرض حدوداً على السيادة الوطنية مقابل فوائد تنموية سريعة؛
- **الاقتناع الاقتصادي:** لا يقبل بلد هذه الحدود إلا إذا أقتنع بضرورة أو فائدة الانضمام لتسريع التنمية؛
- **إقناع الرأي العام:** يتطلب الأمر إقناع الشعب بأن كل عضو سيحافظ على التزاماته بأمانة ويبذل الجهد اللازم ويقبل التضحيات المؤقتة للعمل المشترك.²

¹ - إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 56.

² - عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

ثالثا: التقارب الجغرافي:

يعد التقارب الجغرافي شرطا جوهريا لنجاح التكتلات الاقتصادية الإقليمية إذ يسهل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يقلل من تكاليف النقل الناتجة عن التشتت الجغرافي مما يعزز الاتصال بين الدول ويوسع نطاق التبادل التجاري، بالتالي يشكل هذا التقارب دعامة أساسية لتسيير عناصر الإنتاج بكفاءة.¹

رابعا: تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي

يعد التخصص الإنتاجي على أساس إقليمي من الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي وضمن استدامته، إذ يعزز تكامل الاقتصادات الوطنية للدول الأعضاء من خلال الاعتماد المتبادل بينها بطريقة مباشرة يؤدي ذلك إلى تعزيز المبادلات التجارية بينها، حيث يتيح تباين التخصصات الإنتاجية بين الدول الأعضاء الاستفادة الكاملة من الميزة الرئيسية للتكامل الاقتصادي، وهي توسيع حجم السوق أمام منتجاتها ومع ذلك يفقد هذا التوسع فعاليته إلى حد كبير في حال تشابه التخصصات الإنتاجية بين هذه الدول مما يقلل من تأثير التكامل الاقتصادي كآلية لتنشيط التبادل التجاري داخل المجموعة.²

خامسا: تنسيق السياسات الاقتصادية

لا تكفي حرية انتقال السلع بين دول التكامل الاقتصادي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية يتطلب الأمر توفر شروط شاملة تمكن المنتج من العمل والمنافسة في ظروف طبيعية يعد تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول المتكاملة شرطا أساسيا لتعزيز المبادلات التجارية داخل المنطقة، ويجب أن يشمل التعريف الجمركي والسياسة التجارية تجاه الدول الخارجية والأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، كما يستلزم الأمر مفاوضات مطولة لتوحيد التشريعات والسياسات إلى جانب إنشاء أجهزة متخصصة ومؤسسات تمتلك الصلاحيات اللازمة لمتابعة هذه العملية مع مراعاة التغييرات في السياسات والظروف الاقتصادية.³

¹ - دودين أحمد يوسف، كافي مصطفى يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 48.

² - إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 57.

³ - السبتي وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-58.

سادسا: تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية

الاقتصاديات التي تتميز بتناسق وتجانس في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة أكبر، أما الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم فتواجه صعوبات أكبر وكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة ارتفعت نسبة نجاح التكامل الاقتصادي.

سابعا: تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل:

يتطلب تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل هياكل اقتصادية متشابهة ومتجانسة بين الدول الأعضاء، يعني التكامل خلق فضاء اقتصادي متضامن خال من الاختلافات الاقتصادية الكبيرة، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد قوي على الآخرين مما يؤدي إلى تشكل وحدة اقتصادية مهيمنة. ومثال على ذلك مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون)، حيث سيطر الاتحاد السوفييتي اقتصاديا وسياسيا على الدول الأعضاء.¹

ثامنا: وجود العجز والفائض:

يشترط في الدولة الراغبة في الانضمام إلى كتلة اقتصادية أن تتوفر في اقتصادها حالة عجز وفائض متوازنة يجب أن يتناسب سبد العجز وتصريف الفائض بين الدول المتكاملة لكن تحقيق ذلك أمر صعب، فالدولة لا تستطيع التخلص من عجزها أو فائضها إلا إذا توفرت لديها مصالح تبدلها مع دول أخرى، ورغم وجود العديد من الدول التي تعاني من نقص وفائض في اقتصاداتها إلا أنها فشلت في بناء تكامل اقتصادي يعود السبب إلى عدم مقابلة نقص دولة معينة بفائض مماثل في طبيعته ونوعه لدى دولة أخرى، لذا فإن العلاقات التكاملية تشبه عملية أخذ وعطاء متبادلة وهي كذلك حال المقايضة قبل ظهور النقود كوسيط في المعاملات بين الأفراد.²

تاسعا: توزيع مكاسب التكتل:

يصعب بل قد يكون مستحيلا تحديد وتوزيع عادل لكافة المزايا الناتجة عن اندماج السوق الإقليمية بدقة تامة، ومع ذلك يبقى من المرغوب والممكن وضع سياسة مشتركة تشمل إجراءات تصحيحية لمنع الدول الأكثر تقدما أو ثراء من سحب عوامل الإنتاج والكفاءات مما يضر بالدول الأشد حاجة إلى الاستثمار، كما يتطلب الأمر إجراءات مشتركة بشأن هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي لتجنب

¹ - دودين أحمد يوسف، كافي مصطفى يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 50.

² - السبتي وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرقل الإنتاج مع ربط هذه الإجراءات الهيكلية بإجراءات حماية إضافية.¹

¹ - إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 57.

المبحث الثاني: عموميات حول التجارة الدولية

تُعد التجارة الدولية الشريان المغذي للاقتصاد العالمي والمعيار الأساسي لمدى اندماج الدول في المنظومة الاقتصادية الحديثة. ولم تعد مجرد عملية تبادل عابرة، بل أصبحت هيكلًا معقدًا تتداخل فيه السياسات الوطنية مع المصالح الدولية. وفي هذا المبحث، سنحاول الإحاطة بماهية التجارة الدولية من خلال تحديد مفاهيمها بدقة، والتمييز بينها وبين التجارة الداخلية، وصولاً إلى استعراض خصائصها وأهميتها التي تجعل منها ضرورة حتمية لرفاهية المجتمعات وتنمية ثرواتها.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية

أولاً: تعريف التجارة الدولية

يمكن تعريف التجارة الدولية ببساطة بأنها عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول، وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي، كما يمكن على نحو أعمق تعريفها بأنها عبارة عن منظومة العلاقات السلعية والنقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة، ويمكن أن يمارس التجارة الدولية الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون وكذلك الحكومات ومختلف الشركات العالمية.¹

كما تتمثل التجارة الدولية في "مختلف عمليات التبادل التجاري التي تتم بين الوحدات الاقتصادية في دول مختلفة، سواء كانت في شكل سلع، خدمات، أو رؤوس أموال، وذلك بهدف إشباع الحاجات".² التجارة الدولية هي "حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود الإقليمية لدولة ما إلى دولة أخرى، أي هي اتصال تجاري يتعدى الحدود الإقليمية للدولة حيث تصدر دولة ما الفائض من منتجاتها إلى دولة أخرى".³

¹ - شيخي حافيضة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"، رسالة

ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012/2011، ص 11

² - شليحي الطاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018-2020م)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، المجلد 21، العدد 01، جوان 2020، ص 86.

³ - شاعة عبد القادر، الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض: دراسة الواقع في الجزائر، رسالة ماجستير، -فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 01، الجزائر، 2006/2005، ص 8.

وتعرف أيضا على انها: " أحد فروع علم الاقتصاد التي تهتم بتحليل المعاملات الاقتصادية الدولية التي تشمل حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة إضافة الى سياسات التجارة التي تستخدمها دول العالم للتأثير في حركات هذه المعاملات بين دول العالم".¹

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص تعريف التالي للتجارة الدولية حيث يمكن تعريفها على انها: " التجارة الدولية هي منظومة متكاملة من العلاقات الاقتصادية والتبادلات التجارية التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدول، لتشمل حركة السلع، الخدمات، رؤوس الأموال، والأشخاص بين مختلف الوحدات الاقتصادية (سواء كانوا أفراداً، شركات متعددة الجنسيات، أو حكومات). وتعد أحد أهم فروع علم الاقتصاد التي تهدف إلى إشباع الحاجات المتنوعة وتصريف الفائض الإنتاجي، كما تخضع لمجموعة من السياسات والاتفاقيات العالمية التي تنظم حركة المعاملات وتؤثر في التوازن الاقتصادي العالمي".

ثانيا: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية

نقوم كلاً من التجارة الداخلية والتجارة الدولية على فكرة التبادل، وتتم التجارة الدولية بين الدول، ورغم أوجه التشابه بينهما، إلا أنه يمكن التمييز بينهما في بعض النقاط التالية:²

- **تباين واختلاف الوحدات السياسية فيما بين الدول:** تقوم العلاقات الاقتصادية الداخلية بين أفراد ووحدات تضم حدوداً سياسية واحدة، وبالتالي يخضعون لقانون واحد ونظام واحد، في حين أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة، لكل منها قوانين ونظم وتقاليدها الاقتصادية واجتماعية وسياسية؛
- **تنوع السياسات الوطنية:** فلكل دولة سياسة اقتصادية تهدف لتحقيق أهداف وطنية، حيث عادة ما لا تراعي الحكومات التفرقة بين شخص وآخر يتمتع بجنسية الدولة؛ في حين تعامل الأجانب بأسلوب مخالف، والحكومة لا تعطي لعامل الربح والخسارة في التجارة الداخلية أهمية كبيرة

¹ - دلامي مباركة، تقنيات التجارة الخارجية في ظل التطور التكنولوجي، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2025، ص 179.

² - مراد عبدات، التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر -- دراسة حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014/2013، ص: 7 - 8.

باعتباره إعادة توزيع للدخل بين الأفراد، أما في التجارة الدولية فالربح أو الخسارة له تأثير على الوضع الاقتصادي للدولة سواء من حيث مستوى المعيشة أو المركز المالي أو المديونية؛

- **صعوبة انتقال عوامل الإنتاج بين الدول:** إن انتقال عوامل الإنتاج بين الدول لا يتم بسهولة، فانتقال العمال مثلاً لا يرتبط فقط باختلاف الأجور بين الدول بل يرتبط أيضاً باختلاف اللغات والتقاليد الاجتماعية والروابط الوطنية. بينما انتقال عوامل الإنتاج في الدولة الواحدة سهل ولا تعترضه صعوبات؛

- **اختلاف الوحدات النقدية:** تتمتع كل دولة بوحدة نقدية للتعامل وقياس القيم وتختلف عن غيرها من الوحدات النقدية للدول الأخرى، ووجه هذا الاختلاف هو أن السلطات النقدية في كل دولة تخضع سياستها النقدية لما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية وبالتالي فإن تغير قيم العملات يؤدي إلى تغير في أسعار السوق بين عملات الدول، ويؤثر هذا الاختلاف في أسعار الصرف بدوره على حجم التجارة وعلى انتقال البضائع بين الدول. لأن هناك اختلافاً في النظام المصرفي بين الدول وشروط منح الائتمان وتمويل التجارة الدولية. هذا الأمر غير مطروح على مستوى التجارة الداخلية أين العملة المستعملة واحدة؛

- **الاختلاف في طبيعة الأسواق الدولية:** ويرجع هذا الاختلاف إلى ثلاثة عناصر، هي:

- اختلاف المستهلكين: الأذواق، الطباع، البيئة.
- انفصال الأسواق: الحاجز الطبيعية والإدارية والسياسية، البعد الجغرافي، النقل.
- ازدياد المنافسة: الذي يعمل في سوق عليه تتبع سياسة إنتاجية وتسويقية تتفق مع طبيعة هذا السوق، أما في الأسواق الدولية لابد أن تتكيف سياساته مع تغيرات كثيرة (أسعار، طلب، حواجز...).

- **مرحلة النمو الاقتصادي:** التجارة الدولية تقوم بين دول تمر بمراحل من النمو الاقتصادي مختلفة كل الاختلاف، ففيها الدول الصناعية وفيها الدول النامية التي قطعت أشواطاً نسبية في عملية التنمية، ودول أخرى لا تزال متخلفة، ولا شك أن هذه العلاقات الاقتصادية التي تتم بين هذه الدول تتباين فيها درجات النمو الاقتصادي، على عكس التجارة الداخلية التي لا تُطرح فيها هذه المشكلة.

لهذه الأسباب ثم هناك اختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية التي تفسرها، والنظريات التي تفسرها مما يضيف بعداً جديداً للاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية.

ثالثاً: خصائص التجارة الدولية

للتجارة الدولية العديد من الخصائص، نلخص بعضاً منها في النقاط التالية:¹

- **تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال:** تتميز التجارة الدولية بأنها عملية تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول مختلفة، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية للدول أو للسيطرة على الأسواق الدولية. في السنوات الأخيرة، شهدت هذه النظرة تطوراً بفضل التقدم الذي حققته الدول، خاصة في ظل الانفتاح الدولي وتوقيع الاتفاقيات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت التجارة الإلكترونية التي تتميز بالتغير السريع والسرعة في تقديم الخدمات، وتسهل عمليات السيطرة عليها؛
- **التخصص في الإنتاج:** التجارة الدولية تعزز التخصص في الإنتاج، حيث تُنفق الدول جهودها وتُوجه مواردها نحو إنتاج أصناف محددة من السلع وتصديرها للأسواق الدولية؛
- **التسويق الدولي:** التجارة الدولية تستدعي الانتقال إلى استراتيجيات التسويق الدولي، مما يتطلب وجود أسواق دولية كبيرة لتحقيق أهدافها. هذا يشعل منافسة عالمية في السعي للسيطرة على الأسواق العالمية، حيث تختلف الدول في قدرتها على الوصول إلى الأسواق الدولية بوسائل الدعاية والإعلام المناسبة، وبالتوجه نحو الأسواق المستهدفة، وبتميز منتجاتها في هذه الأسواق.
- **مؤشر على التقدم الاقتصادي:** كلما كانت الدولة تمتاز بـ تجارة دولية كبيرة كلما تحسن مستوى المعيشة والرفاهية لدى المواطنين، بالإضافة لارتفاع معدلات الدخل القومي وانخفاض معدلات البطالة، بالإضافة للعديد من المؤشرات الإيجابية؛
- **تمتاز التجارة الدولية بطابع دولي،** حيث تخلق التجارة الدولية المنافسة بين المنتجين وتمنع الاحتكار.

رابعاً: أهمية التجارة الدولية

تتمثل أهمية التجارة الدولية فيما يلي:²

¹ - مروة بلمباركي، إبراهيم شيخ التهامي، أثر التجارة الخارجية على التكنولوجيا المالية في دول شمال إفريقيا دراسة قياسية باستخدام بيانات بابل للفترة 2004 - 2021، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، 2025، ص: 203 - 204.

² - وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1، الجزائر، 2018/2019، ص 05.

- التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي؛
- تعد التجارة الخارجية مصدراً أساسياً في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها، مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصاً عمليات التمويل والاستثمار؛
- تعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء منها الإنتاجية أم الاستهلاكية أم الخدماتية، ويتم ذلك من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير أو استيرادها؛
- ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية، أو الخدمات التي تحتاجها الدولة ما يسمى بالإنفاق الجاري؛
- تحاول الدول من خلال التجارة الخارجية إيجاد نوع من التوازن في وضعها الاقتصادي، فلا شك أن الصادرات إذا زادت فإنها تعمل على إحداث توازن مع الواردات خصوصاً إذا كانت تلك الواردات تنمو وبشكل مضطرب؛
- كما أن التجارة الخارجية المتوازنة تعمل على إحداث التوازن في ميزان المدفوعات من خلال ما يترتب على الدولة من متطلبات وما تحققة من إيرادات تعمل على تخفيض العجز وعدم التوازن إذا توازنت مع الصادرات؛
- تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة، التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية

إن الاختلاف في تواجد بعض الثروات الطبيعية (كالبترول، الغاز، الحديد والنحاس...)، أو حتى المكتسبة منها (كالمهارات والقدرات التقنية...) وغيرها تعد من الأسباب الدافعة لقيام التجارة الدولية، وفيما يلي نحاول حصر بعضاً من هذه العوامل:¹

¹ - زهية كواش، الميزة التنافسية للسلع البيئية في التجارة الدولية -دراسة حالة السوق العالمي للسلع البيئية، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد البيئة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2013، ص 8 - 7.

1. اختلاف وفرة عناصر الإنتاج بين الدول: هناك تفاوت كبير في توزيع عناصر الإنتاج بين الدول، إذ أن هناك دولاً تعاني من فائض في رأس المال ونقص في العمل، وهناك دول على النقيض من ذلك، كما أن هناك دولاً تعاني من عجز كبير في الأراضي الزراعية، بينما توجد دول أخرى لديها فائض في ذلك.

لهذا اكتشفت الدول ومنذ زمن طويل حقيقتين مهمتين، أولاهما: أنه يصعب أن تنتج كل دولة كل ما تحتاجه، أما الحقيقة الثانية فهي: أنه عندما تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تكون مؤهلة من غيرها لإنتاجها بسبب التباين في عناصر الإنتاج يزداد الإنتاج العالمي من السلع، ويتسع حجم التجارة الدولية وترتفع معدلات الاستهلاك مما يؤدي إلى مستويات معيشة أفضل.

2. اختلاف المستوى التقني: يتباين الأسلوب الإنتاجي، والمعرفة الفنية بين الدول تبايناً كبيراً بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصراً أساسياً في إنتاجها، أما الدول النامية فإنها في الغالب تخصص في إنتاج السلع التي يغلب عليه طابع المواد الخام مثل النفط، والمعادن، والقطن غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن المستوى التقني لأي بلد لا يقف عند حد معين، بل يتغير نتيجة للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، فالدول المستوردة للتقنية في الوقت الحالي قد تصبح في يوم من الأيام مصدراً لها كما حدث في اليابان.

3. الوفرة الاقتصادية: هناك بعض السلع التي لا يمكن إنتاجها على مستوى تجاري، إلا إذا كان عدد الوحدات المنتجة منها كبيراً، بحيث يزيد عن حاجة السوق المحلي، ويترتب على ذلك أن يكون العرض على السلع أكبر من الطلب المحلي في كثير من الأحيان.

المطلب الثالث: سياسات التجارة الدولية

إن حركة السلع والخدمات عبر الحدود لا تتم في فراغ، بل تخضع لمجموعة من القواعد والتوجهات التي ترسمها الدول لحماية مصالحها القومية، وهو ما يعرف بالسياسة التجارية. وتتراوح هذه السياسات بين الانفتاح المطلق والتقييد الحمائي، ولكل توجه فلسفته الخاصة وأدواته التي تهدف في النهاية إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والنمو المستدام. وفي هذا المطلب، سنتناول مفهوم هذه السياسات وأهم أشكالها المتمثلة في سياسة الحرية وسياسة الحماية.

أولاً: تعريف سياسات التجارة الدولية واهدافها

1 - تعريف السياسات التجارية: السياسات التجارية هي عبارة عن مجموعة الوسائل والطرائق التي تقوم بها الدولة لتعبر في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة، أو هي موقف الدول إزاء العلاقات التي ينشئها الأشخاص من خلال صفتهم الفردية أو كمؤسسات المقيمون على أرضها مع الأشخاص كأفراد أو مؤسسات المقيمين في الخارج.¹

2 - أهداف السياسات التجارية: تسع السياسات التجارية الدولية إلى البحث عن تعظيم الفائدة من التعامل مع باقي الدول مع تحقيق التوازن الخارجي، وبالإضافة إلى ذلك هناك أهداف نذكر من بينها:²

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وترشيد الواردات؛

- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية؛

- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق؛

- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير بإقامة مناطق حرة؛

- زيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني؛

- حماية الصناعات الناشئة التي يتوقع لها مستقبلاً؛

- إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية.

ثانياً: أنواع سياسات التجارة الدولية

ويمكننا تحديد سياستين:

1 - سياسة حماية التجارة الدولية: ترجع فكرة الحماية التجارية إلى المذهب التجاري الذي ساد ما بين نهاية القرن الرابع عشر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والذي كان منتشرًا خاصة في كل من إنجلترا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وغيرها، ومن أبرز كتاب هذا المذهب، الكاتب الإنجليزي توماس مان Thomas Man الذي نشر كتابه بعد وفاته سنة 1664، والذي عالج فيه مجموعة من القضايا التي تتعلق بالحماية التجارية، حيث قدم فيه مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تعمل على تحقيق الفائض في الميزان التجاري.

¹ - يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 42.

² - يوسف مسعداوي، المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها.

يعرف مبدأ الحماية التجارية على أنه: قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة ... مما يوفر نوعاً من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية".¹

2 - سياسة حرية التجارة الدولية: فيمكن القول إن ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الدولية يرجع إلى المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا بقيادة فرانسوا كناي (1694 - 1774)، ويقوم المذهب الطبيعي على أساس عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، لكون مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة، واعتبر أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسماه الطبيعيون بالثمن العادل (Bon Prix)، وهو الثمن الذي يحقق ربحاً معقولاً للبائعين، ويعتبر معقولاً كذلك بالنسبة للمستهلكين.

لقد اختلفت المفاهيم الخاصة بسياسة الحرية التجارية وتعددت الحجج والدوافع المتعلقة بأنصار هذا المذهب والتي تجسدت أساساً في إلغاء دور الدولة في مجال العلاقات التجارية مع الدول الأخرى، لذا يمكن تعريف سياسة الحرية التجارية على أنها حرية انتقال عوامل ووسائل الإنتاج من دولة إلى أخرى وترك التجارة دون قيود أو عراقيل.²

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على التجارة الدولية

وتتمثل أهم هذه العوامل في النقاط التالية:³

- **كلفة النقل:** وتمثل هذه التكلفة أحياناً السبب المباشر في حدوث التجارة بين الدول خاصة في حالة الدول ذات الحدود المشتركة؛
- **أنشطة أخرى:** بعض الأنشطة لها تأثير مباشر على حجم ونوعية التجارة الدولية مثل السياحة.
- **التجارة الدولية غير المنظمة:** أهملت النظريات التجارية غير المشروعة أو التهريب لأنها لا تمثل نشاطاً مهماً لا بد من أخذه بعين الاعتبار؛

¹ - سارة داي، أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017/2018، ص 30.

² - سارة داي، المرجع السابق نفسه، ص: 26 - 27.

³ - ابتسام حملاوي، منظمة التجارة العالمية ومساهمتها في تحرير التجارة الدولية، رسالة ماجستير، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، قسم العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2011، ص: 3 - 4.

- **تأثير الدخل:** تعطي النظريات اعتباراً هاماً ودوراً فعالاً لجانب الطلب وخاصة منها نظرية "ليندر" "Linder" التي تعتبر أهمها وأشهرها، وهي تستند إلى افتراضين هما أن احتمال تصدير دولة للسلع يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة وأن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد؛
- **السلع الوسيطة:** بعض السلع الوسيطة تؤثر على حجم ونوعية التجارة الدولية مثل النفط ومشتقاته؛
- **الشركات متعددة الجنسيات:** وتمثل تجارتها جزءاً كبيراً ومتزايداً من الحجم الكلي للتجارة نظراً لأهميتها الإضافية في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول، لأن عملية الإنتاج لم تعد تتم في دولة واحدة، بل من خلال إنتاج الأجزاء بواسطة الشركات ذات الميزة النسبية أو ذات حقوق ملكية للتكنولوجيا المطلوبة لإنتاج هذا الجزء في دول مختلفة "سلعة عالمية". فالشركات متعددة الجنسيات تساهم بشكل كبير في نمو حجم التجارة الدولية خاصة بين الدول التي تتواجد فيها فروعها المهمة؛
- **اختلاف الأذواق والآراء حول السلع:** غالباً ما تكون هناك نوعيات كثيرة من نفس السلعة، وكثيراً ما تصدر الدول بعض النوعيات وتستورد في نفس الوقت نوعيات أخرى، مما يولد ما يسمى بظاهرة "التجارة البينية لنفس السلعة"؛
- **تفترض النظريات عدم إمكانية انتقال عوامل الإنتاج مثل رأس المال والعمالة، وهذا الافتراض لا ينطبق في وقتنا الحالي، لذا يجب تعديل النظريات وفق ذلك، كما أنها تفترض أيضاً عدم كمال وتوافر نفس المعلومات لكل الأطراف في عملية التبادل التجاري. وهذا الافتراض غير مناسب، لذا لابد من تعديله ليكون أكثر واقعية؛**
- **معدل النمو:** يشير الكثير من الاقتصاديين الغربيين إلى وجود علاقة قوية بين تطورات حجم التجارة ومعدلات النمو الاقتصادي لأية دولة. فهناك من يعتبر أن للنمو المتحقق في حجم التجارة الدولية سبباً أساسياً وحافزاً قوياً لحصول نمو اقتصادي حسب الهيكلية الاقتصادية لأنشطة البلد. ويدعي قسم آخر أن زيادة النمو سبب وحافز للنمو المتحقق في حجم التجارة الدولية ويملك كلا الطرفين المبررات التي تدعم وجهة نظره؛
- **أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:** فحتى ترتقي دولة ما بصناعاتها لابد من سلاح خاص ووسيط يتمثل في التجارة لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعة، كما أن للطلب الاستهلاكي دور

في تحديد سياسة التجارة الدولية للدولة من حيث استيراد كميات من لسلع ذات الاستهلاك الواسع، أما عن الاقتصاد العالمي، فإن تغير الطلب بالزيادة مثلاً من شأنه أن يشجع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وضغط استهلاكها من ناحية أخرى.

المبحث الثالث: أثر التكتلات الاقتصادية على توسيع حجم التجارة الدولية

تلعب التكتلات الاقتصادية دورا حاسما في الاقتصاد المعاصر نظرا للأهداف التي تسعى إليها والسمات التي تتميز بها، ومع ذلك لا تخلو هذه التكتلات كغيرها من انعكاسات وآثار وأدوار متعددة ولعل أبرزها دورها في توسيع حجم التجارة الدولية من خلال إزالة الحواجز التجارية بين دول أعضائها، مما أدى إلى تحقيق كفاءة إنتاجية أعلى وزيادة المنافسة والتخصيص الكفء للموارد وغيرها من الفوائد.

المطلب الأول: الآثار الساكنة للتكتلات الاقتصادية

ينطوي هذا النوع من الترتيبات على اختلاف في المعاملات بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء، ويمكن أن يؤدي إلى تغير في نمط التجارة المتبادلة بين الجانبين، ويتجلى الأثر الساكن في ظهور ما يعرف بـ"أثر خلق التجارة" وهو أثر إيجابي يتمثل في توسيع حجم التجارة بين الدول الأعضاء، في مقابل أثر ثان يسمى "تحويل التجارة" وهو أثر سلبي يظهر عندما تحول الواردات من دول غير عضو ذات كفاءة أعلى إلى دول أعضاء ذات كفاءة أقل بفعل التمييز لصالح الأعضاء، ما يجعل الأثر الصافي الناتج عن هذين الأثرين غامضا وغير محدد الاتجاه¹.

أولا: أثر خلق التجارة

يعرف هذا الأثر أيضا بـ"الأثر الإنشائي للتجارة"، ويعد نتيجة إيجابية لأحد أشكال التكتل الاقتصادي حيث يتم توليد تبادل تجاري جديد بفضل الإمكانيات التي تتيحها عملية التكتل، فقد يؤدي إلغاء القيود على انتقال السلع وتحقيق حرية التجارة إلى استبدال إنتاج غير كفء ومرتفع التكلفة في بعض الدول الأعضاء والذي يعتمد على استخدام مكثف للعوامل الإنتاجية بإنتاج أكثر كفاءة وأقل تكلفة في دول أخرى ضمن المجموعة مع استخدام أقل للموارد في نفس المجالات الإنتاجية، ويتحقق ذلك انطلاقا من توسيع السوق أمام منتجات الدول الأعضاء على أساس التكامل القائم بينها واعتمادا على تخصص كل دولة في ما تمتلك من مزايا نسبية في مجالات الإنتاج وبهذا يتجه الاتجاه نحو توسيع حجم الإنتاج والتبادل التجاري داخل المجموعة المتكاملة تزامنا مع زيادة فعالية توزيع الموارد وتحسين مستوى الكفاءة الإنتاجية².

يمكن تلخيص ذلك بقول إن تحويل الإنتاج من الوحدات أو الدول الأقل كفاءة ذات التكلفة المرتفعة نحو الوحدات أو الدول الأكثر كفاءة ذات التكلفة المنخفضة داخل التكتل الاقتصادي، وينجم عن ذلك

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة والمستقبل في الالفية الثالثة، دار النشر النيل العربية، ط1، 2003، ص 23.

² - الإقليم حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 167.

توزيع وتخصيص أحسن للموارد الاقتصادية ما ينعكس بزيادة الإنتاجية ورفع مستوى الرفاهية الاقتصادية ومن نتائج هذا الأثر الإنشائي للتجارة:¹

1. خروج عدد من المنتجين المحليين الذين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر السلع المستوردة، واستبدال إنتاجهم بالإقبال على الاستيراد من الدول الأعضاء ذات التكلفة الأقل؛
 2. انتفاع المستهلكين من انخفاض أسعار السلع المستوردة، ما يدفعهم إلى زيادة مستوى استهلاكهم بحيث يتجاوز حجم الاستيراد ما يلزم فقط لتعويض النقص في الإنتاج المحلي الأصلي.
- يعد الأثر الإنشائي للتجارة نافعا على المستويين الإقليمي والعالمي، لما يحققه من مكاسب في الإنتاج والاستهلاك وتحسين كفاءة الموارد، ويمكن توضيحه بمثال افتراضي في الجدول التالي:
- الجدول رقم (03): أثر خلق التجارة بين بلدين "أ" و "ب"**

العنصر	قبل التكتل	بعد التكتل
تكلفة الإنتاج في البلد "أ"	25 دولار للوحدة	25 دولار (لم تتغير)
سعر السلعة في البلد "ب"	20 دولار للوحدة	20 دولار
الرسوم الجمركية	6 دولارات	0 (تم إلغاؤها)
سعر الاستيراد في "أ"	26 دولار (6+20)	20 دولار
القرار في البلد "أ"	الإنتاج المحلي	الاستيراد من "ب"
النتيجة	حماية المنتج المحلي	التوقف عن الإنتاج واستيراد الأرخص
نوع أثر	لا يوجد خلق تجارة	خلق تجارة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: السبتي وسيلة التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية، دارا الأيتام للنشر والتوزيع، ط1، 2019، ص196.

يبرز الجدول كيف يؤدي تكوين التكتل بين الدولتين (أ) و (ب) إلى خلق تجارة جديدة، عبر إحلال السلع المستوردة ذات التكلفة الأدنى من الدولة الأكثر كفاءة محل الإنتاج المحلي المرتفع التكلفة، ويتجلى الأثر الإيجابي في تحسين تخصيص الموارد وانخفاض سعر السلعة للمستهلك وزيادة مستوى الرفاهية ما يعكس مكاسب حقيقية على الصعيدين الإنتاجي والاستهلاكي داخل الكتلة الاقتصادية.

ثانيا: أثر تحويل التجارة

¹ - السبتي وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص168.

يعبر تحويل التجارة عن الأثر السلبي وغير المرغوب فيه للتكتلات الاقتصادية إذ يقلل من الكفاءة الاقتصادية لدولة العضو في الاتفاقية، يحدث هذا التحويل عندما يوجه النشاط التجاري من بلدان خارج المنطقة التجارية نحو الدول الأعضاء، نتيجة إلغاء القيود الجمركية والحواجز غير الجمركية داخل منطقة التبادل الحر مما يجعل التجارة البينية بين الأعضاء أرخص تكلفة، تواجه الدول الخارجية صعوبة كبيرة في الاحتفاظ بأسواق تصديرها إذا كانت التعريفات الجمركية الخارجية الموحدة أعلى من الرسوم الداخلية للدولة المستوردة، في هذه الحالة لا يحقق التحويل التجاري أي منفعة صافية لأنه يحول التجارة من منتج فعال ومنخفض التكلفة خارج المنطقة إلى منتج داخلي أقل كفاءة يتميز بتكاليف إنتاج أعلى وإنتاجية أقل¹.

ويمكن أن يترتب على أثر تحويل التجارة تأثير سلبي على الرفاهية الاقتصادية الكلية، حيث يقصد بهذا الأثر استبدال الواردات من منتج خارجي ذي تكلفة أقل وكفاءة أعلى بمنتج داخلي للاتحاد الاقتصادي أو التكتل الإقليمي يتميز بتكلفة أعلى وكفاءة أقل². ويمكن توضيح هذا الأثر من خلال المثال التالي:

الجدول رقم (04): تكاليف استيراد سلعة "ع" للبلد "أ"

الوضع	تكلفة الاستيراد الإجمالية (دولار)	رسوم الجمركية	سعر الوحدة (الدولار)	المصدر
قبل التكتل	100	0%	100	بلد "ب"
بعد التكتل	100	0%	100	
قبل التكتل	90	50% (30 دولار)	60	بلد "ج"
بعد التكتل	120	100% (60 دولار)	60	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007، ص 47.

يوضح الجدول كيف يفضل البلد "أ" استيراد السلعة "ع" من "ج" قبل التكتل (تكلفة 90 دولار أقل من "ب")، لكنه يتحول بعد التكتل إلى "ب" (تكلفة 100 دولار مقابل 120 دولار من "ج") هذا يبرز تحويل التجارة (Trade Diversion)، حيث يؤدي إزالة الرسوم داخل التكتل إلى استبدال مصدر أرخص

¹ - السبتي وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 170.

² - دومنيك سلفاتور، الاقتصاد الدولي، ترجمة رضا على العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 99.

خارجي بمصدر أعلى داخلي، مما قد يقلل الكفاءة العالمية دون تغيير في المعطيات الأساسية مثال كلاسيكي على تأثيرات الاتحادات الجمركية كما وصفها جاكوب فاينر.

المطلب الثاني: الآثار الديناميكية

تعني آثار التكتل الاقتصادي تلك التأثيرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والاستثمار على المدى الطويل، ويشير التحليل الديناميكي إلى عدد من المزايا التي يحققها التكتل الاقتصادي سواء كانت العوامل الخاصة بمؤشرات الأداء أو المتعلقة بالهيكل الاقتصادي لدول التكتل، وسنوجز ذلك في الآتي¹:

أولاً: تشجيع الاستثمارات

لا شك أن التكامل الاقتصادي يسهم في توسيع نطاق السوق وزيادة حجمه كما يعزز من إنتاج السلع والخدمات بشكل ملحوظ، الأمر الذي يتيح توفير فرص استثمارية متعددة ومتنوعة أمام كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما أن تشجيع الاستثمار في هذا الإطار يساهم في فتح مجالات أوسع أمام مختلف الأنشطة الاقتصادية خاصة الصناعات التي تعتمد على التصدير بما يدعم توسعها وانتشارها في الأسواق الخارجية.

ثانياً: التغير التكنولوجي

إن توسيع حجم السوق وما يترتب عنه من اشتداد حدة المنافسة يعد عاملاً محفزاً على تكثيف جهود البحث والتطوير، الأمر الذي يساهم في تعزيز مسارات الابتكار والتقدم وعليه يعد من أبرز المزايا الناتجة عن التكتل الاقتصادي تبني التقدم التكنولوجي في مجالات الإنتاج، بما ينعكس إيجاباً على خفض التكاليف ورفع مستويات الربحية كما يستلزم ذلك ضرورة دعم وتطوير مراكز البحث العلمي بما يواكب متطلبات هذا التحول.

ثالثاً: زيادة درجة المنافسة

يؤدي إلغاء الحواجز بين الدول الأعضاء إلى اشتداد المنافسة بين الشركات داخل التكتل الاقتصادي، وهو ما يفضي إلى تحقيق مكاسب معتبرة في الكفاءة الإنتاجية، وبعبارة أخرى فإن زوال هذه الحواجز يفرض على المنتجين في كل دولة تحسين مستويات كفاءتهم لمواجهة المنافسة المتزايدة من نظرائهم داخل التكتل وتنعكس هذه الجهود في النهاية على خفض تكاليف الإنتاج، بما يعود بالنفع على المستهلكين في الدول الأعضاء².

¹ - فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص 67.

² - السبتي وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 78.

وبناء على ما سبق يتضح أن الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي تسهم في تعزيز الكفاءة والإنتاجية من خلال توسيع السوق وزيادة المنافسة، بما يدعم الابتكار والتقدم التكنولوجي كما ينعكس ذلك إيجاباً على خفض التكاليف وتحسين القدرة التنافسية مما يحقق منافع اقتصادية مستدامة للدول الأعضاء.

المطلب الثالث: أثر التكتلات الاقتصادية على زيادة معدلات التوظيف وزيادة التخصص

أولاً: توفير وخلق فرص العمل

يؤدي إلغاء القيود على انتقال الأفراد بين دول التكتل إلى نقل العمالة الفائضة من المناطق ذات الكثافة العالية إلى المناطق الأخرى التي تعاني من نقص فيها، مما يعزز التوظيف ويحد من البطالة داخل التكتل كما يتيح ذلك تشغيل السكان في أعمال تتناسب مع كفاءاتهم ويزيد من تخصصهم، ومع اتساع حجم السوق في إطار التكتل يرتفع حجم الاستثمارات وتنشأ مجالات عمل جديدة مما يوسع فرص التوظيف أمام الأيدي العاملة في جميع دول التكتل، ومن ثم ينشأ انتقال أو هجرة لفئات مثل أرباب الحرف والفنيين ورجال الأعمال والمزارعين بحثاً عن فرص عمل أو أجور أعلى، ولا شك أن هذا بالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال واتساع نطاق الأعمال يؤدي إلى تحقيق تكافؤ نسبي بين موارد الإنتاج لاستغلال عدد السكان في منطقة التكتل مما يقضي على مشكلات البطالة وانخفاض مستويات المعيشة.

ويعد التكتل الاقتصادي من أبرز الحلول قصيرة الأجل للمشكلة السكانية إذ يعيد توزيع السكان بين الدول المعنية لتحقيق التوازن بين أعدادهم والموارد المتاحة، مما يزيل مشكلات البطالة وانخفاض مستويات الإنتاج والمعيشة، وبشكل عام يعزز التكتل الاقتصادي حركية عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء والسوق المشتركة مما يحقق إعادة توزيع أكثر كفاءة للموارد من المناطق ذات الفائض في بعض عناصر الإنتاج إلى المناطق ذات العجز فيها ويساهم بذلك في ارتفاع فوائدها وزيادة إنتاجها¹.

ثانياً: زيادة التخصص

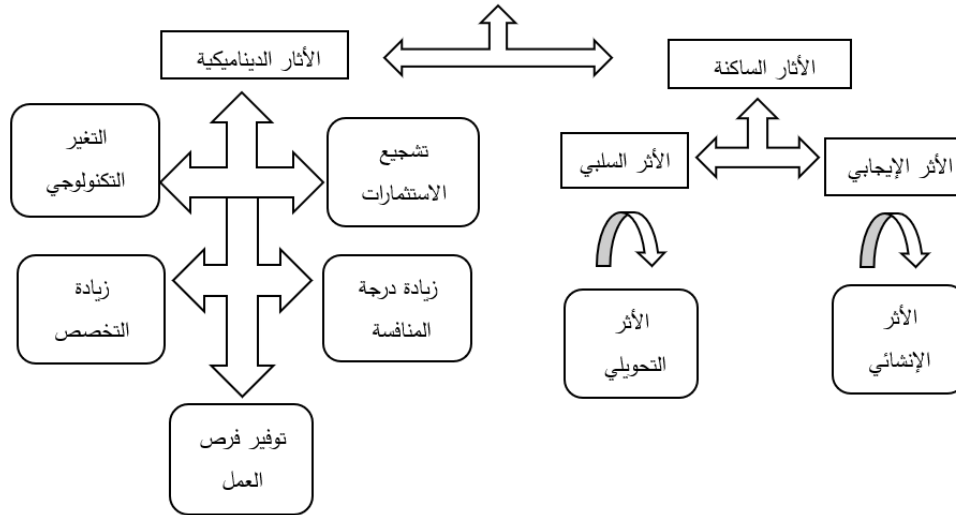
يؤدي تحرير التجارة بين الدول المندمجة ضمن كتل اقتصادي إلى تمكين كل دولة من التخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة، وبالتالي يتيح هذا التكامل الاقتصادي تحقيق

¹ - عاشق آسيا، خروبي نور الهدى، أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية في بعض المتغيرات الاقتصادية الحديثة - دراسة حالة الاتحاد الأوروبي (2010-2019)، مذكرة، ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون - تيارت، الجزائر، 2020، ص ص: 56-57.

الفوائد الجوهرية النابعة من تقسيم العمل على مستوى إقليمي واسع النطاق، فمن خلال إزالة الحواجز التجارية يتمكن المنتجون في كل دولة من التركيز على الإنتاج الذي يمنحهم تفوقا تكلفيا نسبيا، مما يعزز الكفاءة الاقتصادية ويقلل من التكاليف الإجمالية للإنتاج داخل التكتل ويأخذ هذا التخصص أشكالاً متعددة، إذ يمكن أن يتم التوزيع بين الصناعات الكبرى المتنوعة أو يمتد إلى التمايز داخل الفروع الفرعية لنفس الصناعة، حيث يصبح تقسيم العمل أكثر تفصيلا ودقة مما يساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين توزيع الموارد بشكل أمثل¹.

مما سبق يمكننا تلخيص مختلف الآثار الناجمة عن التكتلات الاقتصادية في مجال تطوير التجارة الدولية من خلال الشكل الموالي:

الشكل الرقم (02): آثار التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية



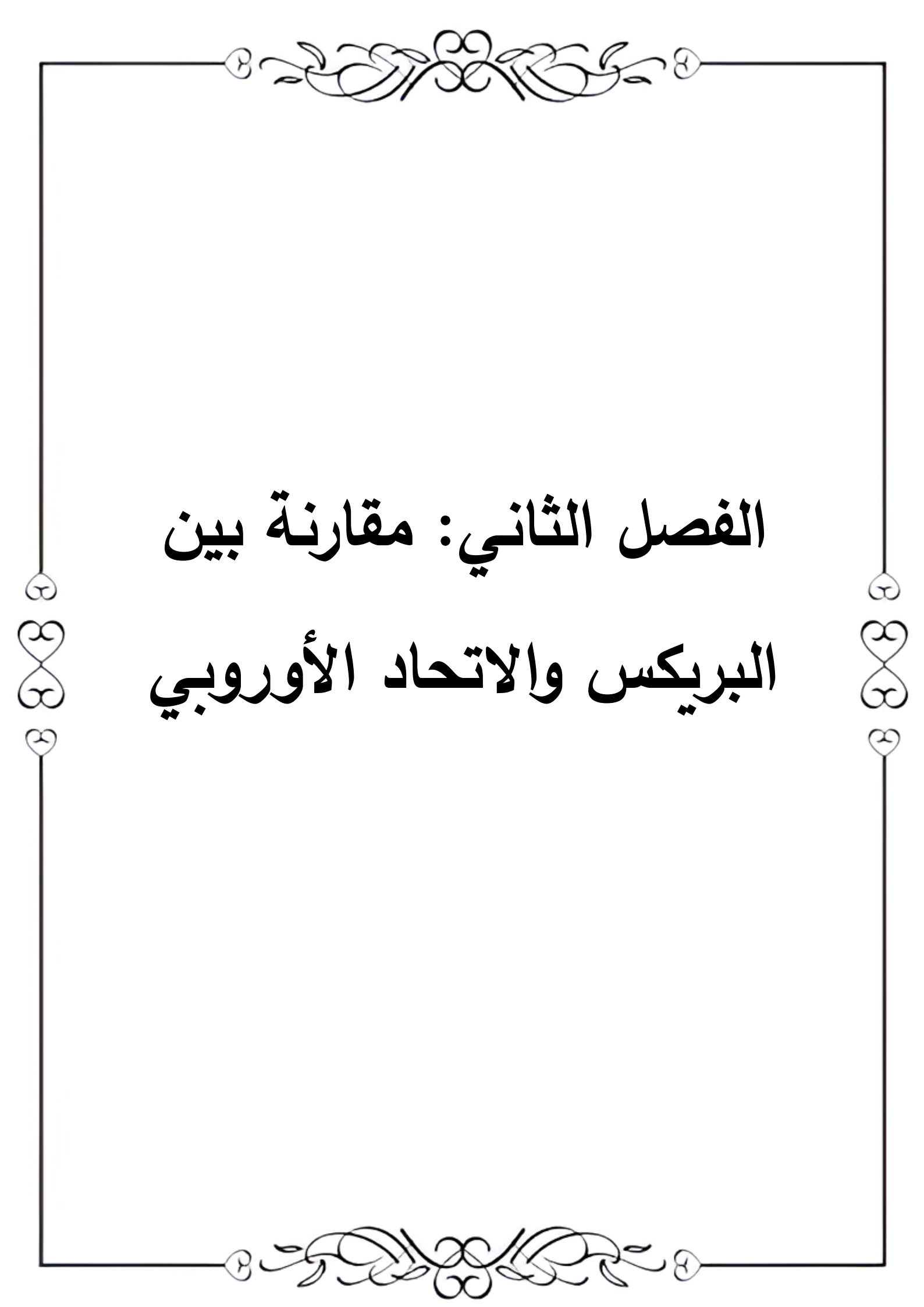
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات السابقة.

¹ - طالب صالح، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي: قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوروبي، المركز الجامعي تيسمسيلت، العدد 16، ديسمبر 2016، ص 319.

خلاصة الفصل:

يمثل التكتل الاقتصادي عملية تدريجية مستمرة حيث تنتقل الدول من التجزؤ إلى التعاون والاندماج عبر مراحل متتالية، تبدأ بمناطق التجارة التفضيلية وتنتهي بالاندماج الاقتصادي الكامل لا يتطلب ذلك اتباع تسلسل صارم بل يمكن اختيار المستوى المناسب حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل مجموعة دول مع تجنب نقل التجارب الأجنبية حرفياً، يقوم التكتل على مبادئ أساسية تعزز الروابط المتشابكة بين الأطراف لتحقيق مصالح مشتركة وكفاءة أعلى في استخدام موارد الإنتاج.

يتميز تشكيل التكتلات الاقتصادية بدافعين أساسيين: الدافع السياسي والدافع الاقتصادي، حيث لا يمكن تصور قيام أي تكتل دون هذين الدافعين، وينجم عن التكتل آثار خاصة، تتمثل في الآثار الساكنة (تحويل التجارة وخلق التجارة)، والآثار الديناميكية التي تتجلى في وفورات الحجم وزيادة المنافسة، مما يعزز بيئة تنافسية ترفع من كفاءة الشركات الاقتصادية والإدارية في الدول الأعضاء، وبالتالي يساهم في تعزيز حجم المعاملات التجارية الدولية.



الفصل الثاني: مقارنة بين البريكس والاتحاد الأوروبي

تمهيد:

التكامل الاقتصادي من أبرز الظواهر التي ميزت الاقتصاد العالمي المعاصر، حيث سعت الدول إلى إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي، وتوسيع المبادلات التجارية، وتحقيق التنمية والقدرة التنافسية في ظل العولمة الاقتصادية. وقد ساهمت هذه التكتلات في إعادة تشكيل خريطة التجارة الدولية والتأثير في حركة الصادرات والواردات وتدفقات الاستثمار بين مختلف دول العالم.

ويُعتبر الاتحاد الأوروبي من أنجح نماذج التكامل الاقتصادي، إذ استطاع تحقيق مستويات متقدمة من الاندماج الاقتصادي والتجاري من خلال إنشاء سوق موحدة واعتماد سياسات اقتصادية وتجارية مشتركة، مما جعله أحد أهم الأقطاب المؤثرة في التجارة الدولية. وفي المقابل برز تكتل البريكس كقوة اقتصادية صاعدة تسعى إلى تعزيز مكانة الدول النامية والناشئة في الاقتصاد العالمي، وزيادة مساهمتها في التجارة الدولية وتحقيق توازن أكبر في النظام الاقتصادي العالمي. ولأهمية هذين التكتلين سنتناول النقاط التالية:

- **المبحث الأول:** أثر تكتل البريكس على التجارة الدولية
- **المبحث الثاني:** أثر تكتل الاتحاد الأوروبي على التجارة الدولية
- **المبحث الثالث:** دراسة مقارنة بين البريكس والاتحاد الأوروبي

المبحث الأول: أثر تكتل البريكس على التجارة الدولية

يُعد تكتل "البريكس" أحد أبرز التحولات في الاقتصاد المعاصر وقوة صاعدة تسعى لإعادة توازن النظام التجاري العالمي، مستنداً إلى مقومات بشرية واقتصادية هائلة تؤثر مباشرة على مسارات التجارة الدولية. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المبحث إلى دراسة نشأة التكتل وبنيته المؤسسية، وصولاً إلى تحليل أثره الفعلي على خارطة وهيكـل التجارة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة تكتل البريكس (دول البريكس)

أولاً: مفهوم تكتل البريكس

هو تكتل للدول الخمس الصاعدة والتي حققت اقتصاداتها أكبر نسب نمو في العالم. وهذه الدول هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا. وكان يطلق عليه بريك فقط BRIC عند تأسيسه. وفي عام 2010 وبعد انضمام جنوب إفريقيا إلى المجموعة، أطلق عليها الاسم الكامل البريكس BRICS، وتعرف دول البريكس بتأثيرهم الكبير على المستوى الإقليمي والدولي، كما أنهم أعضاء في مجموعة 20. ويمثلون معاً 3.1 مليار نسمة أي ما يعادل 41% تقريباً من سكان العالم (سنة 2018)، وبلغ الناتج المحلي الاسمي لهذه الدول الخمس 18.6 تريليون دولار أمريكي. وخلال السنوات العشر الماضية ساهموا في النمو الاقتصادي العالمي بـ 50%.¹

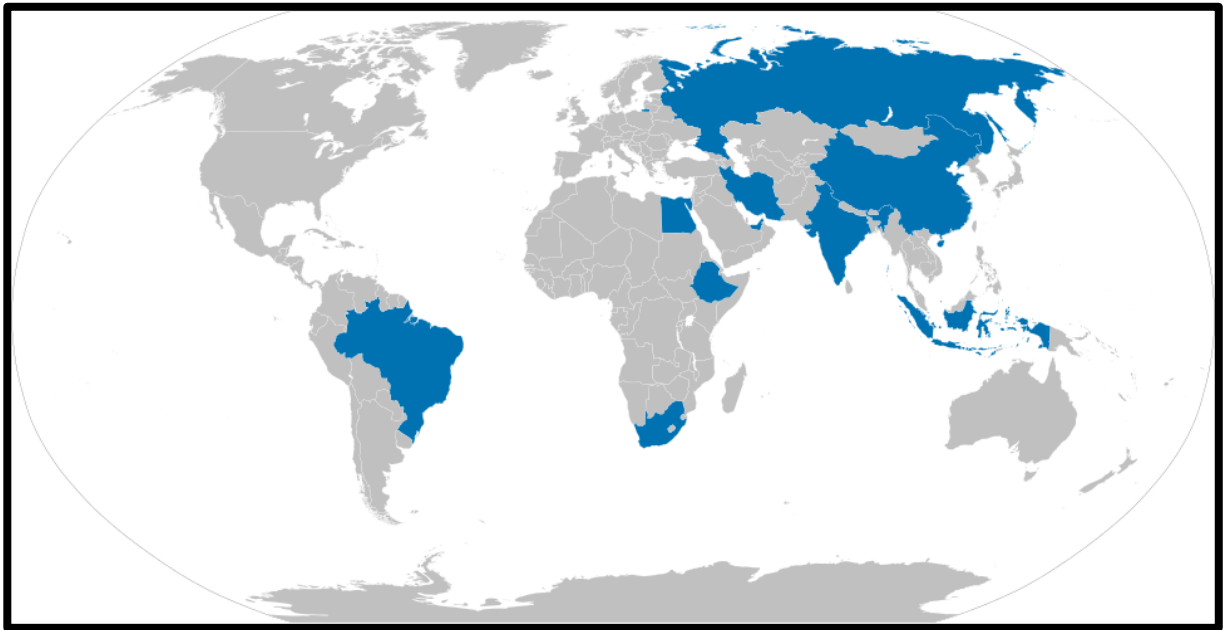
البريكس (BRICS) هي كلمة مختصرة مكونة من الحروف الأولى لأسماء الدول المشكلة للتكتل باللغة الإنجليزية، نذكرها بالترتيب:

- **البرازيل:** تعتبر من أهم القوى الاقتصادية الصاعدة في العالم وفي أمريكا الجنوبية ولها مقومات اقتصادية وبشرية وعسكرية، حيث عرف اقتصادها تحريراً بالتوازي مع تحرير التجارة الدولية ونمو الاقتصاد العالمي، كما أن لها مكانة فعالة في منظمة التجارة العالمية وتعد مركز للعديد من الشركات وتتوفر على العديد من المؤهلات والمقومات الطبيعية التي تسمح لها أن تكون من مصاف الدول المتقدمة؛
- **روسيا:** وتقع في شمال شرق أوروبا، تركز على مؤهلات ومقومات اقتصادية زراعية وصناعية كبيرة جداً وتعد أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، ولها إمكانات جد هائلة وتنوع في مصادر الطاقة وضخامة الموارد الطبيعية الأحفورية والمتجددة، إضافة إلى القوة العسكرية حيث تعد القوة العسكرية الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية؛

¹ - عنتر كحلات و مسعود بالغيثار، واقع وتحديات تكتل بريكس في مجابهة الحمائية الجديدة والهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، 2024، ص ص: 4 - 5.

- **الهند:** تعتبر من بين أكبر الدول كثافة سكانية في آسيا وفي العالم، حيث تستغل 72% من المساحة و84% من الأراضي القابلة للزراعة، و81% من الغابات وتمتلك الهند سوقا واسعة وعددا كبيرا من الشركات ذات الكفاءة العالية في مجال البرمجيات، ويستحوذ قطاع الزراعة على المركز الأول في الاقتصاد الهندي حيث يشغل 70% من القوى العاملة في الهند؛
- **الصين:** تتميز الصين بكثافة سكانية جد كبيرة ومن بين أكثر الدول كثافة وخاصة في قارة آسيا وفي العالم، ولها اقتصاد جد قوي حيث حقق معدلات نمو جد مرتفعة وهو في نمو مستمر، ويتسم بتوسع كبير في البنية التحتية وشبكة الطرق والمواصلات والتجارة عبر محور الشرق الأقصى والشرق الأوسط وأوروبا مروراً بآسيا وجنوب آسيا، وتعد الصين المنافس الأكثر قوة للولايات المتحدة الأمريكية بعد تسجيل نسبة نمو فاقت 10%، والاستثمارات الضخمة وتطويرها للتعليم والبحث العلمي، إضافة إلى كونها عضو في المنظمة العالمية للتجارة وحققت أكبر احتياطي للعملة الأجنبية الذي بلغ أكثر من ترليون دولار أمريكي؛
- **جنوب إفريقيا:** تعتبر من بين الدول الغنية بالموارد الطبيعية والمعادن وتمثل 20% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة الأفريقية. ويمتاز اقتصادها بالتنوع بين الصناعة والتجارة والتعدين ومن أهم صادراتها الذهب والذي يجعلها ثاني أكبر منتج للذهب في العالم بعد الصين، وتعد الدولة الوحيدة التي تحقق فائضا غذائيا.

الشكل (03): خريطة توضح تكتل دول البريكس



المصدر : https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Map_of_BRICS_countries.svg

ثانيا: نشأة وتطور كتل البريكس

في عام 2001، سعى جيم أونيل رئيس البحوث الاقتصادية العالمية في غولدمان ساكس، إلى إنشاء فئة للبلدان النامية الكبيرة سريعة النمو، والتي كان يعتقد أنها ستكون مفيدة في التحول الاقتصادي العالمي الحالي، وبصفته خبيرا اقتصاديا لم يأخذ أونيل العديد من الجوانب السياسية في الاعتبار وابتكر المجموعة بناء على المؤشرات الاقتصادية مع التركيز على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحجم السكان، وفي سعيه لجذب المستثمرين في ورقة الاقتصاد العالمي رقم 66 لعام 2001 الخاصة به بعنوان بناء اقتصادات عالمية أفضل الدول بريكس، توقع جيم أونيل أنه على مدى السنوات العشر القادمة سيزداد وزن دول بريكس وخاصة الصين في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مما يؤدي إلى زيادة قضايا مهمة حول التأثير الاقتصادي العالمي للسياسة المالية والنقدية في دول البريكس، علاوة على ذلك، لم يتوقع جيم أونيل أن يتطور التجمع سياسيا، فقد ابتكر مصطلح بريك مع وضع التطورات السياسية الهامة في ذهنه في ذلك الوقت.¹

في البداية، كان تأثير المصطلح مقصورا على العالم المالي، فبدلا من صعود دول البريكس، هيمنت آثار الهجمات الإرهابية والتعبئة العسكرية الأمريكية اللاحقة، وغزو أفغانستان على الجدول الجيوسياسي في السنوات التي أعقبت 11 سبتمبر 2001.

قام غولدمان ساكس بنشر ورقة أخرى في أكتوبر 2003، بعنوان الحلم مع دول البريكس: الطريق إلى عام 2050، حيث قدمت هذه الورقة تنبؤات أكثر تحديدا وبعيدة المدى، وتوقعت أنه بحلول عام 2050، ستكون اقتصادات البريكس أكبر من حيث القيمة بالدولار الأمريكي من مجموعة الدول الستة (6) التي تتكون من الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا - وكان لتأثير هذه الورقة على المستثمرين والمصرفيين أعلى بكثير من التأثير الأول، والأهم من ذلك، فإن تأثير الورقة قد تجاوز حدود العالم المالي، مما ساعد مصطلح بلدان بريكس على التحول في السنوات التالية، وفي عام 2005، جادل غولدمان ساكس بأن دول بريكس سترتفع بشكل أسرع مما كان متوقعا في عام 2003، وفي عام 2010، أطلق غولدمان ساكس على السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين اسم "عقد البريكس".

أول خطوة لجعل المجموعة رسمية كان باجتماع وزراء بريك في سبتمبر 2006، وبعدها عقدت مفاوضات القمة الأولى لهم بمشاركة الدول المؤسسة: البرازيل، روسيا، الهند والصين، وفي 16 ماي 2008 استضاف ايكاترينبرج اجتماع وزراء خارجية البريكس بمبادرة من روسيا، حيث صدر عن هذا الاجتماع بيان مشترك يعكس

¹ - معلم أم البنين، دور كتل البريكس في النظام الدولي، أطروحة دكتوراه، تخصص العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة 1، الجزائر، 2021/2022، ص: 92 - 95.

فيه المواقف المشتركة بشأن قضايا التنمية العالمية الموضوعية؛ ثم تم اتخاذ خطوة مهمة أخرى في 9 جويلية 2008 ، عندما التقى الرئيس الروسي ديمتري ميد فيديف بالرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، ورئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ والرئيس الصيني هو جين تاو على هامش قمة مجموعة الثماني في تويوا كوابان بمبادرة روسية، وبناءً على هذه المبادرة في 16 جوان 2009 استضاف ايكاترينبرج قمة البريك الأولى وتم اصدار بيان مشترك - حدد فيه أهداف تكتل البريك - حيث حددت الوثيقة أهداف البريك من بين هذه الأهداف تعزيز الحوار والتعاون بين قادة البريك بطريقة تدريجية واستباقية وواقعية ومنفتحة وشفافة. ومن ثم فإن الحوار والتعاون بين بلدان قادة "بريك" لا يفضي فقط إلى خدمة المصالح المشتركة لاقتصادات السوق الناشئة والبلدان النامية، ولكن أيضًا إلى بناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والازدهار المشترك، حيث أوجزت الوثيقة تصورًا مشتركًا لطرق التعامل مع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

في ذلك الوقت، ناقش الوزراء ورؤساء البنوك المركزية لدول مجموعة "بريك" عددا من القضايا، بما في ذلك استقرار وتنظيم الأسواق المالية الدولية، التهديد الحمائية، إصلاح المؤسسات المالية الدولية (إعادة توزيع الحصص من قبل صندوق النقد الدولي، والتي كان من المقرر مراجعتها في جانفي 2011، تخصيص حقوق السحب الخاصة، ودور العملات الاحتياطية ووضع نموذج جديد للإيرادات. وإدراكا لأهمية ملاحظات المقارنة" حول القضايا الاقتصادية والمالية، بدأ وزراء المالية ورؤساء البنوك المركزية التجمع بانتظام وعقد اجتماعاتهم، عادة قبل كل اجتماع وزاري لمجموعة العشرين وكذلك على هامش جلسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

منذ عام 2011، بدأت دول البريكس في عقد اجتماعات على مستوى وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية لمناقشة قضايا سياسة الاقتصاد الكلي للدول، في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. كانت نتائج القمة في ديربان في عام 2013 عاملا إضافيا ساهم في تحول دول البريكس إلى مجتمع جيوسياسي وآلية شاملة التفاعل بين خمسة بلدان، وهو ما يتجاوز وظيفة منبر للمشاوورات حول قضايا معينة.

أصبح قرار إطلاق بنك التنمية الجديد نتيجة للقمة في مدينة فورتا ليزا البرازيلية في عام 2014، أحد نقاط التحول في أنشطة البريكس، وتجدر الإشارة إلى أنه حتى الدول ذات الهوية المشتركة، والمبادئ المشتركة التي تتظاهر دول مجموعة السبع بأنها كذلك، لم تحقق مثل هذه النتائج المهمة في إطلاق هيكل عمل مشترك في وقت قصير، أي أن الأمر استغرق فقط حوالي ثلاث سنوات لفتح بنك مشترك، وهي في الوقت الحاضر مؤسسة كاملة الأهلية وافقت على حوالي 50 مشروعا تبلغ قيمتها حوالي 15 مليار دولار أمريكي، وقد بدأت مثل هذه القمم بشكل منتظم سواء بشكل مستقل أو على هامش "نادي" غير رسمي آخر ، ألا وهو مجموعة العشرين خلال الاجتماع في أوسكا في 28 جوان 2019، وقد تطرق قادة بريكس إلى قضايا الالتزام بالتجارة الشفافة ؛ غير

التمييزية ، المفتوحة، الحرة والشاملة، والمزيد من الإصلاحات للمؤسسات المالية الدولية بما يعكس التغييرات الحقيقية، وتغير المناخ والسياسة البيئية والتنمية، كل هذا سمح بتأكيد دور بريكس الذي كان منذ البداية السمة المميزة الرئيسية للمجموعة، وحدد قيمتها الإضافية بين القائمة الحالية والمؤسسات الدولية الناشئة.

تعتبر القمة الحادية عشر للبريكس المنعقدة في برازيليا في الفترة من 13 إلى 14 نوفمبر 2019 ذات أهمية خاصة لأنها تمثل آلية مهمة للغاية ذات صلة من حيث الهيكل لكل عضو في المجموعة، بالنسبة لكل عضو من البلدان الخمسة، يتم تحديد قيمة الهيكل من خلال مجموعة واسعة من العوامل مما يسمح لهم ليس فقط بمقاومة أي ضغط خارجي وزيادة نفوذهم السياسي، ولكن أيضا من خلال ثقافة جديدة تحترم الاختلافات والهوية المعقدة من كل مشارك، والاعتراف بالمساواة والحق في أن تكون لهم مصالحهم الخاصة ومواقفهم موجودة ضمنا في مجموعة البريكس.

في القمة الثانية عشرة في موسكو في 17 نوفمبر 2020، تطرق قادة دول البريكس إلى القضية المهمة للتعاون في مكافحة الوباء والنظر في مستقبل تنمية البريكس، والتأكيد على التدابير التي اتخذها بنك التنمية الوطني في الوقت المناسب، من أجل مكافحة جائحة فيروس كورونا وعواقبه الواردة في برنامج المساعدة الطارئة، الذي يهدف إلى توفير ما يصل إلى 10 مليارات دولار أمريكي لقروض الطوارئ الدول الأعضاء. تسهل هذه الوثيقة الأساسية التعاون التجاري والاقتصادي داخل مجموعة بريكس، حيث تتفوق البريكس بالفعل على دول مجموعة السبعة.

المطلب الثاني: مؤسسات تكتل البريكس

بغية كسر الاحتكار وأحادية القطبية المفروضة من قبل الغرب ومؤسساته النقدية والمالية والتجارية (BIRD، FMI، OMC)، أنشأ تكتل البريكس مؤسسات بديلة للنظام السائد، كأحد مرتكزاته لترسيم نظام عالمي جديد ولإرساء التعددية القطبية، حيث أنشأ بنك بريكس المسمى بنك التنمية الجديد (New Développement Bank's) NDB وصندوق الترتيبات الاحتياطية (Contingent Reserve Arrangement) CRA، بالإضافة إلى إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) متعددة الأطراف نهاية أكتوبر 2014 ونظام دفع بديل لنظام سويفت SWIFT وستحاول في هذا الجزء من البحث اجراء مقارنة بين مؤسسات بريكس وأهدافها وبين المؤسسات المالية والنقدية الدولية السائدة : ¹

¹ - رشاش عباسية، تكتل "بريكس + " وتحديات بناء نظام اقتصادي دولي جديد، MECAS دفاتر، المجلد 19، العدد 02، 2023، ص ص: 208، 210.

جدول رقم (05): يمثل مقارنة المؤسسات التكتل بريكس + البديلة لمؤسسات بريتن وودز

مؤسسات مالية والنقدية لتكتل البريكس +	مؤسسات بريتن وودز الدولية السائدة
1. بنك التنمية الجديد NDB New Développement Bank's: سمي في البداية بنك آسيا التنموي، دخل الخدمة سنة 2015. وظيفته الأساسية تقديم فروض لدول التنمية لتطوير البنية التحتية (وهي نفس مهام البنك الدولي)، خصوصا إذا كانت هذه القروض ضمن مشروع الطريق والحزام الصيني. والجدير بالذكر ان بعد الازمة الروسية الأوكرانية وبهدف وضع حد لهيمنة الدولار بدأ الإقراض بعملات دول الأعضاء. وكذا البنك مفتوح لجميع الدول مع احترام السيادة الاقتصادية للدول المقترضة. 2. صندوق الترتيبات الاحتياطية Reserve Contingent Arrangement (CRA): وظيفة توفير الحماية للعملاء الأعضاء ضد ضغوط السيولة العالمية ومعالجة الاختلال في موازين المدفوعات (وهي مهام FMI).	1. مجموعة البنك الدولي: أنشئ في مؤتمر بريان وودز 1945 مهمته تقديم المساعدات المالية (المشروطة من FMI) الدول النامية، هذه المشروطة منبعا للانخراط في البنك تعني بالضرورة الانخراط في الصندوق وشروطه التعجيزية. 2. صندوق النقد الدولي (FMI): تحقيق استقرار أسعار الصرف وتنظيم مدفوعات دولية كما يعالج الاختلالات في موازين المدفوعات من خلال تمويل المشروط بالإصلاح الهيكلي. تعرض البنك والصندوق الجملة من الانتقادات خصوصا غياب الحوكمة والشروط التعجيزية والتدخل في شؤون الاقتصاد الداخلية للدول الممنوحة، وإتمامها بخدمة مصالح الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

المصدر: رشاش عباسية، تكتل "بريكس + " وتحديات بناء نظام اقتصادي دولي جديد، MECAS دفاتر، المجلد 19، العدد 02، 2023، ص: 208 - 210.

من خلال هذه المقارنة يظهر الدافع والأهمية من وراء إنشاء مؤسسات نقدية ومالية وأهمها نقص التمثيل للدول الناشئة في مؤسسات بريتن وودز والتي أصبحت بطيئة في الاستجابة للتحويلات السريعة في العالم، حيث أظهرت مؤسسات بريتن وودز عجز كبير في معالجة أزمة كوفيد، ووقفها في صف الدول الغربية في الأزمة الروسية الأوكرانية، ضف إلى ذلك وقوف مؤسسات بريكس + مع الدول النامية جنبا إلى جنب.

هذا التغيير في المؤسسات المالية والنقدية يهدف إلى إدخال ممارسات جديدة وأهمها “:

- الحوكمة في بنك التنمية يتم اتخاذ القرارات بالأغلبية، حيث يتساوى الأعضاء في المساهمة والتصويت، وتوسيع عملية صنع القرار الدولي، ولا يوجد حق النقض وهو اختلاف جوهري عن مؤسسات بريتن وودز؛
- الاقتراض بالعملة المحلية لتجنب مخاطر سعر الصرف يتم منح القروض بالعملة المحلية للدول، هذا ما يعزز أسواق رأس المال المحلية، فالصين وروسيا تبحثان عن سبل خلخلة هيمنة الدولار، ونجد كل من الأرجنتين البرازيل ومعهما أعضاء "بنك الجنوب " " تعترزم تقديم مدفوعات تبادلية بالعملة المحلية لتطويق العمل بالدولار وخارج نظام بريتن وودز؛
- البنية التحتية المستدامة: تمنح القروض لتطوير البنية التحتية المستدامة في الدول النامية وليس القطاعات معينة كانت تحدد من قبل مؤسسات بريتن وودز؛
- لا مشروطية في منح القروض ما كان يعاب على مؤسسات بريتن وودز هي برامج الهيكلية والإصلاحية وسياسة اجتماعية قصيرة التي يجهد اقتصاد دول المقترضة، في الحين مؤسسات بريكس تحترم الحرية الاقتصادية للدول.

ونتيجة مما سبق يهدف بريكس بإنشاء هذه المؤسسات وغيرها إلى إحداث تغير على صعيد النظام الاقتصادي الدولي وجعله نظام متعدد الأقطاب، هذا التحول السلس وتدرجي من نظام بريتن وودز الى نظام شبكي يتسم باللامركزية والتعددية ونشر عملية صنع القرار والاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة.

المطلب الثالث: أثر تكتل البريكس على التجارة الدولية

تُعد المؤشرات التجارية من أبرز المعايير التي تعكس الثقل الاقتصادي لتكتل "البريكس" في الساحة الدولية، حيث تلعب دول المجموعة دوراً محورياً كقطب صاعد في هيكل التجارة العالمية. ويهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على الأداء التجاري لدول التكتل خلال الفترة (2014-2021)، من خلال تحليل تطور حجم الصادرات والواردات الكلية للمجموعة مع العالم، بالإضافة إلى استعراض طبيعة المبادلات التجارية والروابط الاقتصادية التي تجمعها بأقطاب الاقتصاد التقليدي (الولايات المتحدة، اليابان، والاتحاد الأوروبي)، وصولاً إلى تحليل الميزان التجاري الإجمالي للوقوف على مدى تنافسية وقوة هذا التكتل أمام القوى الكبرى.

أولاً: تجارة البريكس مع العالم

تمثل المبادلات التجارية لدول البريكس مع العالم الخارجي ركيزة أساسية في استراتيجياتها التنموية، حيث تعكس قدرتها على النفاذ للأسواق الدولية وتلبية احتياجات استهلاكها المحلي. وسنستعرض في هذا المحور مسار التدفقات التجارية السلعية للمجموعة، مع التركيز على اتجاهات النمو والانكماش في قيم الصادرات والواردات

الكلية، وتحليل مسببات التذبذبات الإحصائية المرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية العالمية والجيوسياسية السائدة خلال فترة الدراسة، وذلك وفقاً للبيانات التالية:

1 -الصادرات:

الجدول (06): تطور صادرات دول البريكس (BRICS) مع العالم خلال الفترة 2014-2021

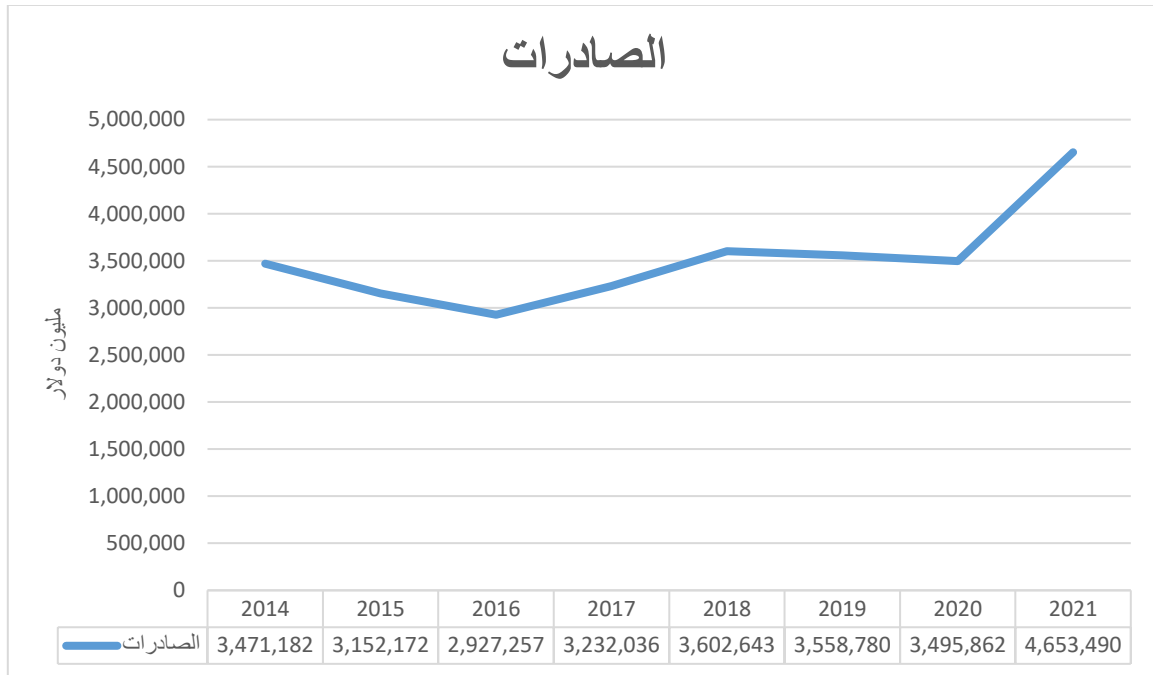
السنة	المجموع (البريكس)	جنوب أفريقيا	البرازيل	الهند	روسيا	الصين
2014	3,471,182	92,59	220,92	317,544	497,833	2,342,292
2015	3,152,172	81,791	191,134	263,889	333,501	2,281,855
2016	2,927,257	76,586	185,235	260,963	285,491	2,118,980
2017	3,232,036	89,555	217,739	295,862	357,083	2,271,796
2018	3,602,643	95,179	239,889	323,997	449,347	2,494,230
2019	3,558,780	90,419	223,998	323,25	422,777	2,498,334
2020	3,495,862	85,686	209,18	275,488	337,105	2,588,402
2021	4,653,490	123,734	280,814	394,813	492,314	3,361,814

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات: مركز التجارة الدولية. "Trade Map". مركز التجارة الدولية، 2026، www.trademap.org. تم الاطلاع في 9 ماي 2026.

من الجدول نلاحظ زيادة ملحوظة في حجم الصادرات الدولية لدول كتل البريكس مع العالم خلال الفترة 2014-2021، فقد بلغت قيمة الصادرات في عام 2014 حوالي 3,471.18 مليار دولار، أما في عام 2021 فقد ارتفعت الصادرات إلى 4,653.49 مليار دولار، مما يعكس زيادة في الصادرات بنسبة 34.06% .

ومع ذلك شهدت الفترة 2015-2016 تراجعاً مؤقتاً في حجم الصادرات، ففي عام 2016 انخفضت الصادرات بنسبة 7.13% مقارنة بعام 2015، كما سجل عام 2020 انخفاضاً طفيفاً بنسبة 1.76% مقارنة بعام 2019، يعزى هذا التدهور إلى أسباب رئيسية تتمثل في تقلبات أسعار الطاقة العالمية التي أثرت بشكل مباشر على الصادرات الروسية، وأزمة كورونا Covid-19 التي أثرت سلباً على الاقتصاد العالمي وسلاسل الإمداد الدولية.

الشكل (04): رسم بياني لتطور صادرات دول البريكس (BRICS) مع العالم خلال الفترة 2014-2021



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات: مركز التجارة الدولية. "Trade Map". مركز التجارة الدولية، 2026، www.trademap.org. تم الاطلاع في 9 ماي 2026.

2 - الواردات:

الجدول (07): تطور واردات دول البريكس (BRICS) مع العالم خلال الفترة 2014-2021

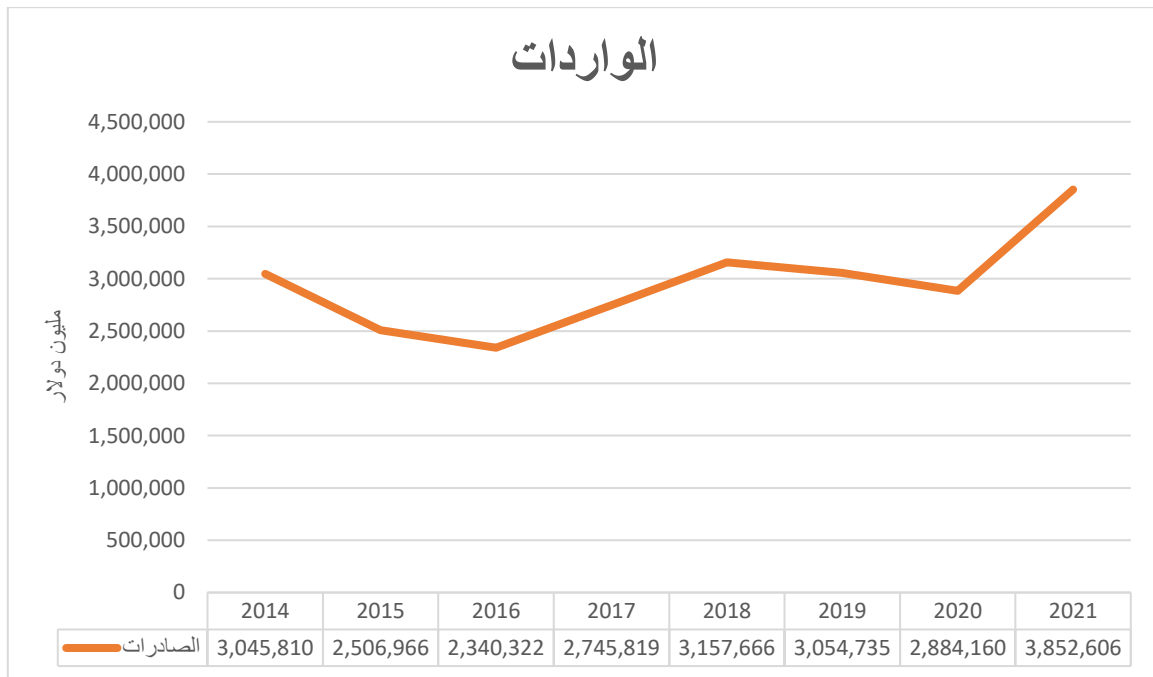
السنة	المجموع (البريكس)	الصين	الهند	روسيا	البرازيل	جنوب أفريقيا
2014	3,045,810	1,959,234	459,369	286,648	240,763	99,794
2015	2,506,966	1,681,670	390,799	177,292	171,449	85,754
2016	2,340,322	1,588,695	356,686	182,261	137,552	75,126
2017	2,745,819	1,840,957	443,852	226,966	150,749	83,293
2018	3,157,666	2,134,987	509,273	238,151	181,230	94,023
2019	3,054,735	2,066,513	478,883	243,780	177,341	88,216
2020	2,884,160	2,057,021	367,980	231,667	158,786	68,704
2021	3,852,606	2,675,680	570,402	293,501	219,408	93,614

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات: مركز التجارة الدولية. "Trade Map". مركز التجارة الدولية، 2026، www.trademap.org. تم الاطلاع في 9 ماي 2026.

من الجدول الخاص بالواردات (بناءً على بياناتك السابقة)، نلاحظ نمواً في حجم المبادلات الدولية لدول التكتل، حيث بلغت قيمة الواردات في عام 2014 حوالي 3,045.81 مليار دولار مقابل 3,852.60 مليار دولار في عام 2021، مما يعكس زيادة بنسبة 26.48%.

وعلى غرار الصادرات، شهدت الواردات تراجعاً في فترات الانكماش الاقتصادي العالمي، ففي عام 2016 انخفضت الواردات بنسبة 6.64% مقارنة بعام 2015، كما سجل عام 2020 انخفاضاً بنسبة 5.58% مقارنة بعام 2019. يعزى هذا التراجع إلى تباطؤ النمو المحلي في دول المجموعة وتأثر القوة الشرائية، بالإضافة إلى القيود الصحية واللوجستية التي فرضتها الجائحة، قبل أن تعاود الارتفاع بشكل كبير في عام 2021 نتيجة الانتعاش الاقتصادي العالمي وزيادة الطلب على السلع الرأسمالية والمواد الأولية.

الشكل (05): رسم بياني لتطور واردات دول البريكس (BRICS) مع العالم خلال الفترة 2014-2021



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات: مركز التجارة الدولية. "Trade Map". مركز التجارة الدولية، 2026، www.trademap.org. تم الاطلاع في 9 ماي 2026.

ثانياً: تجارة البريكس مع الولايات المتحدة الأمريكية

تُعد العلاقات التجارية بين تكتل البريكس والولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً للعلاقات الاقتصادية المعقدة التي تجمع بين التنافسية الاستراتيجية والتكامل التجاري. ويهدف هذا المحور إلى فحص تطور الصادرات والواردات المتبادلة بين الطرفين خلال الفترة (2014-2021)، مع التركيز على دور "الحرب التجارية" والقيود الجمركية في إعادة تشكيل خريطة التبادل التجاري، وذلك وفقاً للمعطيات الإحصائية التالية:

1 - الصادرات:

الجدول (08): تطور صادرات دول البريكس (BRICS) مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2014-2021.

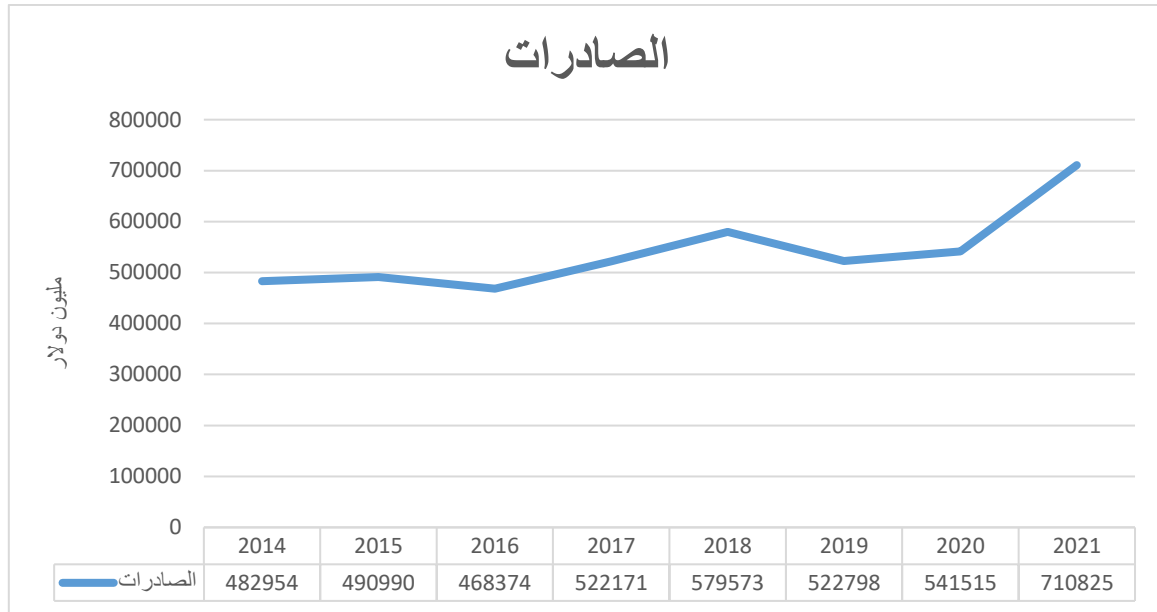
السنة	المجموع (صادرات البريكس لأمريكا)	جنوب أفريقيا	روسيا	البرازيل	الهند	الصين
2014	482,954	6,483	9,553	27,133	42,684	397,099
2015	490,990	6,247	9,382	24,215	40,339	410,804
2016	468,374	5,546	9,425	23,274	41,982	388,145
2017	522,171	6,698	10,735	27,045	46,028	431,664
2018	579,573	6,44	12,534	29,132	51,764	479,701
2019	522,798	6,295	13,189	29,701	54,288	419,322
2020	541,515	7,127	10,958	21,615	49,32	452,492
2021	710,825	13,105	17,747	31,336	71.51	577,125

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات: مركز التجارة الدولية. "Trade Map". مركز التجارة الدولية، 2026، www.trademap.org. تم الاطلاع في 9 ماي 2026.

من خلال البيانات، نلاحظ زيادة ملحوظة في حجم الصادرات الدولية لدول كتكتل البريكس نحو السوق الأمريكية خلال الفترة 2014-2021. فقد بلغت قيمة الصادرات في عام 2014 حوالي 482,95 مليون دولار، لتصل في عام 2021 إلى 710,825 مليون دولار، مما يعكس زيادة في الصادرات بنسبة 47.18%.

ومع ذلك، شهدت الفترة 2016 و2019 تراجعاً مؤقتاً في حجم الصادرات. ففي عام 2016 انخفضت الصادرات بنسبة 4.6% مقارنة بعام 2015، كما سجل عام 2019 انخفاضاً بنسبة 9.79% مقارنة بعام 2018. يعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة التي بلغت ذروتها في 2019، مما أدى إلى انكماش الصادرات الصينية لأمريكا بنسبة 12.5% في ذلك العام وحده، بالإضافة إلى أزمة كورونا التي أثرت لاحقاً على سلاسل الإمداد.

الشكل (06): رسم بياني لتطور صادرات دول البريكس (BRICS) مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2021-2014



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات: مركز التجارة الدولية. "Trade Map". مركز التجارة الدولية، 2026، www.trademap.org. تم الاطلاع في 9 ماي 2026.

2 - الواردات:

الجدول (09): تطور واردات دول البريكس (BRICS) مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2014-2021

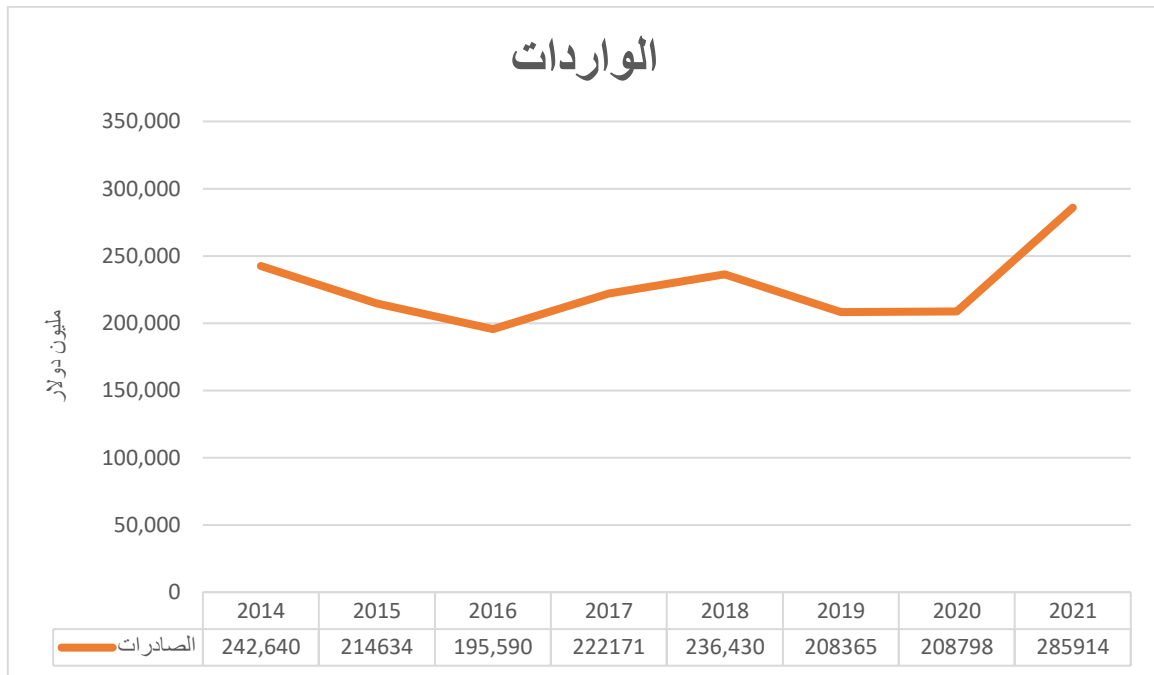
السنة	المجموع (واردات البريكس من أمريكا)	جنوب أفريقيا	روسيا	البرازيل	الهند	الصين
2014	242,640	6,602	18,594	36,939	20,439	160,064
2015	214,634	6,037	10,814	26,761	20,476	150,543
2016	195,590	5,01	11,065	24,073	20,393	135,047
2017	222,171	5,511	12,663	25,086	24,07	154,839
2018	236,430	5,572	12,682	29,35	32,821	156,004
2019	208,365	5,806	13,436	30,413	34,917	123,792
2020	208,798	4,422	13,213	28,207	26,615	136,339
2021	285,914	6,597	17,265	39,692	41,386	180,971

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات: مركز التجارة الدولية. "Trade Map". مركز التجارة الدولية، 2026، www.trademap.org. تم الاطلاع في 9 ماي 2026.

من الجدول نلاحظ نمواً في حجم الواردات لدول تكتل البريكس من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2014-2021. فقد بلغت قيمة الواردات في عام 2014 حوالي 242,640 مليون دولار، مقابل 285,914 مليون دولار في عام 2021، مما يعكس زيادة بنسبة 17.83%

وبالرغم من هذا النمو الإجمالي، شهدت الفترات 2015-2016 و 2019 تراجعاً ملموساً في الواردات. ففي عام 2016 انخفضت الواردات بنسبة 8.87% مقارنة بعام 2015، كما سجل عام 2019 انخفاضاً بنسبة 11.87% مقارنة بعام 2018. يعزى هذا التدهور إلى سببين رئيسيين: الأول هو القيود الجمركية المتبادلة بين الصين وأمريكا التي خفضت الواردات الصينية من أمريكا من 156 مليار دولار في 2018 إلى 123.7 مليار دولار في 2019، والثاني هو تذبذب أسعار صرف العملات المحلية لدول البريكس أمام الدولار مما أدى لضعف القدرة الشرائية لتلك الدول تجاه السلع الأمريكية.

الشكل (07) : رسم بياني لتطور واردات دول البريكس (BRICS) مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2021-2014



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات: مركز التجارة الدولية. "Trade Map". مركز التجارة الدولية، 2026، www.trademap.org. تم الاطلاع في 9 ماي 2026.

ثالثاً : تجارة البريكس مع اليابان

تمثل اليابان شريكاً تكنولوجياً وصناعياً بارزاً لدول البريكس، حيث يتسم التبادل التجاري بينهما بالتركيز على السلع الرأسمالية والمنتجات ذات القيمة المضافة العالية. وسنحاول من خلال البيانات التالية تتبع مسار المبادلات

التجارية البينية، وتحليل أسباب التذبذب في قيم الصادرات والواردات، ومدى استجابة هذه التدفقات للتحويلات الهيكلية في الاقتصاد الياباني واقتصادات دول التكتل:

1- الصادرات :

الجدول (10) : تطور صادرات دول البريكس (BRICS) مع اليابان خلال الفترة 2014-2021

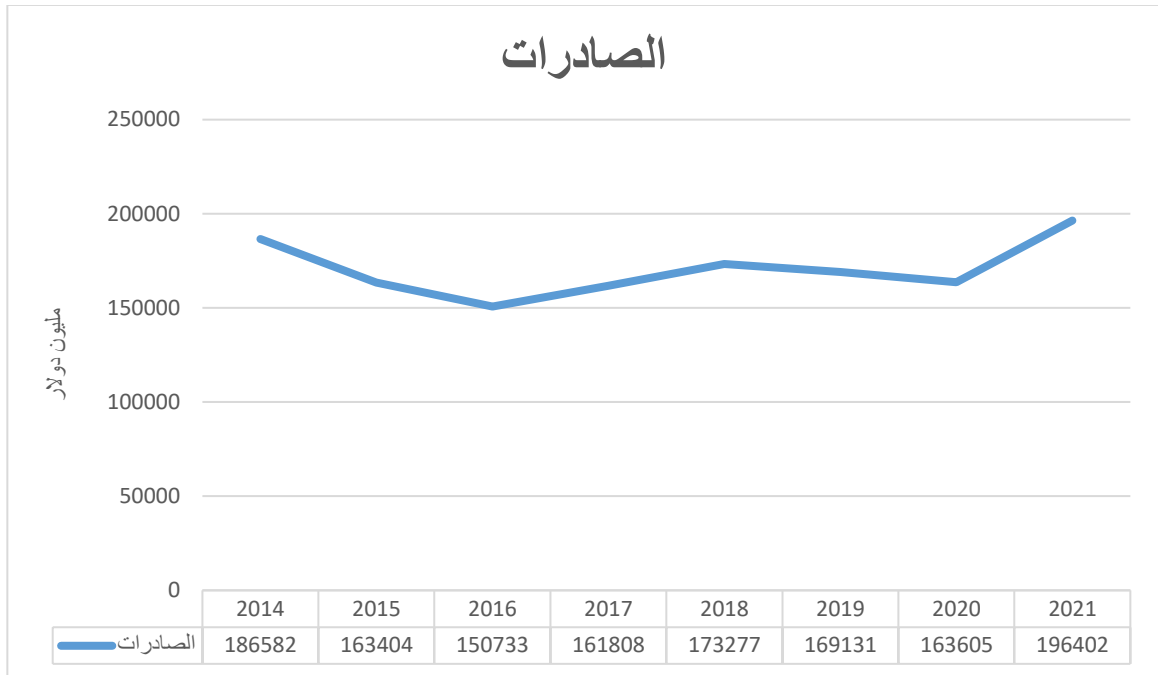
السنة	المجموع (البريكس)	جنوب أفريقيا	البرازيل	الهند	روسيا	الصين
2014	186,582	4,885	6,717	5,756	19,83	149,391
2015	163,404	4,018	4,844	4,453	14,19	135,896
2016	150,733	3,467	4,604	3,826	9,384	129,45
2017	161,808	4,176	5,263	4,499	10,5	137,368
2018	173,277	4,503	4,334	4,75	12,453	147,235
2019	169,131	4,309	5,408	4,815	11,353	143,244
2020	163,605	3,784	4,127	4,043	9,053	142,596
2021	196,402	8,236	5,539	6,077	10,726	165,822

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات: مركز التجارة الدولية. "Trade Map". مركز التجارة الدولية، 2026، www.trademap.org. تم الاطلاع في 9 ماي 2026.

من الجدول نلاحظ تذبذباً في حجم الصادرات الدولية لدول تكتل البريكس نحو السوق اليابانية خلال الفترة 2014-2021. فقد بلغت قيمة الصادرات في عام 2014 حوالي 186,582 مليون دولار، بينما ارتفعت في عام 2021 لتصل إلى 196,402 مليون دولار، مما يعكس زيادة إجمالية طفيفة بنسبة 5.26%.

ومع ذلك شهدت الفترة ما بين 2015 و2020 تراجعاً ملموساً ومستمرّاً في قيمة الصادرات؛ حيث سجل عام 2016 انخفاضاً بنسبة 7.75% مقارنة بعام 2015، كما استمر التراجع في عام 2020 بنسبة 3.26% مقارنة بعام 2019. يعزى هذا التدهور إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في اليابان مما قلل الطلب على المواد الأولية والسلع الاستهلاكية من دول التكتل، بالإضافة إلى تداعيات أزمة كورونا Covid - 19 التي أدت إلى انكماش التجارة البينية وتعطل سلاسل التوريد.

الشكل (08) : رسم بياني لتطور صادرات دول البريكس (BRICS) مع اليابان خلال الفترة 2014-2021



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات: مركز التجارة الدولية. "Trade Map". مركز التجارة الدولية، 2026، www.trademap.org. تم الاطلاع في 9 ماي 2026.

2 - الواردات :

الجدول (11) : تطور واردات دول البريكس (BRICS) مع اليابان خلال الفترة 2014-2021

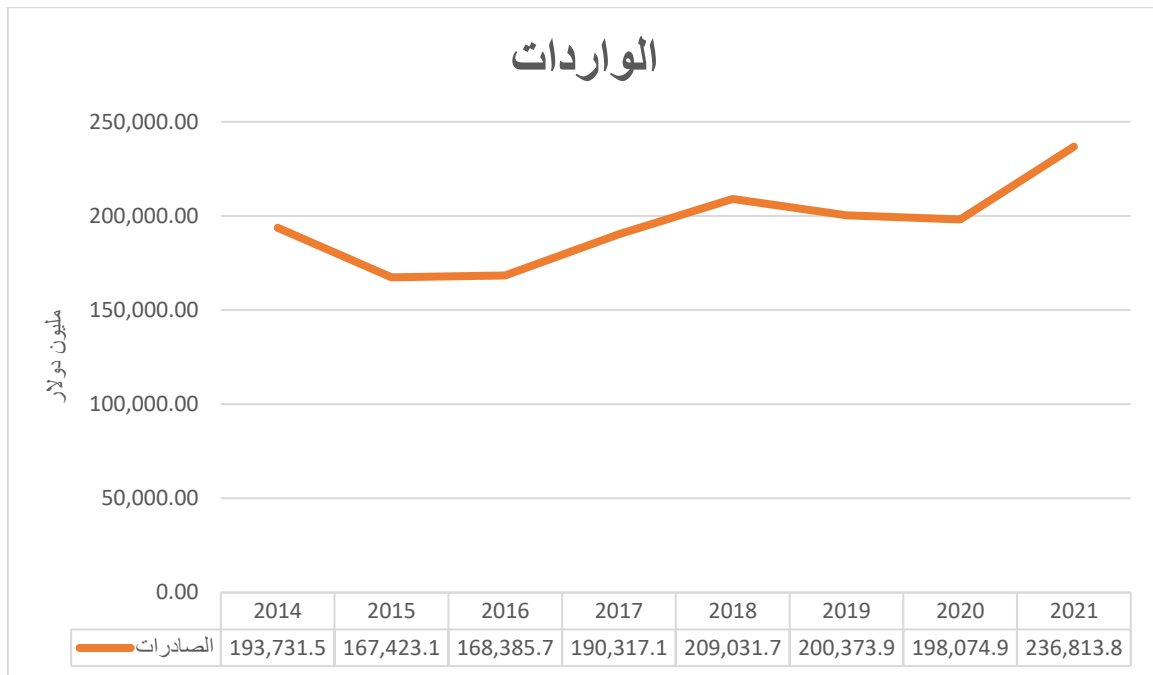
السنة	المجموع (البريكس)	جنوب أفريقيا	البرازيل	روسيا	الهند	الصين
2014	193,731.5	3,773.8	6,155.7	10,917.4	9,964.0	162,920.5
2015	167,423.1	3,163.0	4,877.2	6,661.6	9,628.3	143,092.9
2016	168,385.7	2,560.4	3,566.4	6,679.8	9,808.0	145,771.2
2017	190,317.1	2,833.9	3,762.6	7,761.4	10,464.5	165,494.6
2018	209,031.7	2,877.5	4,355.6	8,819.2	12,577.6	180,401.8
2019	200,373.9	2,806.4	4,094.1	8,960.3	12,744.5	171,768.7
2020	198,074.9	1,910.0	4,191.3	7,111.6	10,206.9	174,655.2
2021	236,813.8	2,604.9	5,145.7	9,127.3	14,412.2	205,523.7

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات: مركز التجارة الدولية. "Trade Map". مركز التجارة الدولية، 2026، www.trademap.org. تم الاطلاع في 9 ماي 2026.

من خلال البيانات، نلاحظ نمواً في حجم الواردات لدول تكتل البريكس من اليابان خلال الفترة 2014-2021. فقد بلغت قيمة الواردات في عام 2014 حوالي 193,731 مليون دولار، مقابل 236,813 مليون دولار في عام 2021، مما يعكس زيادة بنسبة 22.23%.

وبالرغم من هذا النمو، سجلت الفترات 2015-2016 و 2019-2020 تراجعاً مؤقتة؛ ففي عام 2015 انخفضت الواردات بنسبة 13.85% مقارنة بعام 2014، كما سجل عام 2020 انخفاضاً بنسبة 1.14% مقارنة بعام 2019. يعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى انخفاض الطلب المحلي في دول البريكس على السلع التكنولوجية والآلات اليابانية نتيجة تذبذب الأوضاع الاقتصادية المحلية وأزمة الجائحة العالمية، قبل أن تشهد الواردات قفزة نوعية في عام 2021 مدفوعة بالتعافي الصناعي الكبير خاصة في الصين والهند.

الشكل (09) : رسم بياني لتطور واردات دول البريكس (BRICS) مع اليابان خلال الفترة 2014-2021



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات: مركز التجارة الدولية. "Trade Map". مركز التجارة الدولية، 2026، www.trademap.org. تم الاطلاع في 9 ماي 2026.

رابعا تجارة البريكس مع الاتحاد الأوروبي

يرتبط تكتل البريكس مع الاتحاد الأوروبي بعلاقات تجارية وثيقة ومتعددة الأبعاد، تجعل من القارة الأوروبية أحد أكبر الأسواق المستهلكة لمنتجات الطاقة والمواد الأولية من دول المجموعة، ومصدراً رئيساً للسلع الصناعية. وسنستعرض في هذا الجزء الأرقام المتعلقة بحركة الصادرات والواردات، مع تحليل أثر العوامل الجيوسياسية والعقوبات الاقتصادية والتقلبات النقدية على حجم السيولة التجارية بين الطرفين خلال فترة الدراسة:

1- الصادرات :

الجدول (12) : تطور صادرات دول البريكس (BRICS) مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2014-2021

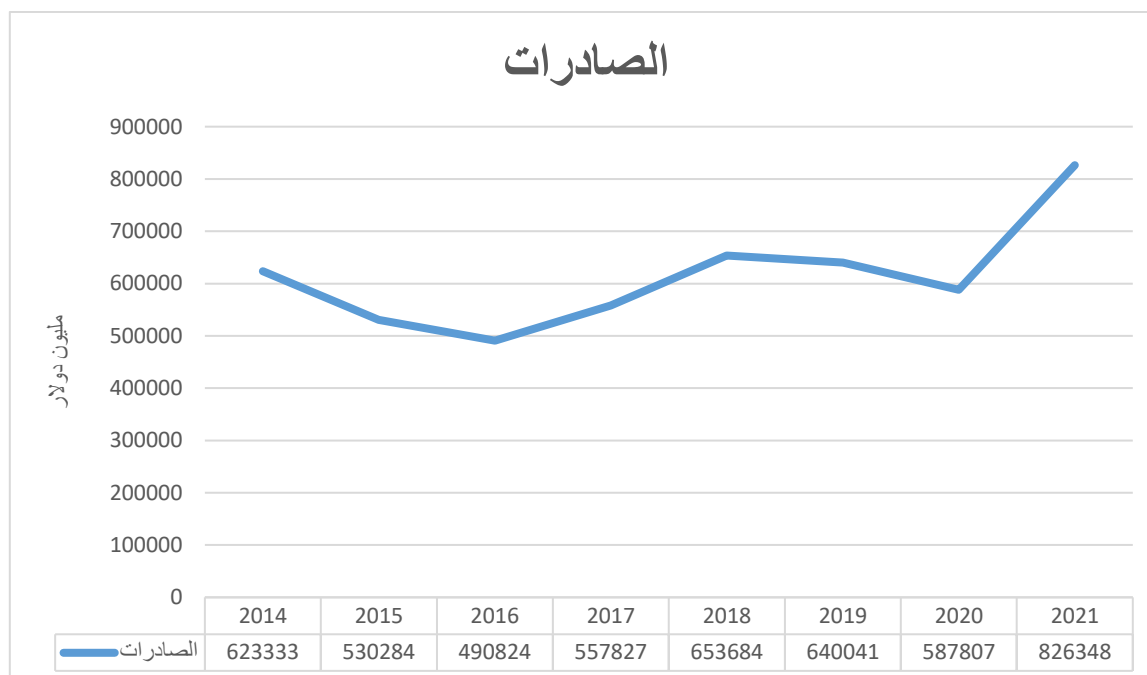
السنة	المجموع (البريكس)	جنوب أفريقيا	البرازيل	الهند	روسيا	الصين
2014	623,333	14,384	36,156	41,904	216,905	313,982
2015	530,284	13,761	31,055	35,804	152,717	296,946
2016	490,824	14,025	30,515	37,181	123,62	285,481
2017	557,827	16,366	32,082	42,236	150,987	316,154
2018	653,684	17,675	39,154	47,708	195,34	353,806
2019	640,041	17,406	32,71	47,207	175,992	366,724
2020	587,807	16,631	27,668	38,435	113,805	391,266
2021	826,348	24,042	36,549	58,995	188,1	518,66

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات: مركز التجارة الدولية. "Trade Map". مركز التجارة الدولية، 2026،
www.trademap.org. تم الاطلاع في 9 ماي 2026.

من الجدول نلاحظ زيادة ملحوظة في حجم الصادرات الدولية لدول كتكتل البريكس نحو سوق الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2014-2021. فقد بلغت قيمة الصادرات في عام 2014 حوالي 623,333 مليون دولار، لتصل في عام 2021 إلى 826,348 مليون دولار، مما يعكس زيادة في الصادرات بنسبة 32.57%.

ومع ذلك، شهدت الفترة 2015-2016 و2020 تراجعاً مؤقتاً في حجم الصادرات؛ ففي عام 2016 انخفضت الصادرات بنسبة 7.44% مقارنة بعام 2015، كما سجل عام 2020 انخفاضاً بنسبة 8.16% مقارنة بعام 2019. يعزى هذا التدهور إلى سببين رئيسيين يتمثلان في تقلبات أسعار صرف اليورو أمام العملات الدولية وتراجع الطلب الأوروبي على الطاقة والمعادن الروسية في تلك الفترات، بالإضافة إلى أزمة كورونا التي أدت إلى إغلاق واسعة في الأسواق الأوروبية وتعطل النشاط التجاري.

الشكل (10) : رسم بياني لتطور صادرات دول البريكس (BRICS) مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2021-2014



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات: مركز التجارة الدولية، "Trade Map"، 2026، www.trademap.org. تم الاطلاع في 9 ماي 2026.

2 - الواردات :

الجدول (13): تطور واردات دول البريكس (BRICS) مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2021-2014

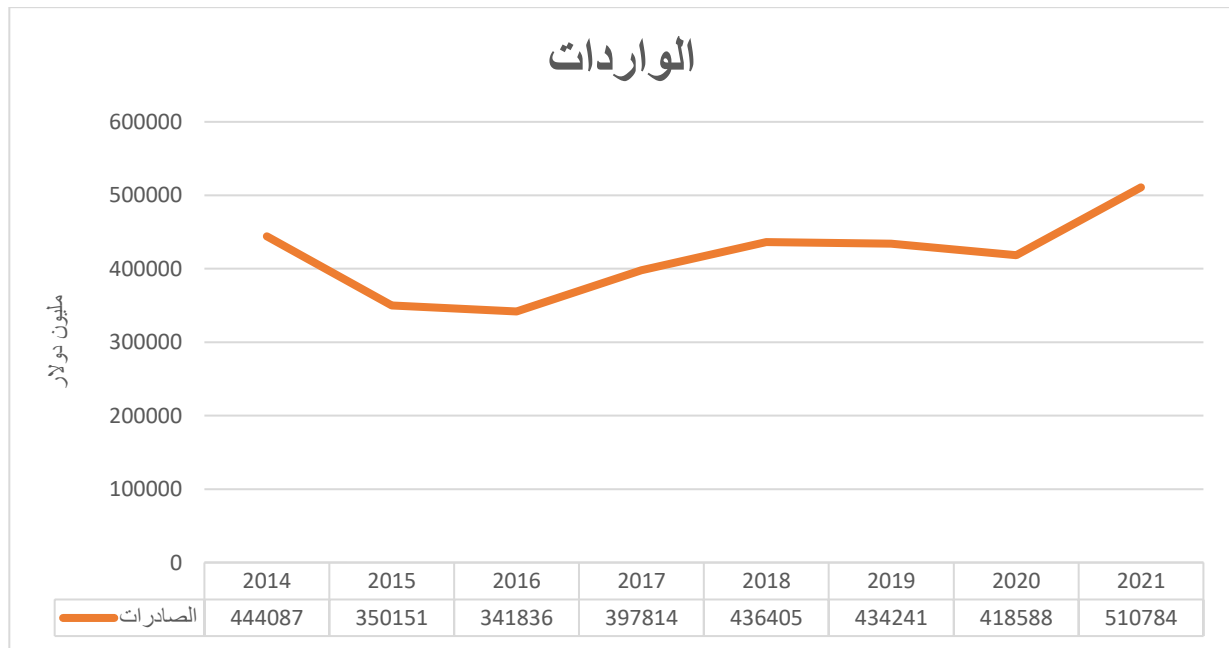
السنة	المجموع (البريكس)	جنوب أفريقيا	البرازيل	الهند	روسيا	الصين
2014	444,087	24,564	45,207	43,587	110,275	220,452
2015	350,151	22,674	33,861	38,54	64,675	190,399
2016	341,836	21,122	28,777	36,267	66,282	189,386
2017	397,814	23,157	29,782	39,872	82,407	222,594
2018	436,405	23,761	32,55	45,22	85,055	249,816
2019	434,241	23,312	31,032	42,723	84,45	252,721
2020	418,588	17,962	30,329	33,393	78,383	258,519
2021	510,784	22,936	38,279	45,897	93,848	309,822

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات: مركز التجارة الدولية، "Trade Map"، 2026، www.trademap.org. تم الاطلاع في 9 ماي 2026.

من خلال البيانات، نلاحظ نمواً في حجم الواردات لدول تكتل البريكس من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2014-2021. فقد بلغت قيمة الواردات في عام 2014 حوالي 444,087 مليون دولار، مقابل 510,784 مليون دولار في عام 2021، مما يعكس زيادة بنسبة 15.02%.

وبالرغم من هذا النمو الإجمالي، شهدت الفترات 2015-2016 و2020 تراجعاً ملموساً في الواردات؛ ففي عام 2015 انخفضت الواردات بنسبة 21.15 % مقارنة بعام 2014، كما سجل عام 2020 انخفاضاً بنسبة 3.60% مقارنة بعام 2019. يعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى انخفاض الواردات الروسية من الاتحاد الأوروبي نتيجة العقوبات الاقتصادية المتبادلة والتوترات الجيوسياسية، فضلاً عن تداعيات الجائحة التي أثرت على سلاسل توريد السلع الرأسمالية والمنتجات الصناعية المتطورة التي تستوردها دول البريكس من القارة الأوروبية.

الشكل (11) : رسم بياني لتطور واردات دول البريكس (BRICS) مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2014-2021



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات: مركز التجارة الدولية. "Trade Map". مركز التجارة الدولية، 2026، www.trademap.org. تم الاطلاع في 9 ماي 2026.

خامسا : الميزان التجاري

يُشكل الميزان التجاري المؤشر النهائي لتقييم الحصيلة الاقتصادية للتجارة الخارجية ودراسة مراكز القوة والضعف في الأداء التصديري للتكتل. وسنتناول في هذا الجزء الختامي تحليل الفوائض والعجزات التجارية المسجلة لتكتل البريكس سواء مع العالم ككل أو مع الشركاء التجاريين الرئيسيين (و.م.أ، اليابان، الاتحاد الأوروبي)، لفهم مدى قدرة المجموعة على تحقيق التوازن التجاري وتعزيز موقعها في الاقتصاد العالمي:

الجدول (14): الميزان التجاري لتكتل البريكس (BRICS) مع العالم ، و.م.أ ، اليابان والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2014-2021

السنة	الميزان التجاري مع اليابان	الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي	الميزان التجاري مع أمريكا	الميزان التجاري مع العالم
2014	-7,149	+179,246	+240,314	+436,080
2015	-4,019	+180,133	+276,356	+644,686
2016	-17,652	+148,988	+272,784	+564,267
2017	-28,509	+160,013	+299,999	+473,573
2018	-35,754	+217,279	+343,143	+433,355
2019	-31,242	+205,800	+314,433	+492,798
2020	-34,469	+169,219	+332,717	+608,359
2021	-40,411	+315,564	+424,911	+791,898

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على ما سبق من إحصائيات.

من جدول الميزان التجاري، نلاحظ تحقيق تكتل البريكس فائضاً تجارياً مستمراً مع العالم ومع أغلب الشركاء الاستراتيجيين خلال الفترة 2014-2021. فقد بلغت قيمة الفائض الإجمالي مع العالم في عام 2014 حوالي 436,080 مليون دولار، بينما قفزت في عام 2021 لتصل إلى 791,898 مليون دولار، مما يعكس زيادة في قدرة التكتل على تحقيق مكاسب تجارية إيجابية بنسبة 81.59%.

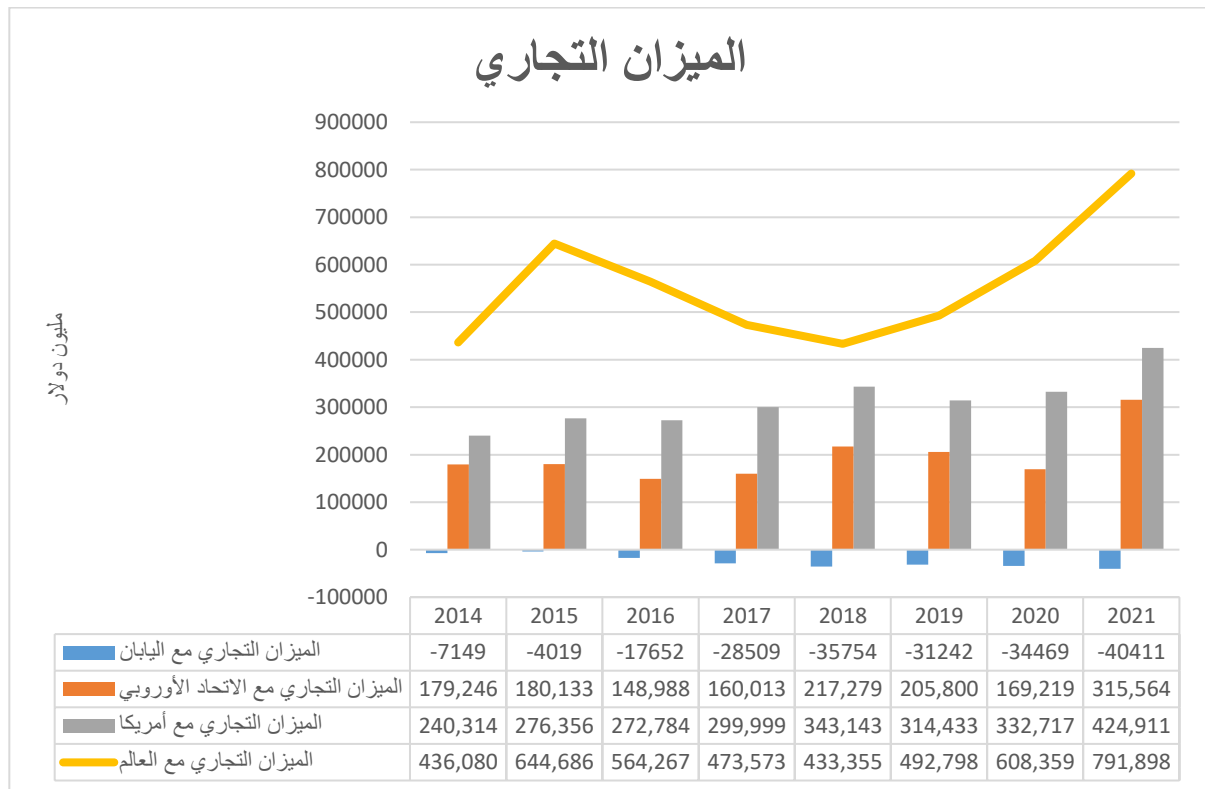
ومع ذلك، شهدت الفترة 2016-2018 تراجعاً مؤقتاً في حجم الفائض الكلي مقارنة بذروة عام 2015 التي بلغت 644,686 مليون دولار، حيث انخفض الفائض ليصل إلى 433,355 مليون دولار في عام 2018. يعزى هذا التذبذب في الميزان التجاري إلى عدة عوامل رئيسية:

- مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي: استمر التكتل في تحقيق فوائض ضخمة ومتصاعدة بشكل عام، حيث سجل عام 2021 فائضاً قياسياً مع أمريكا بقيمة 424,911 مليون دولار ومع الاتحاد الأوروبي بقيمة 315,564 مليون دولار، وهو ما يعكس القوة التنافسية الكبيرة للمنتجات الصناعية لدول التكتل في هذه الأسواق الرائدة؛
- مع اليابان: يبرز الميزان التجاري عجزاً هيكلياً مستمراً طوال فترة الدراسة، حيث انتقل من عجز قدره 7,149 مليون دولار عام 2014 إلى عجز قدره 40,411 مليون دولار عام 2021. يعود هذا العجز

المتنامي إلى الاعتماد الكثيف لدول التكتل على الواردات التكنولوجية والآلات اليابانية ذات القيمة المضافة العالية مقابل صادرات يغلب عليها الطابع الأولي أو السلع الاستهلاكية؛

- التقلبات الاقتصادية والجيوسياسية: تأثر الميزان التجاري بالنزاعات التجارية الدولية والتحول في السياسات الجمركية (لا سيما في عام 2019)، بالإضافة إلى التقلبات في أسعار السلع الأساسية والمواد الخام التي تمثل ركيزة أساسية في المبادلات التجارية لبعض دول التكتل، مما أدى إلى تفاوت مستويات الفائض السنوي دون كسر الاتجاه العام الصاعد للميزان التجاري الكلي للمجموعة.

الشكل (12) : الميزان التجاري لتكتل البريكس (BRICS) مع العالم ، و.م.أ ، اليابان والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2014-2021



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات: مركز التجارة الدولية. "Trade Map". مركز التجارة الدولية، 2026، www.trademap.org. تم الاطلاع في 9 ماي 2026.

المبحث الثاني: أثر تكتل الاتحاد الأوروبي على التجارة الدولية

يعد الاتحاد الأوروبي قطبا اقتصاديا هائلا ومؤثرا على المستوى العالمي حيث جذب انتباه العديد من دول العالم كنموذج واقعي وناجح لاستراتيجية التكامل الاقتصادي الإقليمي على الصعيد الأوروبي، وقد مر هذا الكيان الاقتصادي المتكامل بمجموعة من المراحل التطورية المتتالية، ومن أجل التعرف على بعض الآثار التجارية المرغوبة وغير المرغوبة الناجمة عن هذا الكيان الاقتصادي سنقدم لمحة موجزة عن نشأته ومراحل تطوره في المرحلة الأولى ثم نستعرض المكاسب والآثار السلبية الناتجة عنه في المرحلة الثانية.

المطلب الأول: تعريف ونشأة وتطور الاتحاد الأوروبي

أولا: تعريف الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي تجمع سياسي واقتصادي وثقافي ومالي، يضم 27 دولة عضو بعد انسحاب بريطانيا في 31 ديسمبر 2020، وتشمل الدول: (النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، إيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، والسويد)، أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول أوروبا، مستندا إلى الفكرة الأساسية بأن الدول التي تتبادل التجارة بينها نادرا ما تتصارع. تطور الاتحاد ليصبح سوقا موحدا يضمن حرية تنقل الأفراد والبضائع عبر جميع الدول الأعضاء كما لو كانت تشكل كيانا واحدا، يمتلك الاتحاد عملته الخاصة وهي اليورو التي تدار في 20 دولة عضو، بالإضافة إلى برلمان أوروبي يضع التشريعات والقواعد في مجالات متنوعة مثل البيئة، وسلامة الغذاء، والنقل، وحقوق المستهلكين، والتجارة¹.

ثانيا: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي

ظهرت فكرة توحيد أوروبا لأول مرة خلال عصر النهضة الأوروبية في وثيقة بعنوان Tractatus، ألفها الملك جورج بوديبردا (George Poděbrad) ملك بوهيميا عام 1464، جاء ذلك في سياق سيطرة الأتراك العثمانيين على القسطنطينية بهدف مواجهة الإمبراطورية العثمانية.

طالب الملك البوهيمي بصياغة ميثاق عدم اعتداء بين الشعوب المسيحية وإنشاء سلطة قضائية ذات صلاحيات واسعة إلى جانب نوع من البرلمان يضم الدول الأعضاء لاحقا القس الفرنسي شارل إيرفاس دو سان بيار (Charles-Irénée Castel de Saint-Pierre)، الذي لعب دورا بارزا في صياغة معاهدة أوترخت

¹ - سكينه حملاوي، رقية حساني، الصدمات الاقتصادية المتوقعة: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 08، العدد 03، ديسمبر 2021، ص 1679.

(Utrecht) سنة 1713-1715 التي أنهت حرب الخلافة الإسبانية، اقترح مشروعاً لإقامة سلام دائم في أوروبا بالإضافة إلى مشروع آخر لسلام دائم بين الملوك المسيحيين.¹

يعتبر جان مونييه (Jean Monnet)، رئيس قسم التخطيط الاقتصادي في الحكومة الفرنسية والأب الروحي لفكرة الاندماج الأوروبي، اعتقد أن إقامة سوق مشتركة بين الدول الأوروبية بشكل تدريجي ستساهم في حل مشكلات التنمية ورفع مستوى المعيشة في أوروبا.

في عام 1926 عقد المؤتمر الأول للاتحاد الأوروبي، حيث شارك فيه نحو 2000 مندوب من 24 دولة أوروبية ووافق على وضع الخطوط العريضة لتنظيم فيدرالي لأوروبا. وفي عام 1950 تم إنشاء المجلس الأوروبي الذي فتح الطريق أمام تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC).²

معاهدة باريس التي وقعت في 18 أبريل 1951 بين الدول الأوروبية الست (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ)، شكلت الأساس الأول لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب كنوع من التكامل القطاعي، اتفقت هذه الدول على حسم الصراعات حول مناجم الفحم والحديد مفضلة التعاون لتخفيف التنافس على منابع الصناعات الأساسية، جاءت المعاهدة لتسهيل وتحرير تجارة الفحم والصلب بين الأعضاء مع فرض حماية ضد الدول غير الأعضاء ساهم نجاح الجماعة الكبير في تشجيع توسيع نطاق التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء.³

الذي مهد الطريق إلى عقد اتفاقية روما في 25 مارس 1957م، تمثل هذه المعاهدة الانطلاقة نحو الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير، بانبثاق معاهدين: الأولى تتمثل في الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والثانية تتمثل في الجماعة الاقتصادية الأوروبية وهي اتحاد جمركي برسوم موحدة وسياسة زراعية مشتركة، في 1967م دمجت مع جماعة الفحم والصلب في منظمة واحدة أطلق عليها اسم "السوق الأوروبية المشتركة".⁴

وتعد معاهدة "ماستريخت" التي وقعها وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية في مارس 1992م، خطوة جوهرية أدخلت تعديلات هيكلية على معاهدة روما التأسيسية للجماعة عام 1957م، حيث حددت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية، ويتمثل ذلك في:⁵

¹ - MICHEL BIALES. *Essentiel sur l'écologie*, BERTI EDITION ALGER, 2006, E4, P298.

² - عمر مصطفى محمد، مرجع سبق ذكره، ص 61.

³ - حمد علي دغيم، *السوق الأوروبية المشتركة: حاضرها ومستقبلها*، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1986، ص ص: 13-14.

⁴ - سامي عفيفي حاتم، *أوروبا الموحدة 1992 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي الغربي*، شركة النصر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر 1993م، ص 44.

⁵ - سمير محمد عبد العزيز، *التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل العولمة*، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001م، ص 168.

- **المرحلة الأولى:** إلى غاية 31 ديسمبر 1993م شهدت هذه المرحلة تحرير حركة رأس المال بين الدول الأعضاء، مع توسيع مجالات التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لهذه الدول.
- **المرحلة الثانية:** إلى غاية 31 ديسمبر 1998م ركزت هذه المرحلة على تهيئة الدول الأعضاء للانضمام إلى الوحدة النقدية من خلال تطبيق سياسات وبرامج اقتصادية لتحقيق الشروط المطلوبة، ولضمان تنفيذ هذه الإجراءات بفعالية أنشئت مؤسسة النقد الأوروبي التي تحولت في نهاية 1998م إلى البنك المركزي الأوروبي.
- **المرحلة الثالثة:** من 1 جانفي 1999م إلى 30 جويلية 2002م بدأت هذه المرحلة باعتماد اليورو كعملة رسمية في 1 يناير 1999م، ليصبح ثاني أكبر عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي وقد شكلت الدول الأعضاء مجتمعة ما يعرف بمنطقة اليورو.

وللاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة، أهمها:

1. **منطقة الشنغن:** منطقة شنغن هي اتحاد ل 29 دولة أوروبية تسمح بحرية تنقل الأشخاص داخلها دون رقابة حدودية داخلية أو فحص جوازات سفر عند المنافذ بين الدول الأعضاء، تتيح تأشيرة شنغن الواحدة السفر بحرية بين هذه الدول، سميت بهذا الاسم نسبة إلى اتفاقية شنغن الموقعة عام 1985 في بلدة شنغن اللوكسمبورغية بدأت بخمس دول فقط ثم توسعت تدريجيا على مر السنين¹.
2. **عملة اليورو:** اليورو هو العملة الموحدة الرسمية لعدد من دول الاتحاد الأوروبي، وقد تم اختيار اسمه من قبل المجلس الأوروبي خلال اجتماع مدريد في ديسمبر 1995.

وقد تم اعتماد اليورو رسمياً في عام 1999، لكن استخدامه في تلك المرحلة اقتصر على المعاملات غير النقدية مثل التحويلات المصرفية والشيكات بينما لم تدخل الأوراق النقدية والعملات المعدنية حيز التداول إلا في عام 2002، ليصبح بذلك عملة كاملة التداول وفي سنة 2026 أصبحت منطقة اليورو تضم 20 دولة بعد انضمام كرواتيا، بدلا من 19 دولة كما كان الحال في 2016.

- **الدول التي تقوم باستخدام عملة اليورو:** دول منطقة اليورو التي تضم دول الاتحاد الأوروبي: النمسا - بلجيكا - قبرص - استونيا - فنلندا - فرنسا - ألمانيا - اليونان - أيرلندا - إيطاليا - لاتفيا - ليتوانيا - لوكسمبورغ - مالطا - هولندا - كرواتيا - البرتغال - سلوفاكيا - سلوفينيا - إسبانيا.

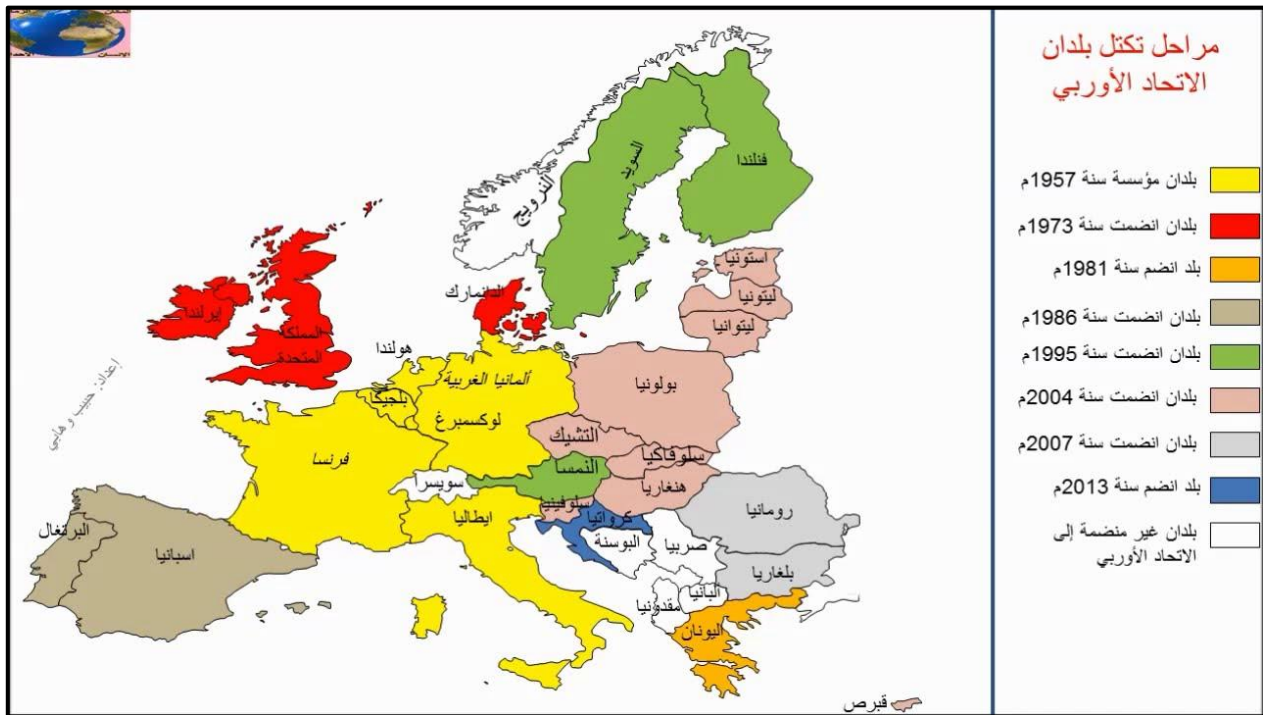
¹ - عبد العاطي فرج سليمان، القانون التأسيسي للاتحاد الأوروبي - دراسة في ضوء النظرية العامة للتنظيم الدولي، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2009م، ص 14.

- دول من خارج منطقة اليورو (خارج الاتحاد الأوروبي): التشيك - بلغاريا - المجر - الدنمارك - بولندا - رومانيا - السويد.¹

أما فيما يخص ضم أعضاء جدد للاتحاد الأوروبي فقد توسعت عضويته، حيث انضمت بريطانيا والدنمارك وإيرلندا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1972، تلتها اليونان عام 1981 وإسبانيا والبرتغال عام 1986. وبعد انتهاء الحرب الباردة انضمت ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية داخل الاتحاد، وقعت اتفاقية ماستريخت عام 1992 التي أسست الاتحاد الأوروبي، ليصل عدد الأعضاء إلى 12 دولة بحلول سنة 1995 مع انضمام السويد والنمسا وفنلندا، ثم انضمت 10 دول في 2004 (تشيكيا، إستونيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، المجر، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، وسلوفينيا)، تلتها بلغاريا ورومانيا عام 2007 وأخيرا انضمت كرواتيا سنة 2013 ليشكل ذلك آخر توسع للاتحاد الأوروبي حتى الآن حيث استقر عدد الدول الأعضاء عند 28 دولة.

غير أن هذه المرحلة شهدت حدثا تاريخيا هاما تمثل في خروج بريطانيا، إذ قررت المملكة المتحدة الانسحاب رسميا في 31 جانفي 2020 ليصبح عدد الأعضاء 27 دولة، وقد مثل هذا الانسحاب سابقة تاريخية كأول خروج لدولة عضو مع آثار اقتصادية وسياسية عميقة على الاتحاد.

الشكل رقم (13): خريطة توسع الاتحاد الأوروبي للفترة (1957-2013)



المصدر: جون بيندر وسامبون أشروود، الاتحاد الأوروبي، الطبعة الأولى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2015 م، ص 33.

¹ - عبد العاطي فرج سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 15.

المطلب الثاني: شروط العضوية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي

أولاً: شروط العضوية

تقدم الدولة الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بطلب عضوية إلى المجلس الأوروبي، الذي يوكل بدوره المفوضية الأوروبية بتقييم قدرة تلك الدولة على استيفاء "معايير كوبنهاغن" إذا كان رأي المفوضية إيجابياً يقر المجلس بفتح مرحلة تفاوضية ثم يبدأ التفاوض رسمياً على كل بند على حدة، يمكن لأي دولة تستوفي شروط العضوية تقديم طلب الانضمام، وتعرف هذه الشروط بـ "معايير كوبنهاغن"، والتي تشمل:

1- **الشروط السياسية:** يجب أن تتمتع الدولة المرشحة بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وسيادة القانون، مع احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات؛

2- **الشروط الاقتصادية:** توفر نظاماً اقتصادياً فعالاً يعتمد على مبادئ الاقتصاد السوقي، قادراً على مواجهة المنافسة داخل الاتحاد الأوروبي؛

3- **الشروط التشريعية:** تعديل التشريعات الوطنية لتتوافق مع القوانين والمعايير الأوروبية المعتمدة منذ تأسيس الاتحاد.

تستفيد اقتصادات الدول الأعضاء من العضوية في الاتحاد الأوروبي من خلال السوق الموحدة والتكامل الاقتصادي، مما يعزز المنافسة والكفاءة ويزيد من حجم التجارة الداخلية.

كما يمنح ذلك الدول موقعا تفاوضياً أقوى في التجارة الدولية، مما يتيح الوصول إلى الأسواق العالمية عبر الاتفاقيات التجارية المفاوض عليها على مستوى الاتحاد، وتترتب على هذه العوامل آثار إيجابية على التوظيف، والنمو الاقتصادي، ونشر المعرفة¹.

ثانياً: مؤسسات الاتحاد الأوروبي

لعبت مؤسسات الاتحاد دوراً حاسماً في تعزيز بنيته التحتية وتطوره، فأصبحت تشكل النواة الأساسية لنظام سياسي ديمقراطي يجمع السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع محاولات لفصلها لتحقيق الرقابة المتبادلة، ومن أهم هذه المؤسسات:

¹ - عاطف أبو سيف، الاتحاد الأوروبي: قراءة تاريخية في أسباب التأسيس، لأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2019، ص112.

1. **المجلس الأوروبي le conseil européen** : هو مؤسسة الاتحاد الأوروبي التي تضم رؤساء الدول والحكومات الأعضاء، إلى جانب رئيس المفوضية الأوروبية ووزراء الخارجية وعضو من المفوضية، أنشئ عام 1974 بقمة باريس لتعزيز التنسيق بين القادة وأصبح مؤسسة رسمية بموجب معاهدة القانون الأوروبي الموحد سنة 1986 ومعاهدة ماستريخت سنة 1992، يجتمع مرتين سنوياً على الأقل في بروكسل بموجب معاهدة لشبونة برئاسة دورية لستة أشهر¹، ويتأسس المجلس الأوروبي حالياً في سنة 2026 البرتغالي أنطونيو كوستا، الذي تولى المنصب منذ ديسمبر 2024 ولا يزال يشغله حتى الآن.

2. **المجلس الوزاري le conseil de l'Union européenne** : يعد المجلس الوزاري مؤسسة أوروبية تعود جذورها إلى معاهدة باريس لعام 1951 التي أنشأت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وهو يمثل السلطة التنفيذية في الاتحاد الأوروبي²، يشترط في ممثليه أن يكونوا وزراء وعادة إن من يمثل دولته في هذا المجلس وزراء الخارجية³، ويتغير تركيبهم حسب طبيعة الموضوع المطروح كأن يكون من وزراء الصناعة في حال كان الموضوع صناعياً، ويعقد اجتماعات حول مواضيع متنوعة مثل القضايا العامة والزراعة والاقتصاد والشؤون المالية والبيئة والمواصلات والعمل والشؤون الاجتماعية، حيث يمثلون مصالح حكوماتهم ويعملون وفق تعليماتها⁴، ويرأس الاجتماعات وزير من إحدى الدول الأعضاء بالتناوب لمدة ستة أشهر وفق ترتيب أبجدي لأسماء الدول.

3. **البرلمان الأوروبي le Parlement européen** : أسس البرلمان الأوروبي عام 1951 بمعاهدة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب تحت اسم "الجمعية البرلمانية"، وكانت تتكون من 87 مندوباً، يتم تعيينهم من قبل البرلمانات الوطنية للدول الست الأولى، وكان دورها ضعيفاً استشارياً يشبه جمعية مساهمين أكثر من هيئة برلمانية حقيقية، نصت معاهدة روما على إنشاء جمعية مشتركة للجماعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة للطاقة الذرية الذي تتكون من 142 عضواً، ثم وُحِدت الجمعيات الثلاث في واحدة ببروتوكول ملحق لتجنب التعدد، وسميت "الجمعية البرلمانية الأوروبية"، ثم "البرلمان الأوروبي" عام 1962.

• تم تقنين اسمها بعد صدور معاهدة القانون الأوروبي الموحد عام 1986 بعد ذلك ارتفع عدد الأعضاء إلى 198 عضواً عند التوسع الأول للجماعة عام 1973، ثم 732 بعد معاهدة نيس،

¹ - Ali M. El-Agra, 'The European Union', Financial Times Prentice Hall, 6th edition, England, 2001, p. 28.

² - د. أحمد أبو الوفاء، منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والإقليمية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1997، ص 256.

³ - Elizabeth A. Martin, 'Dictionnaire of Law', Oxford Université Pressa, Oxford, 6th Edition, 2006, p134.

⁴ - د. عاكف يوسف صوفان، المنظمات الإقليمية والدولية، ط 1، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، مصر، 2004، ص 163.

(معاهدة نيس وقعت عام 2001 ونفذت عام 2003، جهزت الاتحاد للتوسع بـ 732 مقعدا للبرلمان الأوروبي)¹.

4. **المفوضية الأوروبية la commission européenne**: تعتبر المفوضية الأوروبية العنصر الثاني الأساسي في عملية صنع سياسة الاتحاد الأوروبي²، وتعد المفوضية الأوروبية التجسيد الفعلي لفكرة الاندماج الأوروبي، إذ توفر إطارا عاما يعبر عن مصالح الوحدة الأوروبية لا عن مصالح الدول الأوروبية الفردية، يبلغ عدد أعضائها 20 عضوا بواقع اثنين لكل دولة كبرى (فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا)، وعضو واحد لكل دولة أخرى من دول الاتحاد يتم تعيينهم لمدة بضع سنوات قابلة للتجديد شريطة موافقة البرلمان الأوروبي، تضم المفوضية 24 دائرة رئيسية ويعمل بها 21 ألف موظف، منهم 17 ألف في بروكسل ببلجيكا تعقد المفوضية اجتماعاتها مرة واحدة على الأقل أسبوعيا، وتتولى وظيفة إعداد التشريعات، ومراقبة تنفيذها، والدفاع عن مصالح الاتحاد³.

5. **البنك المركزي الأوروبي La Banque Centrale Européenne**: أنشئ البنك المركزي الأوروبي في عام 1998، بعد إصدار العملة الأوروبية الموحدة اليورو، ويهدف إلى تنظيم واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وإدارة الاحتياطات النقدية من العملات الأجنبية والذهب، بالإضافة إلى الإشراف على عملية سك القطع النقدية الموحدة، ومن الجدير بالذكر أنه لا يجوز للبنك المركزي الأوروبي أن يطلب تعليمات من البنوك المركزية في الدول الأعضاء، كما لا يجوز للبنوك المركزية الوطنية أن تتدخل في شؤونه بأي شكل من الأشكال⁴، ويتمثل دور البنك المركزي الأوروبي في:⁵

- تثبيت أسعار الفائدة داخل منطقة اليورو والتحكم في حجم المعروض النقدي لتحقيق استقرار الأسعار؛
- إدارة الاحتياطات من العملات الأجنبية والذهب للحفاظ على توازن معدلات الصرف؛

¹ - د. صباح رمضان ياسين، مؤسسات الاتحاد الأوروبي واختصاصاتها، العراق، العدد الأول، مارس 2016، ص ص: 13-14.

² - Ali M. El-Agra، Op. cit، p 36.

³ - سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 177.

⁴ - صباح رمضان ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 21.

⁵ - بن كرو فاتح، صحراوي شروق، التكتلات الاقتصادية وانعكاساتها على حركة التجارة الدولية: دراسة حالة الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2014-2021، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2021-2022، ص 57.

- الإشراف بالشراكة مع السلطات الرقابية المحلية على المؤسسات المصرفية في إطار الاتحاد المصرفي الأوروبي؛
- تفويض البنوك المركزية لدول منطقة اليورو بإصدار الأوراق النقدية من فئة اليورو؛
- مراقبة تطورات الأسعار وتقييم المخاطر التي قد تهدد استقرار الأسعار في منطقة اليورو.

6. محكمة العدل الأوروبية *la cour de justice de l'Union européenne*: أنشئت محكمة العدل

الأوروبية بموجب معاهدة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في لوكسمبورغ وهي الجهاز القضائي الأعلى للاتحاد الأوروبي.

تلعب دورا حاسما في الاندماج الأوروبي بفضل اختصاصاتها الواسعة واحترام القانون، عدد قضاتها يساوي عدد الدول الأعضاء مع محامين عموميين وصل عددهم لـ 9 محامين عام 1995، تعين حكومة كل دولة قاضيا بالاتفاق مع الدول الأخرى لمدة 6 سنوات قابلة للتجديد مع تغيير جزئي كل 3 سنوات للقضاة والمحامين، يختار القضاة رئيسهم لـ 3 سنوات قابلة للتجديد ويفقد القاضي وظيفته بالاستقالة أو الفصل من المحكمة.

وتوجد محكمة ابتدائية تساعد محكمة العدل الأوروبية، وتختص بالقضايا المرفوعة من الأفراد والأشخاص وقضايا أخرى تحددها محكمة العدل بعد التشاور مع البرلمان الأوروبي والمفوضية والمجلس الوزاري، يسمح باستئناف قراراتها أمام محكمة العدل خلال 60 يوما من صدور الأحكام.¹

المطلب الثالث: أثر قيام الاتحاد الأوروبي على التجارة الدولية

لقد أحدث قيام الاتحاد الأوروبي أثارا عميقة وانعكاسات ملموسة على المبادلات التجارية، لا تقتصر على دول الأعضاء فحسب بل تمتد إلى علاقاتها مع بقية دول العالم أيضا، ومن خلال هذا المطلب سنتناول التجارة البينية والدولية للسلع خلال الفترة 2014-2021.

أولا: أثر قيام الاتحاد الأوروبي على تجارته مع العالم

يُعدّ قيام التكتل الاقتصادي الأوروبي واحداً من أبرز التحولات الجيوسياسية والاقتصادية في العصر الحديث، حيث سعى الاتحاد من خلال سياساته التجارية الموحدة إلى تعزيز مكانته كقوة تجارية ضاربة في السوق العالمية. ولم يقتصر أثر هذا التكامل على تفعيل الحركة التجارية البينية فحسب، بل امتد ليشمل صياغة علاقات تبادلية متينة مع بقية دول العالم، تعكسها بوضوح مؤشرات الصادرات والواردات المرتفعة. ولتسليط الضوء على تطور

¹ - د. صباح رمضان ياسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.

هذه الحركية ورصد ملامح القوة أو التذبذب في الأداء التجاري الخارجي للاتحاد، نستعرض الجدول الرقمي التالي الذي يوضح تطور هذه التجارة خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2021:

الجدول رقم (15): تطور تجارة الاتحاد الأوروبي مع بقية دول العالم خلال 2014-2021

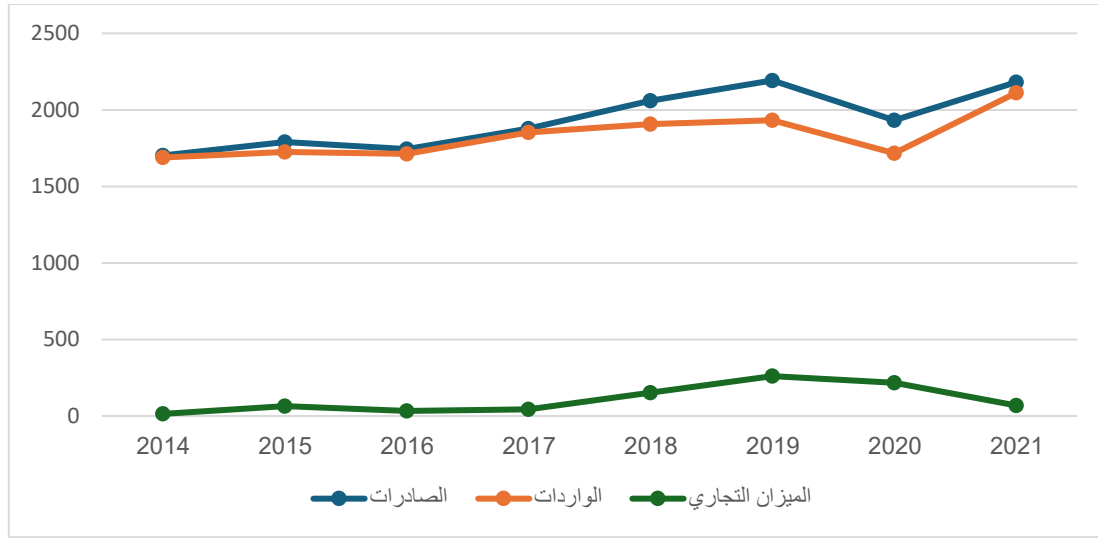
(الوحدة (مليار يورو)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2014	1702,1	1688,7	13,4
2015	1178,9	1724,9	64,2
2016	1744,6	1712,6	32
2017	1878,5	1853,5	43
2018	2059,6	1907,7	151,9
2019	2192,3	1932	260,3
2020	1933,1	1717,3	215,8
2021	2180,5	2111,5	69

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على إحصائيات Eurostat.

من جدول رقم (15) شهدت التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2014-2021) تحولات استراتيجية عكست مدى تأثير الاقتصاد الموحد بالمتغيرات العالمية. فبعد مرحلة من الاستقرار النسبي عام 2014، انطلق منحني الصادرات في مسار تصاعدي قوي ليرتفع من 1702.1 مليار يورو إلى ذروة تاريخية عام 2019 بلغت 2192.3 مليار يورو، مدفوعاً بزيادة الطلب العالمي على التكنولوجيا والآلات الأوروبية، وهو ما أدى بدوره إلى تضخم الفائض في الميزان التجاري من 13.4 مليار إلى 260.3 مليار يورو في غضون خمس سنوات فقط. ورغم هذا الانتعاش لم يخلُ المسار من هزات اقتصادية؛ حيث سجل عام 2016 تراجعاً طفيفاً بنسبة 2.49%- نتيجة تقلبات الأسواق الناشئة، قبل أن يصطدم الاقتصاد العالمي بصدمة جائحة كورونا عام 2020، والتي تسببت في انكماش حاد للصادرات والواردات بنسب تجاوزت 11% جراء توقف سلاسل الإمداد والإغلاق الشامل، مما يثبت الحساسية العالية للتجارة الأوروبية تجاه الأزمات الصحية والجيوستراتيجية العالمية.

الشكل رقم (14): تطور تجارة الاتحاد الأوروبي مع بقية دول العالم خلال الفترة 2014-2021



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 05.

يؤكد الشكل رقم (14) تفوق القدرة الإنتاجية للاتحاد الأوروبي، حيث حافظت الصادرات على مسار تصاعدي تجاوزت فيه حاجز الـ 2000 مليار يورو قبل أزمة عام 2020. ويُستدل من المسافة الفاصلة بين منحنى الصادرات والواردات على تحقيق فائض مستمر في الميزان التجاري، يعكس قوة الطلب العالمي على المنتجات الأوروبية عالية القيمة المضافة مثل الآلات والتكنولوجيا. كما يجسد الانكسار المسجل في عام 2020 الأثر المباشر لتعطّل سلاسل الإمداد العالمية، يليه صعود حاد في عام 2021 يعكس مرحلة التعافي الاقتصادي الشامل وازدهار التجارة الدولية مجدداً.

ثانياً: أثر قيام الاتحاد الأوروبي على التبادل التجاري ما بين الدول الأعضاء

شكل إلغاء الحواجز الجمركية والقيود الإدارية بين دول الاتحاد الأوروبي الركيزة الأساسية لبناء "السوق الموحدة"، مما أدى إلى إحداث طفرة غير مسبوقة في تدفقات السلع والخدمات داخل الحدود الأوروبية. إن هذا التكامل لم يكن مجرد إجراء تنظيمي، بل تمثّل في كونه المحور الجوهري لتفعيل النمو الاقتصادي المشترك، حيث أصبحت التجارة البينية تمثل الشريان الحيوي الذي يربط اقتصاديات الدول الأعضاء، محققة نوعاً من الاعتماد المتبادل الذي يعزز الاستقرار الاقتصادي للمنطقة ككل.

وفيما يلي سنقوم بتحليل المؤشرات التي تعكس حجم وتطور هذا التبادل الداخلي، لإبراز مدى نجاح السياسات التكاملية في تحويل القارة إلى وحدة اقتصادية متجانسة.

الجدول رقم (16): أثر قيام الاتحاد الأوروبي على تبادل التجاري ما بين الدول الأعضاء

(الوحدة (مليار يورو)

مجموع الصادرات ما بين دول الأعضاء				مجموع الواردات ما بين دول الأعضاء				الدول
2021	2019	2017	2015	2021	2019	2017	2015	
264,6	227	224,6	212,1	304,2	255,6	273,4	285,1	بلجيكا
37,7	20,5	19,3	17	23,2	19,1	17,6	14,9	بلغاريا
131,3	116,1	112,3	97,6	154	140,6	133,5	118,9	جمهورية تشيك
69	58	57,5	53,5	55,4	51,6	56	52,6	دانمارك
765,3	699,7	682,5	691,6	744,4	698,3	750	693,9	ألمانيا
14,4	12,2	11,9	10,7	12,2	9,9	9,1	8,7	استونيا
38,2	33,3	49,8	43,6	61,6	54,4	61,1	58,5	إيرلندا
32,9	28,3	26,1	23	21,4	17,7	15,5	13,9	اليونان
193,5	181	186,6	167,9	203,7	177,5	186,7	165,1	اسبانيا
400,4	373,9	385,6	352,7	270,6	261,6	278,6	268,2	فرنسا
21,6	147	16,9	14,3	13,2	10,3	9	7,6	كرواتيا
267,3	240	240	215,6	269,8	241,1	249,1	227,2	إيطاليا
5,5	4,8	4,7	3,7	0,9	1,2	1,1	0,9	قبرص
15	12,5	11,7	10,3	11,4	8,6	8,2	7,5	لاتيفيا
25,5	21,1	20,1	17	19,9	16,3	15,4	14,2	ليتوانيا
19,3	17,9	16,6	15,3	11,3	11,7	11,8	13,1	لوكسمبورغ
58,5	77	72	63,6	93,5	86,6	81,4	72,3	هنغاريا
3,4	3,3	3,2	9,4	1,3	1,4	1,2	1	مالطا
264,4	229,1	234,9	208,1	490,9	443,4	433,4	386,1	هولندا
141,2	126,1	119,7	107,3	117,9	108,6	105,2	96,1	النمسا
188,9	154,7	145	121,7	213,8	173,9	162,6	141,6	بولندا
60,7	54,3	52	46	54,1	42,4	40,8	36,2	البرتغال

رومانيا	40,2	47,5	50,3	54,1	48,6	57,3	62,7	71,3
سلوفينيا	21,9	25,7	28,9	32,5	18,7	22	24,4	27,3
سلوفينيا	58,2	64,3	64,2	70,6	52,1	58,8	63,8	68,5
فنلندا	31,5	35,8	35,7	38,8	39,5	44,4	45,1	50,5
السويد	73,7	80,2	75,1	86,2	86,6	96,5	92,9	105,3
المملكة المتحدة	184,5	188,7			302,3	295,5		
المجموع	3093,6	3343,4	3086	3430,9	3049,8	3267,5	2994,4	3341,5

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات Eurostat.

من خلال الجدول رقم (16) تُظهر المؤشرات التجارية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2014-2021) نمواً هيكلياً ملحوظاً في حجم المبادلات الدولية والبيئية، حيث قفز إجمالي الصادرات البيئية من 3093.6 مليار يورو عام 2015 ليصل إلى ذروته التاريخية عند 3430.9 مليار يورو عام 2021. ويعكس هذا الارتفاع استمرارية الفائض في الميزان التجاري الذي بلغ أقصى مستوياته عام 2019 بقيمة 260.3 مليار يورو، مدفوعاً بزيادة الطلب العالمي على التكنولوجيا والآلات الأوروبية المتطورة. ومن الناحية الإحصائية، تبرز ألمانيا كأكبر قوة تجارية مهيمنة، حيث سجلت أعلى قيم للصادرات والواردات في عام 2021 بواقع 744.4 مليار يورو و765.3 مليار يورو على التوالي، في حين سجلت قبرص أدنى مستويات التصدير بقيمة لم تتجاوز 0.9 مليار يورو في ذات العام. ورغم هذا الزخم شهدت الفترة تراجعاً مؤقتاً أبرزها "صدمة الجائحة" عام 2020 التي تسببت في انكماش حاد للصادرات والواردات بنسب تجاوزت 11%، قبل أن ينجح الاتحاد في تحقيق تعافٍ سريع وقوي عام 2021 يتجاوز به مستويات ما قبل الأزمة.

ثالثاً: المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي مع أهم الشركاء التجاريين

لم ينعزل الاتحاد الأوروبي يوماً عن المنظومة الاقتصادية العالمية، بل عمل على توسيع شبكة شركائه الاستراتيجيين لضمان تدفق الموارد والأسواق لمنتجاته. وتُعد دراسة هذه الشراكات مدخلاً أساسياً لفهم ثقل الاتحاد في التجارة الدولية، حيث تبرز قوى اقتصادية كبرى تتصدر قائمة التبادل التجاري، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، واليابان.

1 - المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والو.م.أ خلال الفترة 2014-2021 : تعد الولايات المتحدة الشريك الاستراتيجي الأول للاتحاد الأوروبي، حيث تتركز العلاقة بينهما على تبادل السلع ذات القيمة المضافة

العالية والتكنولوجيا المتطورة. وتعكس المؤشرات الإجمالية خلال هذه الفترة قوة الروابط العابرة للمحيط الأطلسي وقدرة المنتجات الأوروبية على تحقيق تنافسية عالية في الأسواق الأمريكية، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (17): المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والو.م.أ خلال الفترة 2014-2021

(الوحدة (مليار يورو))

السنة	صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الو.م.أ	واردات الاتحاد الأوروبي من الو.م.أ	الميزان التجاري البيني
2014	310,90	206,50	104,4
2015	369,50	246,20	123,3
2016	363,50	250,40	113,1
2017	375,00	254,20	120,8
2018	351,20	213,40	137,8
2019	384,40	231,70	152,7
2020	353,20	203,00	150,2
2021	399,40	232,00	167,4

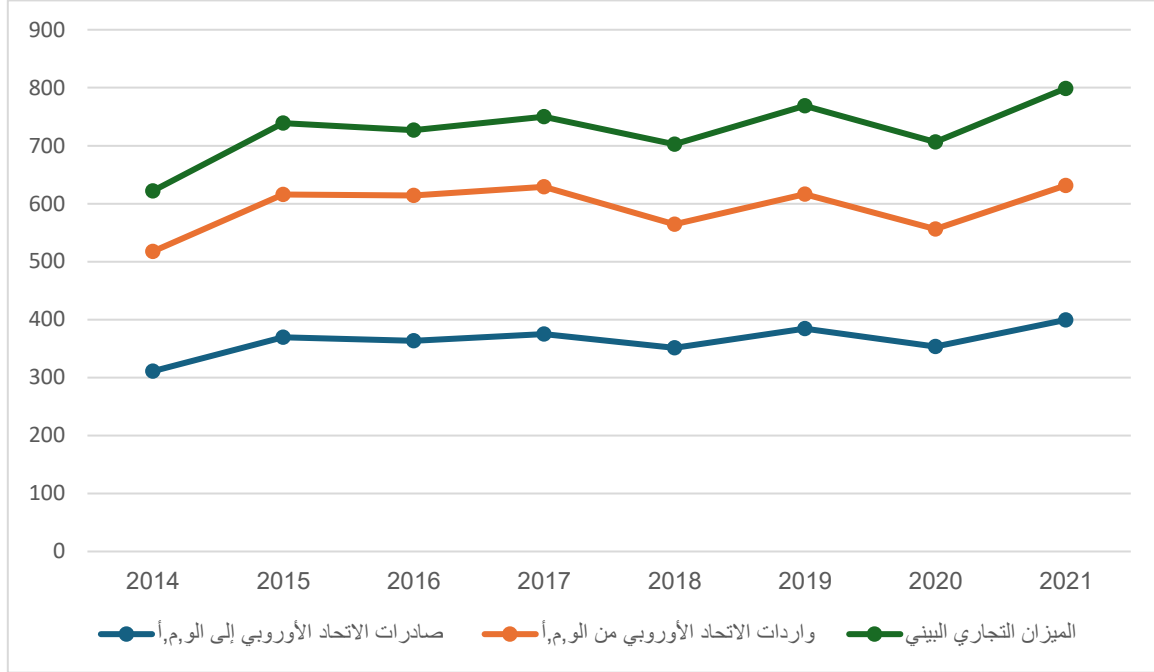
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على إحصائيات Eurostat.

تُشير القراءة الإحصائية لمعطيات الجدول رقم (17) إلى وجود ديناميكية نشطة في حركة التجارة البينية بين القطبين الاقتصاديّين خلال الفترة (2014-2021). حيث سجلت الصادرات الأوروبية نحو الأسواق الأمريكية منحىً تصاعدياً عاماً، إذ انتقلت من 310.90 مليار يورو سنة 2014 لتصل إلى ذروتها عام 2021 بقيمة 399.40 مليار يورو، محققةً بذلك نسبة نمو إجمالية بلغت 28.46%. وفي المقابل عرفت الواردات الأوروبية من الولايات المتحدة نمواً أكثر تباطؤاً، حيث ارتفعت من 206.50 مليار يورو إلى 232.00 مليار يورو، بنسبة تغير بلغت 12.35% فقط عن نفس الفترة.

هذا التباين في معدلات النمو بين الصادرات والواردات انعكس بشكل مباشر على وضعية الميزان التجاري، الذي استمر في تحقيق فائض مستمر لصالح الاتحاد الأوروبي طيلة فترة الدراسة. وقد شهد هذا الفائض قفزة نوعية بنسبة تغير إجمالية بلغت 60.34%، حيث ارتفع من 104.4 مليار يورو سنة 2014 إلى 167.4 مليار يورو سنة 2021. ويُستنتج من ذلك تعاظم القوة التنافسية للمنتجات الأوروبية في السوق الأمريكية وقدرة الاتحاد

على توسيع حصته التجارية، بالرغم من التذبذب الطفيف الذي شهده عام 2020 نتيجة الظروف الاقتصادية العالمية (جائحة كوفيد-19)، والتي سرعان ما تجاوزها الطرفان بتحقيق أرقام قياسية في العام الموالي.

شكل رقم (15): تطور حجم المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والو.م.أ خلال فترة 2014-2021



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول 07.

يؤكد الشكل رقم (15) أن العلاقة التجارية بين الطرفين تميل بوضوح لصالح الاتحاد الأوروبي، الذي استطاع تحويل ميزانه التجاري من فائض قدره 104.4 مليار يورو في 2014 إلى فائض قياسي بلغ 167.4 مليار يورو في 2021، مما يكرس مكانة الاتحاد كقطب تجاري منافس وقوي أمام الاقتصاد الأمريكي.

2 - المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والصين خلال الفترة 2014-2021 : مثل الصين قطباً حيوياً في التجارة الخارجية الأوروبية، وتقوم العلاقة بينهما على "الاعتماد المتبادل" في سلاسل التوريد، خاصة في المجالات الصناعية والاستهلاكية. ورغم التحديات المتعلقة بتوازن الميزان التجاري، إلا أن حجم التدفقات الكلية شهد نمواً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة، وهو ما تظهره المعطيات الرقمية أدناه:

الجدول رقم (18): المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والصين خلال الفترة 2014-2021

الوحدة (مليار يورو)

السنة	صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الصين	واردات الاتحاد الأوروبي من الصين	الميزان التجاري البيني
2014	164,6	302,1	-137,5
2015	170,4	350,3	-179,9
2016	169,7	344,9	-175,2
2017	198,3	374,3	-176
2018	187,4	341,8	-154,4
2019	198,3	361,3	-163
2020	202,8	385,1	-182,3
2021	223,3	472,2	-248,9

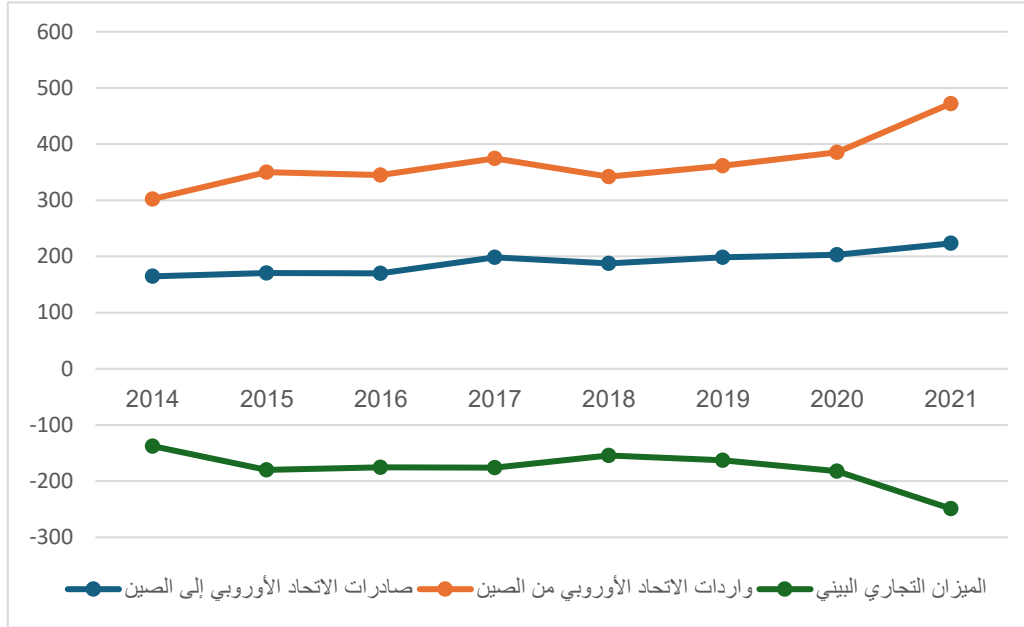
المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على احصائيات eurosta.

تشير القراءة الإحصائية لمعطيات الجدول رقم (18) إلى وجود ديناميكية تجارية متصاعدة وضخمة في حركة التجارة البينية بين القطبين الاقتصاديين (الاتحاد الأوروبي والصين) خلال الفترة 2014-2021. حيث سجلت الصادرات الأوروبية نحو الصين منحىً تصاعدياً عاماً، إذ انتقلت من 164.6 مليار يورو سنة 2014 لتصل إلى 223.3 مليار يورو عام 2021، محققةً بذلك نسبة نمو إجمالية بلغت حوالي 35.66%. وفي المقابل، شهدت الواردات الأوروبية من الصين قفزة كبيرة ومستمرة، حيث ارتفعت من 302.1 مليار يورو سنة 2014 لتصل إلى 472.2 مليار يورو سنة 2021، بنسبة نمو بلغت حوالي 56.30%.

هذا التباين الواضح في حجم التدفقات التجارية، حيث تتفوق الواردات من الصين بشكل كبير على الصادرات الأوروبية إليها، انعكس بشكل مباشر على وضعية الميزان التجاري البيني، الذي سجل عجزاً مستمراً ومتفاقماً ضد مصلحة الاتحاد الأوروبي طيلة فترة الدراسة. وقد شهد هذا العجز تعمقاً كبيراً بنسبة تغير بلغت حوالي 81.01%، حيث انتقل من 137.5 - مليار يورو سنة 2014 ليصل إلى ذروته عام 2021 بقيمة 248.9 - مليار يورو. ويُستنتج من ذلك التبعية التجارية المتزايدة للاتحاد الأوروبي تجاه المنتجات الصينية، وقوة التغلغل الصيني في الأسواق الأوروبية التي جعلت من الصين الشريك التجاري الأول للاتحاد بعد الولايات المتحدة. كما نلاحظ أن

عام 2021 سجل أرقاماً قياسية في حجم المبادلات والعجز، مما يؤكد تعافي النشاط التجاري بقوة بعد التباطؤ النسبي الذي فرضه سياق جائحة كوفيد-19 في عام 2020.

الشكل رقم (16): تطور حجم المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي والصين خلال فترة 2014-2020



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 08.

يؤكد الشكل رقم (16) الذي يمثل منحنى تطور حجم المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والصين خلال الفترة 2014-2021، أن الصين قد رسخت مكانتها كشريك تجاري استراتيجي لا غنى عنه للاتحاد الأوروبي، لكن هذا التعاون يتسم بـ اختلال هيكلي واضح؛ فبينما ينجح الاتحاد في تصدير السلع، تتجح الصين في إغراق الأسواق الأوروبية بوتيرة أسرع بكثير، مما يضع الاتحاد الأوروبي أمام تحدي البحث عن توازن جديد لتقليص هذه الفجوة التجارية المتنامية.

3 - المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي واليابان خلال الفترة 2014-2021 : تعد اليابان شريكاً تاريخياً وموثوقاً للاتحاد الأوروبي، حيث تتسم العلاقة بينهما بالتوافق في المعايير التقنية والجودة العالية. وقد شهدت الفترة 2014-2021 دفعة قوية لهذه الشراكة، خاصة بعد دخول اتفاقية الشراكة الاقتصادية EPA (وهي معاهدة تهدف إلى تحرير التجارة وإلغاء الرسوم الجمركية لتسهيل تدفق السلع والخدمات) حيز التنفيذ، مما ساهم في تعزيز التبادل التجاري لاسيما في قطاعي التقنيات المتطورة والمركبات. ويعكس الجدول التالي المؤشرات الإحصائية لحجم هذه المبادلات:

الجدول رقم (19): المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي واليابان خلال الفترة 2014-2021

(مليار يورو)

السنة	صادرات الاتحاد الأوروبي إلى اليابان	واردات الاتحاد الأوروبي من اليابان	الميزان التجاري البيني
2014	57,3	56,6	0,7
2015	56,6	59,7	-3,1
2016	58	66,6	-8,6
2017	60,4	68,6	-8,2
2018	57,7	59,4	-1,7
2019	61,2	62,8	-1,6
2020	55,2	55	0,2
2021	62,4	62,3	0,1

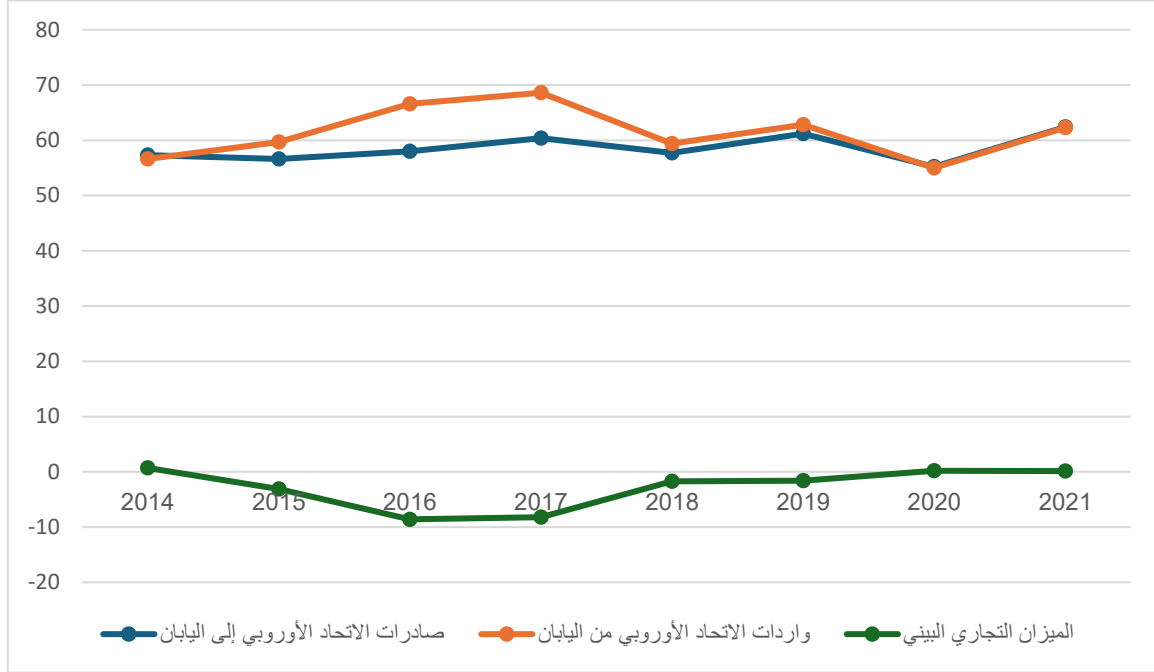
المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على احصائيات Eurostat.

تُشير القراءة الإحصائية لمعطيات الجدول رقم (19) إلى وجود حركية تجارية متذبذبة وغير مستقرة في حركة التجارة البينية بين القطبين الاقتصاديين (الاتحاد الأوروبي واليابان) خلال الفترة 2014-2021. حيث سجلت الصادرات الأوروبية نحو اليابان منحى متذبذباً، إذ بدأت بقيمة 57.3 مليار يورو سنة 2014 وشهدت تراجعاً وانتعاشات طفيفة لتستقر عند 62.4 مليار يورو عام 2021، محققة نسبة نمو متواضعة. وفي المقابل عرفت الواردات الأوروبية من اليابان سلوكاً مشابهاً، حيث انتقلت من 56.6 مليار يورو سنة 2014 لتصل إلى 62.3 مليار يورو سنة 2021، مع تسجيل ذروة استيرادية في عام 2017 بلغت 68.6 مليار يورو. هذا التقارب النسبي في قيم التدفقات التجارية انعكس على وضعية الميزان التجاري البيني، الذي اتسم بعدم الاستقرار والتحول بين الفائض والعجز الطفيف طيلة فترة الدراسة. فبعد تحقيق فائض رمزي قدره 0.7 مليار يورو في 2014، دخل الميزان مرحلة عجز مستمر لعدة سنوات بلغت أقصاها عام 2016 بقيمة 8.6 - مليار يورو، قبل أن يعود لتحقيق توازن شبه تام وفائض طفيف جداً في عامي 2020 و2021 (0.2 و0.1 مليار يورو على التوالي).

ويُستنتج من ذلك وجود نوع من التكافؤ التجاري والتنافسية المتقاربة بين المنتجات الأوروبية واليابانية، مع قدرة الاتحاد الأوروبي على امتصاص العجز تدريجياً في نهاية الفترة. كما يظهر التأثير المحدود نسبياً للآزمات

العالمية على حجم التبادل بين الطرفين مقارنة بأقطاب أخرى، مما يشير إلى نضج واستقرار الروابط التجارية اليابانية الأوروبية واعتمادها على سلع ذات قيمة مضافة متوازنة.

الشكل رقم (17): تطور حجم المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي واليابان خلال 2014-2021



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 09.

يؤكد الشكل رقم (17) الذي يمثل منحنى تطور حجم المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي واليابان خلال الفترة 2014-2021، أن العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي واليابان تميل نحو الاستقرار والتعادل الهيكلي. فمن خلال مراقبة المسار الزمني للمنحنيات، يتضح أن الفجوة بين الصادرات والواردات ظلت ضيقة جداً مقارنة بشركاء آخرين، وهو ما يفسر استمرار منحنى الميزان التجاري في التذبذب قريباً جداً من خط الصفر. كما يؤكد الشكل قدرة الطرفين على امتصاص الصدمات الاقتصادية؛ حيث يظهر الانخفاض المتزامن في المنحنيين خلال عام 2020، يليه صعود قوي ومتقارب في عام 2021، مما يعزز الاستنتاج بأن هذه الشراكة تعتمد على تبادل تجاري متكافئ يضمن توازناً مستداماً للميزان التجاري البيني في المدى الطويل.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين البريكس والاتحاد الأوروبي

يشهد الاقتصاد العالمي بروز تكتلات اقتصادية كبرى تلعب دورا محوريا في توجيه حركة التجارة الدولية ومن أبرزها كل من الاتحاد الأوروبي ومجموعة بريكس ورغم اشتراكهما في السعي إلى تعزيز مكانتهما في الاقتصاد العالمي، إلا أنهما يختلفان من حيث طبيعة التكوين، ودرجة التكامل الاقتصادي، ومستوى التأثير في المبادلات التجارية الدولية.

المطلب الأول: مقارنة بين مجموعة بريكس والاتحاد الأوروبي من حيث درجة التكامل الاقتصادي

يُشكل الاتحاد الأوروبي ومجموعة البريكس نموذجين متباينين في مسارات التعاون الدولي، فبينما يمثل الاتحاد الأوروبي تجربة متقدمة في التكامل الاندماجي الذي يتجاوز حدود السيادة الوطنية للوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية شاملة، تبرز مجموعة البريكس كتحالف مرن يقوم على التنسيق الاستراتيجي بين قوى صاعدة تسعى لتغيير موازين القوى العالمية. ومن هنا تبرز الحاجة للمقارنة بينهما لفهم الفوارق الجوهرية في طبيعة الروابط المؤسسية، وقياس مدى قدرة كل نموذج على تحقيق تكامل حقيقي ومستدام بين أعضائه.

الجدول رقم (20): مقارنة درجة التكامل الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة بريكس وفق مجموعة من المعايير.

المعيار	الاتحاد الأوروبي	مجموعة البريكس
مراحل التكامل الاقتصادي	مر بكل المراحل: منطقة تجارة حرة، اتحاد جمركي، سوق مشتركة، اتحاد اقتصادي ونقدي	لم يصل إلى أي مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، ويعد إطارا للتعاون والتنسيق الاقتصادي فقط
درجة الاندماج المؤسسي	مؤسسات قوية (المفوضية، البرلمان، البنك المركزي) وقرارات ملزمة	مؤسسات محدودة (بنك التنمية الجديد)، قرارات غير ملزمة
حرية حركة عناصر الإنتاج	حرية كاملة: السلع، الخدمات، رؤوس الأموال والأشخاص	غياب حرية التنقل بين الدول
توحيد السياسات الاقتصادية	سياسات مشتركة جزئيا (زراعية، تجارية، نقدية)	سياسات مستقلة لكل دولة عضو

العملة الموحدة	وجود عملة موحدة (اليورو) لدى عدد من الدول	لا توجد عملة موحدة
درجة التجانس الاقتصادي	تقارب نسبي بين الدول الأعضاء في مستوى التنمية الاقتصادية	تفاوت كبير بين الدول الأعضاء
طبيعة التكتل	تكتل اندماجي متقدم	تكتل تعاوني ناشئ

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق.

من خلال الجدول (20) يتضح وجود اختلاف جوهري بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة بريكس من حيث درجة التكامل الاقتصادي، حيث يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي قد بلغ مراحل متقدمة جدا من التكامل الاقتصادي إذ لم يكتف بإزالة الحواجز التجارية بل تجاوز ذلك إلى تحقيق سوق مشتركة واتحاد اقتصادي ونقدي جزئي، وهو ما يعكس عمق الاندماج بين دوله الأعضاء، كما يتميز بوجود مؤسسات فوق وطنية تمتلك صلاحيات فعلية في اتخاذ القرارات وتطبيقها مما يعزز من فعالية التكامل.

في المقابل نجد أن مجموعة بريكس لا تزال في مرحلة التعاون الاقتصادي، حيث تقتصر إلى مقومات التكامل الحقيقي مثل غياب منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي إضافة إلى عدم وجود مؤسسات ملزمة أو سياسات اقتصادية موحدة، كما أن التباين الكبير في مستويات التنمية الاقتصادية بين دولها يشكل عائقا أمام تحقيق اندماج اقتصادي فعلي.

كما يظهر الفرق بوضوح في حرية حركة عناصر الإنتاج، حيث يضمن الاتحاد الأوروبي حرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص، بينما تغيب هذه الميزة تماما داخل البريكس مما يحد من تعميق العلاقات الاقتصادية بينها.

يمكن الاستنتاج أن الاتحاد الأوروبي يمثل نموذجا متقدما للتكامل الاقتصادي قائما على اندماج عميق ومؤسسات قوية وسياسات موحدة، بينما مجموعة بريكس يعد إطارا للتعاون الاقتصادي دون الوصول إلى مستويات تكامل حقيقية، وعليه فإن الاتحاد الأوروبي تكتل اندماجي، في حين أن البريكس تكتل تعاوني.

ويعكس هذا التباين في درجة التكامل الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والبريكس اختلافا في الأهداف والآليات، حيث يسعى الأول إلى تحقيق اندماج اقتصادي شامل، بينما يركز الثاني على تعزيز التعاون دون التنازل عن السيادة الاقتصادية، وهو ما ينعكس على دور كل منهما في توجيه حركة التجارة الدولية.

المطلب الثاني: مقارنة بين مجموعة البريكس والاتحاد الأوروبي من حيث اتجاه التجارة الدولية

تتجلى الفوارق الجوهرية بين التكتلات الاقتصادية التقليدية والقوى الصاعدة من خلال رصد مؤشرات أدائها في السوق الدولية، فبينما يعتمد الاتحاد الأوروبي على سياسات تجارية مندمجة وتكامل بيني مرتفع، تستند مجموعة البريكس إلى ثقلها الجيوسياسي المتنامي وتوسع صادراتها نحو الأسواق الكبرى. وفيما يلي عرض مفصل يوضح أوجه المقارنة بين هذين القطبين من حيث اتجاه التجارة، واتجاهات التدفقات السلعية، ومستوى المساهمة في الاقتصاد العالمي.

الجدول رقم (21): مقارنة اتجاه التجارة الدولية بين البريكس والاتحاد الأوروبي

المؤشر	الاتحاد الأوروبي	مجموعة البريكس
حجم التجارة الدولية	يعد من بين أكبر الفاعلين في التجارة العالمية من حيث قيمة الصادرات والواردات	حجم تجاري عالمي معتبر لكنه أقل من الاتحاد الأوروبي ويتفاوت بين الدول الأعضاء
التجارة البينية	مرتفعة جدا بفضل السوق الموحدة وإزالة الحواجز الجمركية	ضعيفة نسبيا نتيجة غياب منطقة تجارة حرة موحدة وتكامل محدود
اتجاه الصادرات	متنوع جغرافيا نحو الولايات المتحدة، آسيا، إفريقيا وباقي دول العالم	موجه أساسا نحو الأسواق الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة
اتجاه الواردات	متنوعة من مختلف مناطق العالم مع تنوع كبير في مصادر التوريد	تتركز أساسا من الدول الصناعية الكبرى، خاصة الو.م.أ والاتحاد الأوروبي
المساهمة في التجارة العالمية	مساهمة كبيرة ومؤثرة في حركة التجارة الدولية	مساهمة معتبرة لكنها أقل استقرارا وتوازنا من الاتحاد الأوروبي
مركز النقل التجاري	موزع نسبيا بين الدول الأعضاء داخل الاتحاد	متمركز بشكل واضح في الصين مقارنة بباقي الدول
توزيع حجم التجارة بين الدول	متوازن نسبيا بين الدول الأعضاء	غير متوازن مع هيمنة واضحة للصين على الحجم التجاري

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات وإحصائيات التجارة الدولية الصادرة عن Eurostat

من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم (21) ، يتبين أن الاتحاد الأوروبي يتميز بثقل كبير في التجارة الدولية، حيث يحتل مراتب متقدمة عالمياً من حيث حجم المبادلات التجارية، وذلك بفضل التكامل الاقتصادي العميق بين دوله ووجود سوق داخلية موحدة ساهمت في تعزيز التجارة البينية ورفع حجم المبادلات الإجمالية، كما يتميز الاتحاد الأوروبي بتنوع واسع في اتجاهاته التجارية سواء من حيث الصادرات أو الواردات، حيث يرتبط بعلاقات تجارية متعددة مع مختلف مناطق العالم، مما يعكس درجة عالية من الانفتاح والتكامل في الاقتصاد العالمي.

في المقابل رغم الأهمية الاقتصادية الكبيرة لدول البريكس، إلا أن حجم تجارتها الدولية يبقى أقل نسبياً من الاتحاد الأوروبي، كما أن التجارة البينية بينها ضعيفة بسبب غياب تكامل مؤسسي وتجاري حقيقي إضافة إلى ذلك تتميز اتجاهات تجارتها الخارجية بتركيز واضح على عدد محدود من الشركاء التجاريين، مع هيمنة الصين على الهيكل التجاري للتكتل.

وعليه يمكن استنتاج أن الاتحاد الأوروبي يمثل نموذجاً متقدماً في التكامل والانفتاح التجاري، بينما يعكس البريكس نموذجاً قائماً على قوة اقتصادات منفردة دون اندماج تجاري عميق بين أعضائه.

المطلب الثالث: مقارنة أثر الاتحاد الأوروبي ومجموعة البريكس على تنافسية التجارة الدولية

تُعد التنافسية في التجارة الدولية من أهم المؤشرات التي تعكس قوة الاقتصاديات العالمية، حيث تسعى الدول من خلال الانخراط في التكتلات الاقتصادية إلى تعزيز مكانتها في السوق العالمية. وتجسيدا لهذا التوجه يبرز كل من الاتحاد الأوروبي ومجموعة البريكس كنموذجين متباينين في أسس التنافسية وآليات الاندماج الاقتصادي، فبينما يستند الاتحاد الأوروبي إلى الابتكار، الجودة، والتكامل المؤسسي العميق، تركز مجموعة البريكس على وفرة الموارد، المزايا النسبية السعرية، والأسواق الاستهلاكية الواسعة. ويهدف هذا المطلب إلى تحليل ومقارنة أثر هذين النموذجين على تنافسية التجارة الدولية، وإبراز مدى قدرة كل تكتل على إعادة تشكيل موازين القوى التجارية العالمية.

الجدول رقم (22): مقارنة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة البريكس من حيث محددات التنافسية ومكانتهما في التجارة الدولية

المحور	الاتحاد الأوروبي	مجموعة البريكس
محددات التنافسية	تقوم التنافسية على الجودة والابتكار، والاعتماد على	تعتمد التنافسية على المزايا النسبية وانخفاض التكلفة، مع

التكنولوجيا المتقدمة والسلع ذات القيمة المضافة العالية والمعايير البيئية والتقنية الصارمة	الاستفادة من كثافة اليد العاملة ووفرة الموارد الطبيعية والطاقة.
مصادر القوة الاقتصادية	الصناعات المتطورة، البحث العلمي، التكنولوجيا والخدمات المتقدمة.
الحصة السوقية العالمية	يملك أكبر حصة في التجارة العالمية للسلع المصنعة والخدمات خاصة الأسواق الناشئة.
التخصص السلعي	الآلات، الكيماويات، الطيران، والخدمات المتقدمة.
الجاذبية الاستثمارية	المواد الخام، المنسوجات، والإلكترونيات الاستهلاكية.
عدد السكان	يجذب الاستثمارات النوعية بفضل التكامل الاقتصادي والاستقرار التنظيمي.
القوة التفاوضية	يجذب الاستثمارات النوعية بفضل التكامل الاقتصادي والاستقرار التنظيمي.
عدد السكان	سوق استهلاكية متوسطة مقارنة بالبريكس.
القوة التفاوضية	يضم أكثر من 40% من سكان العالم، ما يمنحه قوة سوقية كبيرة.
القوة التفاوضية	تتبع على السياسة التجارية الموحدة والتفاوض الجماعي داخل منظمة التجارة العالمية.
القوة التفاوضية	تتبع على التنسيق الجيوسياسي والتعاون بين الدول النامية لتقليل الهيمنة الغربية.

تعزيز القدرة على فتح أسواق ومسابرات تجارية جديدة بين الدول النامية.	تحويل القدرات الفردية للدول إلى تنافسية جماعية قوية ومنظمة.	أثر التكتل على التنافسية
---	---	--------------------------

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادًا على تقارير منظمة التجارة العالمية (WTO)، وتقارير البنك الدولي، وبيانات الاتحاد الأوروبي ومجموعة البريكس.

من خلال الجدول رقم (22) الذي يوضح مقارنة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة البريكس من حيث محددات التنافسية ومكانتهما في التجارة الدولية، نلاحظ وجود تباين واضح في أسس التنافسية بين التكتلين. إذ يعتمد الاتحاد الأوروبي على الجودة والابتكار والتكنولوجيا المتقدمة، ما جعله يحتل مكانة مهمة في التجارة العالمية خاصة في السلع المصنعة والخدمات ذات القيمة المضافة العالية. كما ساهم التكامل الاقتصادي العميق والسياسة التجارية الموحدة في تعزيز قدرته على جذب الاستثمارات النوعية وتقوية موقفه التفاوضي على المستوى الدولي، الأمر الذي جعله يُعد حاليًا الأقوى من حيث التنافسية الاقتصادية والتجارية.

في المقابل تستند مجموعة البريكس إلى المزايا النسبية المتمثلة في وفرة الموارد الطبيعية، وانخفاض تكاليف الإنتاج، وضخامة السوق الاستهلاكية، الأمر الذي مكّنها من تحقيق نمو متسارع في التجارة الدولية خاصة داخل الأسواق الناشئة. كما ساعد التنسيق الاقتصادي والتعاون بين الدول النامية على تعزيز مكانة المجموعة وتقليل الاعتماد على القوى الاقتصادية الغربية.

وعليه يتضح أن الاتحاد الأوروبي يتميز بتنافسية قائمة على التطور التكنولوجي والتكامل الاقتصادي، بينما تعتمد مجموعة البريكس على القوة الديمغرافية والموارد الطبيعية والتوسع في الأسواق العالمية، وهو ما يعكس اختلاف نماذج التنافسية بين التكتلين في إطار التجارة الدولية. وبالتالي يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي يتفوق حاليًا في التنافسية الاقتصادية المتقدمة، بينما تمثل مجموعة البريكس قوة صاعدة تسعى إلى تعزيز مكانتها في الاقتصاد والتجارة الدولية مستقبلاً.

لتدعيم التحليل السابق وإبراز التطور الفعلي في الأداء التجاري لكل من الاتحاد الأوروبي ومجموعة البريكس، سيتم عرض هذا الجدول الإحصائي الذي يوضح حصة كل تكتل من إجمالي الصادرات العالمية خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2021. ويهدف هذا العرض إلى إبراز الفروق في الأداء التجاري بين التكتلين، ومدى استقرار أو نمو حصتهما في السوق العالمية، بما يسمح بتعميق فهم التغيرات التي شهدتها موازين التجارة الدولية خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (23): حصة الاتحاد الأوروبي ومجموعة البريكس من الصادرات العالمية %

السنة	حصة الاتحاد الأوروبي	حصة مجموعة البريكس
2014	15,1%	18,2%
2015	15,3%	19,1%
2016	15,7%	18,8%
2017	15,5%	18,9%
2018	15,4%	19,2%
2019	15,3%	19,5%
2020	15,9%	20,8%
2021	14,8%	21,5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات وتقارير منظمة التجارة العالمية (WTO) وتقارير الأونكتاد (UNCTAD) الخاصة بإحصاءات التجارة الدولية للفترة 2014-2021

من خلال الجدول الذي يوضح حصة كل من الاتحاد الأوروبي ومجموعة البريكس من إجمالي الصادرات العالمية خلال الفترة 2014-2021، نلاحظ وجود تباين واضح في الأداء التجاري بين التكتلين. إذ سجل الاتحاد الأوروبي استقرارًا نسبيًا في حصته من الصادرات العالمية، مع تذبذب طفيف بين ارتفاع وانخفاض محدود، حيث تراوحت نسبته بين 14.8% و 15.9%، وهو ما يعكس قوة بنيته التجارية وقدرته على الحفاظ على مكانته في التجارة الدولية رغم التغيرات الاقتصادية العالمية. في المقابل تُظهر مجموعة البريكس اتجاهًا تصاعديًا واضحًا خلال نفس الفترة، حيث ارتفعت حصتها من 18.2% سنة 2014 إلى 21.5% سنة 2021، وهو ما يعكس تعزيز قدرتها التنافسية في السوق العالمية، خاصة بفضل النمو القوي للصين وتوسع صادرات الدول الأعضاء في الأسواق الدولية.

وعليه يتضح أن الاتحاد الأوروبي يتميز بالاستقرار والحفاظ على مكانته في التجارة العالمية، بينما تتميز مجموعة البريكس بالديناميكية والنمو المتسارع، مما يشير إلى تحول تدريجي في موازين القوة التجارية لصالح الاقتصادات الصاعدة.

خلاصة الفصل:

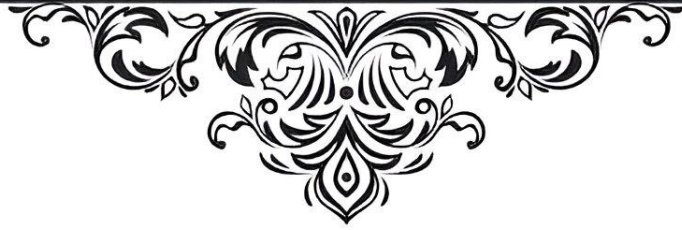
يتناول هذا الفصل دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة البريكس من حيث درجة التكامل الاقتصادي وأثرهما في التجارة الدولية، حيث تبين أن الاتحاد الأوروبي يمثل نموذجًا متقدمًا في الاندماج الاقتصادي بفضل السوق الموحدة والسياسات المشتركة، مما أدى إلى ارتفاع حجم التجارة البينية وتنوع الشركاء التجاريين واستقرار المبادلات الدولية، إضافة إلى تنافسية قوية قائمة على الابتكار والتكنولوجيا. في المقابل تُعد مجموعة البريكس تكتلًا اقتصاديًا صاعدًا يعتمد على قوة اقتصادات الدول الأعضاء والمزايا النسبية مثل الموارد الطبيعية واتساع السوق، غير أن مستوى التكامل بين أعضائه يبقى محدودًا مقارنة بالاتحاد الأوروبي، مع وجود هيمنة واضحة لبعض الدول الكبرى داخله، خاصة الصين، وضعف نسبي في التجارة البينية.

كما أظهرت الدراسات التطبيقية خلال الفترة 2014-2021 أن الاتحاد الأوروبي حافظ على مكانته كأحد أكبر الفاعلين في التجارة الدولية مع استقرار نسبي في ميزانه التجاري البيني وتوازن في علاقاته التجارية مع شركائه الرئيسيين، في حين سجلت مجموعة البريكس نموًا ملحوظًا في حجم تجارتها الدولية، لكنه اتسم بعدم التوازن وتفاوت واضح بين الدول الأعضاء، مما يعكس اختلاف درجة الاندماج والتكامل بين التكتلين.

وبذلك يخلص الفصل إلى أن الاتحاد الأوروبي يتفوق من حيث عمق التكامل والاستقرار التجاري، بينما يمثل البريكس قوة صاعدة تسعى إلى تعزيز حضورها وإعادة تشكيل موازين التجارة الدولية.



خاتمة



خاتمة:

تعد ظاهرة التكتلات الاقتصادية من أبرز سمات الاقتصاد العالمي المعاصر، حيث سعت الدول من خلالها إلى تعزيز مكانتها في خارطة التجارة الدولية ومواجهة تحديات العولمة. وقد حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على أثر هذه التكتلات من خلال مقارنة نموذجين متباينين في النشأة والأهداف والآليات، وهما الاتحاد الأوروبي كنموذج للتكامل الاندماجي العميق، ومجموعة البريكس كنموذج صاعد يمثل القوى الناشئة، وذلك لمعرفة مدى تأثير كل منهما على حركة التجارة الدولية.

اختبار الفرضيات:

بناءً على ما تم تحليله في فصول الدراسة، يمكن استعراض نتائج اختبار الفرضيات كالتالي:

بالنسبة **للفرضية الأولى** والتي مفادها أن "ساهمت التكتلات الاقتصادية لمجموعة البريكس والاتحاد الأوروبي في تنشيط التجارة الدولية"؛ إذ أظهرت الدراسة التحليلية المقارنة أن كلا من الاتحاد الأوروبي ومجموعة البريكس قد ساهما بشكل مباشر وفعال في تنشيط حركة التجارة الدولية وتعزيز المبادلات التجارية العالمية. فمن جهة أدى تحرير التجارة وإزالة القيود الجمركية والإدارية داخل الاتحاد الأوروبي إلى قفزة نوعية في حجم تجارته البينية والخارجية، ومن جهة أخرى ساهم الثقل الاقتصادي المتنامي لدول البريكس والمزايا النسبية التي تتمتع بها (كالموارد الطبيعية والاتساع الديمغرافي والسوق الاستهلاكية الضخمة) في الرفع المستمر من معدلات الصادرات والواردات على الصعيد العالمي، وتوليد فوائض تجارية معتبرة تعزز مكانتها كقطب اقتصادي فاعل. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى كلياً.

أما **الفرضية الثانية** والتي مفادها "تؤثر درجة التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء للتكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية"؛ فقد كشفت الدراسة المقارنة وجود تباين جوهري في الآثار التجارية المترتبة على حركة التجارة نتيجة لاختلاف عمق الاندماج ومراحله بين التكتلين. فالنموذج الاندماجي المتقدم للاتحاد الأوروبي (الذي وصل إلى مرحلة السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والنقدي، مع وجود مؤسسات فوق وطنية وقرارات ملزمة وسياسة تجارية موحدة) وفّر بيئة تجارية مستقرة، متجانسة ومتوازنة في تدفقاتها السلعية. وفي المقابل فإن طبيعة مجموعة البريكس كـ "تكتل تعاوني ناشئ" لا يزال في طور التنسيق الاستراتيجي ويفتقر لآليات الاندماج العميق كمنطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي الموحد، جعل من

أثرها التجاري يتسم بنوع من عدم التوازن والهيمنة التجارية لبعض الأطراف (خاصة الصين) مع ضعف نسبي في حجم التجارة البينية مقارنة بالاتحاد الأوروبي. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

أما **الفرضية الثالثة** والتي مفادها "يؤدي ارتفاع حجم التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية إلى تعزيز القدرة التنافسية للدول الأعضاء في السوق العالمية؛ فبناءً على ما تم تحليله، فإن اتساع نطاق السوق الداخلية وتكامل سلاسل التوريد والإنتاج البيئي يتيح للدول المتكتلة الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي والتخصص الإنتاجي. وهذا بدوره يقود إلى تخفيض تكاليف الإنتاج الإجمالية وتحقيق وفورات الحجم الكبير، مما ينعكس إيجاباً على رفع مستويات الكفاءة التنافسية للمنتجات الوطنية عند نفاذها إلى الأسواق العالمية خارج حدود التكتل. وقد تجلّى ذلك بوضوح في القدرة التنافسية العالية لمنتجات الاتحاد الأوروبي القائمة على الابتكار والتكنولوجيا، والقفزة النوعية لصادرات دول البريكس التي مكّنتها من الاستحواذ على حصص متزايدة ومتصاعدة من إجمالي الصادرات العالمية. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

أما **الفرضية الرابعة** والأخيرة والتي مفادها "توجد فروق جوهرية في الأثر التجاري بين التكتلين، من حيث الاستقرار والنمو المتسارع"؛ حيث أثبتت الدراسات التطبيقية والإحصائية للفترة الممتدة بين (2014-2021) وجود فروق واضحة وملموسة في ديناميكية الأداء التجاري لكليهما. فقد تميز الاتحاد الأوروبي بالاستقرار الهيكلي والمحافظة المتوازنة على حصته الثابتة نسبياً من الصادرات العالمية (والتي تراوحت بين 14.8% و 15.9%) بفضل متانة بنيته الاندماجية. في حين انفرد تكتل البريكس بنمو ديناميكي متسارع وتصاعدي ملحوظ، حيث قفزت حصته من الصادرات العالمية من 18.2% عام 2014 إلى 21.5% عام 2021، مما يشير إلى تحول تدريجي مستمر في موازين القوى الاقتصادية والتجارية الدولية لصالح هذا التكتل الصاعد. وهذا ما يؤكد وبشكل قاطع صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة المستخلصة

- يتميز الاتحاد الأوروبي بالابتكار، والجودة العالية، والتكنولوجيا المتقدمة، والسياسة التجارية الموحدة؛ وهو التكتل الأكثر نضجاً مؤسسياً وتشريعياً، ما جعله نموذجاً رئيسياً للتكامل الاقتصادي. في المقابل، تستند مجموعة البريكس إلى وفرة الموارد الطبيعية، وانخفاض تكاليف الإنتاج، واتساع الأسواق الديمغرافي في الاقتصادات الناشئة، وهي تكتل صاعد يركز على تعزيز التعاون التجاري وتحقيق توازن أكبر في النظام الاقتصادي العالمي.
- أظهرت مقارنة حصة الصادرات العالمية بين التكتلين خلال الفترة 2014-2021 تبايناً واضحاً: حافظ الاتحاد الأوروبي على استقرار نسبي يعكس متانة هيكله التجاري وقدرته على الحفاظ على موقعه الدولي، بينما سجلت البريكس مساراً تصاعدياً ديناميكياً مدفوعاً بنمو الصين القوي وتوسع

الأنشطة التصديرية لأعضائها، ما يشير إلى تعاظم وزن الاقتصادات الصاعدة في إعادة تشكيل خريطة التجارة العالمية، نتيجة لذلك بدأت القوة التجارية تنتقل تدريجياً من التكتلات التقليدية مثل الاتحاد الأوروبي إلى التكتلات الصاعدة مثل البريكس؛ فبالرغم من بقاء الاتحاد الأوروبي الأكثر تنظيماً واستقراراً، فإن البريكس أصبح يقود نمو التجارة العالمي.

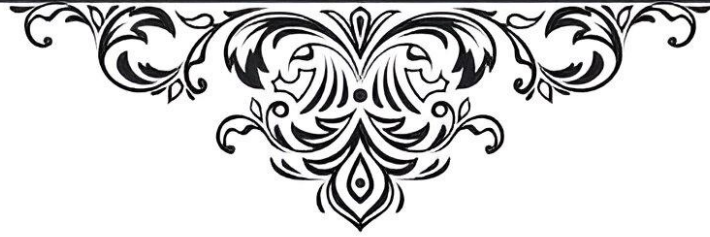
- الاتحاد الأوروبي لا يزال الأقوى في التكامل الاقتصادي والابتكار والتجارة البينية، لكن البريكس يتفوق في النمو، الموارد، وحجم الناتج الإجمالي، ويمتلك إمكانات هائلة للنمو المستقبلي بفضل ديموغرافيته المتنامية وثرواته الطبيعية.

التوصيات:

- تعزيز التعددية القطبية في الاقتصاد العالمي من خلال دعم توازن القوى بين التكتلات الاقتصادية، بما يحدّ من هيمنة طرف واحد على القرارات التجارية الدولية ويضمن عدالة أكبر في حركة التجارة.
- تفعيل دور منظمة التجارة العالمية (WTO) لتطوير قواعد تجارية أكثر تعقيداً انسحاب التجارة الدولية.
- تشجيع تنويع الشراكات التجارية للدول، خاصة الدول النامية مثل الجزائر، بهدف تقليل الاعتماد على تكتل اقتصادي واحد، مما يساعد على تقليل تأثير الصدمات الاقتصادية الخارجية.
- تعزيز التكامل الداخلي داخل التكتلات الاقتصادية، من خلال رفع حجم التجارة البينية في البريكس وتقليل الفجوات الاقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي، بما يساهم في تحسين استقرار وتوازن حركة التجارة العالمية.



قائمة المراجع



قائمة المراجع:

أولاً : المراجع العربية

1 - الكتب:

1. السبتي وسيلة، التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية، دار الإيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2019 .
2. عمر حسين، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998 .
3. إسماعيل نزار العرموطي، نظرية التكامل الاقتصادي والعربي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2021 .
4. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي والعولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2002 .
5. دودين أحمد يوسف، كافي مصطفى يوسف، التكتلات الاقتصادية الدولية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2019 .
6. المخادمي عبد القادر رزيق، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 .
7. فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2004 .
8. عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2014 .
9. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط 2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1994 .
10. علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، ج 1، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004 .
11. كامل بكري، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 .
12. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000 .

13. حسن عوض الله زينب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003 .
14. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008 .
15. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 .
16. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة والمستقبل في الالفية الثالثة، دار النشر النيل العربية، ط 1، 2003 .
17. الإقليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2001 .
18. دومنيك سلفاتور، الاقتصاد الدولي، ترجمة رضا على العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 .
19. حمد علي دغيم، السوق الأوروبية المشتركة: حاضرها ومستقبلها، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1986 .
20. سامي عفيفي حاتم، أوروبا الموحدة 1992 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي الغربي، شركة النصر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1993 م .
21. سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001 م .
22. عاطف أبو سيف، الاتحاد الأوروبي: قراءة تاريخية في أسباب التأسيس، لأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2019 .
23. أحمد أبو الوفاء، منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والإقليمية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1997 .
24. عاكف يوسف صوفان، المنظمات الإقليمية والدولية، ط 1، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، مصر، 2004 .

2 - مقالات علمية :

1. حميد الجميلي، مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات القرن العشرين، مجلة الشؤون العربية، العدد 100، 1999 .
2. حيزية هادف، التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، العدد 4، ديسمبر 2013 .

3. فيصل مطلق وآخرون، إطار نظري للتكامل الاقتصادي والنظريات المفسرة له، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، المجلد 8، العدد 1، يوليو 2024 .
4. شليحي الطاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018-2020م)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، المجلد 21، العدد 01، جوان 2020 .
5. دلامي مباركة، تقنيات التجارة الخارجية في ظل التطور التكنولوجي، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2025 .
6. مروة بلباركي، إبراهيم شيخ التهامي، أثر التجارة الخارجية على التكنولوجيا المالية في دول شمال إفريقيا دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 2004 - 2021، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، 2025 .
7. طالب صالح، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي: قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوروبي، المركز الجامعي تيسمسيلت، العدد 16، ديسمبر 2016 .
8. عنتر كحلات و مسعود بالغيثار، واقع وتحديات تكتل بريكس في مجابهة الحمائية الجديدة والهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، 2024 .
9. رشاش عباسية، تكتل "بريكس + " وتحديات بناء نظام اقتصادي دولي جديد، MECAS دفاتر، المجلد 19، العدد 02، 2023 .
10. سكيينة حملاوي، رقية حساني، الصدمات الاقتصادية المتوقعة: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 08، العدد 03، ديسمبر 2021 .
11. صباح رمضان ياسين، مؤسسات الاتحاد الأوروبي واختصاصاتها، العراق، العدد الأول، مارس 2016 .

3 - مذكرات، الرسائل والأطروحات:

1. عبد القادر علة محمد أحمد وآخرون، التكتلات الاقتصادية الدولية (الاتحاد الأوروبي نموذجًا)، بحث تخرج لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، قسم الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2022 .
2. بن ناصر محمد، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل العربي، مذكرة ماجستير، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008 .

3. رميدي عبد الوهابي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية - دراسة تجارب مختلفة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2007/2006 .
4. شيخي حافضة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة "، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012/2011 .
5. شاعة عبد القادر، الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض: دراسة الواقع في الجزائر، رسالة ماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 01، الجزائر، 2006/2005 .
6. مراد عبدات، التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر -- دراسة حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014/2013 .
7. وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1، الجزائر، 2019/2018 .
8. زهية كواش، الميزة التنافسية للسلع البيئية في التجارة الدولية - دراسة حالة السوق العالمي للسلع البيئية، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد البيئة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013/2012 .
9. سارة داي، أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018/2017 .
10. ابتسام حملاوي، منظمة التجارة العالمية ومساهمتها في تحرير التجارة الدولية، رسالة ماجستير، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، قسم العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011/2010 .
11. عاشق آسيا، خروبي نور الهدى، أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية في بعض المتغيرات الاقتصادية الحديثة - دراسة حالة الاتحاد الأوروبي (2010-2019)، مذكرة ماستر، تخصص مالية

وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون - تيارت، الجزائر، 2020 .

12. معلم أم البنين، دور تكتل البريكس في النظام الدولي، أطروحة دكتوراه، تخصص العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة 1، الجزائر، 2022/2021 .

13. عبد العاطي فرج سليمان، القانون التأسيسي للاتحاد الأوروبي - دراسة في ضوء النظرية العامة للتنظيم الدولي، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2009م .

4 - مداخلات ومؤتمرات

1. حمد متولي، دكروري محمد، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، مداخلات ضمن فعاليات المؤتمر الثاني عشر "إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية"، يومي 1، 2 ديسمبر 2007، القاهرة، مصر .

5 - مواقع إلكترونية

1. النجاح نت، التكتلات الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد، النجاح نت، آخر تعديل في 22 مارس 2022 . <https://www.annajah.net>

ثانيا : المراجع الأجنبية

1 - الكتب:

1. Jean, Francois Mittheine, Francois pequerul, Les unions économiques régionales, paris, Armand colin, 1999.
2. MICHEL BIALES, Essentiel sur l'économie, BERTI EDITION ALGER, 2006.
3. Ali M. El-Agra, The European Union, Financial Times Prentice Hall, 6th edition, England, 2001.
4. Elizabeth A. Martin, Dictionnaire of Law, Oxford Université Pressa, Oxford, 6th Edition, 2006.

